





ملكه على حروف عرفت الشئ لا الشئ بل التوفيق لا الزند لم  
يعرفوا الحين هذا الشئ كما وقع فيه

كتاب  
نجاح المسترشدين في الكلام اصول الدين  
على مذهب الامامية لا على مذهب الاسنانية والماثية

شرح نراج المسترشدين : فتح محمد بن الحسين بن المطهر

٥٧٧

ابن المقفلة ، في الدين محمد بن الحسين بن المطهر

٧٦١

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnü
Yıl	
Eski	7153



كتاب في معرفة الخطوط في الدفان

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين  
 انما نعتدو مال سعي ههنا الصراط المستقيم  
 صراط الذين اوتيت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين

لوما ولد الضمكم قمتا لعل ما بعد انتم فتم الاداء مثل الحبل الى الكبر والكون السعد في حبل  
والباقي ضد الوجود من قضاة وهو الباطن ضد الحبل مثل علم وهم جهل والرابع ضد  
الجنس مثل الترادف والباقي من الضد على حمله تقيم به انما الاول كلى مثل علم  
وجمل والثاني اذا ذكرته الثالث هو تارة ونفسه هذا يتغلق في  
المانع عبارة عند استطاعا مع النسخ الما طر من الجيم الحواشي المماثل  
والنسخ الطاهر من الجيم الحوي وفيه هو الفرق المتوهم وهو مذهب السني

اول خمسينه  
٧٢٦

عن عبد الرحمن بن عوف

الحمد لله رب العالمين

ضمیمہ اول  
مقامی مراعات و عمل الاوقاف







عرفنا ان قال في القيد الاول خرج الظن وبالنسبة الى الجهل الى التوفيق  
 عيان عن وجود الشارط وانتفا الوانع **النسبة الاولى** في قسم العلويات  
 العلوم اما ان يكون موجودا وهو التات العيان بعد وما هو المتعني  
 العيان ولا يستطه بينهما على مذهب الحق لقضا الصرور هذا الحصر  
 والوجود اما ان يكون ذهليا لا غير لا شيئا المنصور في الدهر  
 المتعبد في الخارج كما يتصور حيل لا ينفوت في خارج من شوق وانما  
 ان يكون خارجا اما ان يكون واحدا لوجود لذاته وهو الذي  
 يتحيل عليه العدم لذاته وهو الله تعالى لا غير وانما ان يكون ممكن  
 الوجود لذاته وهو الذي يتصور عليه العدم وهو ما يتحلى الله تعالى  
 والمعدم اما ان يكون منقطع الوجود لذاته كشك اليبادك  
 تعالى وهو الذي لا يصح وجوده البتة وانما ان يكون ممكن  
 الوجود بالمحداد من العدم وان لا يتوقف له الا على الدهر  
 الا لا فرق بين الثوب والوجود عند العقل وجعلها ما اقر  
 معاريف قد كابر مقتضى عقول **اعلم ان** العلوم وهو الصور  
 الحاصلة في الدهر لا يتخلو اما ان يكون موجودا في الخارج  
 او لا فان كان الاول فهو التات العيان في الحقيقة والتحقق وان  
 كان الثاني فهو المعدم والمتعني العيان في الحقيقة فتم ايراد ذلك  
 ضروري في الحاصل الذي هو ان يكون وان لا يكون مادل  
 الاول

قوله  
 انما يتصور وجوده في  
 الخارج

الاول يجوز ان يقال ان كان **قوله** ولا واستطه بينهما اشارة الى مذهب  
 مشايخ المعتزلة فانهم قالوا ان هناك واستطه بين الوجود والعدم  
 ومعرفة مداهبهم موقوف على تقرير مقدم وهو ان المفهوم على قسمين  
 قسمين يعقل بالقبائل الجديدة كالجوهر مثلا فان معناه وهو الوجود  
 القائم بذاته لا يتغير الى غير قسم لا يعقل الا بالقبائل الخ غير كشك اليبادك  
 فانما اذا قلنا المادي تعالى له كشك كان معناه ان هناك موجودا استتبع  
 الى المادي مع كشك ريد الى غير وغير المثلثية معناه حبيد لا يعلم الا  
 بالقبائل الخ غير اذا تقرر ذلك فاعلم ان قسمهم على هذا الوجه وهو ان  
 المفهوم لا يتخلو اما ان يكون موجودا بالقبائل الجديدة او لا فان كان الاول  
 فهو التات وان كان الثاني فهو المتعني التات لا يتخلو اما ان يسطر اعليه  
 صفه الوجود او صفه العدم او لا يسطر اعليه شي منها فان كان الاول  
 فهو الوجود وان كان الثاني فهو المعدم وان كان الثالث فهو استطه بينهما  
 ونسبي الحال ودكر اني مثال هذا هو ما منها الوجود فقالوا هو ليس بوجود  
 والا لكان له وجودا يخرج بينم الدور والتبديل وليس بعدم ولا  
 انما انصاف التي مقصود فيكون واستطه **اجاب** المختصون عدل  
 بان كحصار التي بين ان يكون وبين ان لا يكون ضروري وانما  
 الوجود فقالوا انما ان كان موجودا ووجود الوجود غيب فلا يتسلل ولا دور  
 وهذا كما قال النور انما مظلم ومضي فان كان مظلم انما انصاف التي مقصود  
 بعينه



وان كان متبايناً لم ان يكون للضوء لون **والجواب** ان الضوء مع ذلك  
 وضو وهو غير **ان** الضوء الموجود مطلقاً ان يكون ذهباً لا يكون  
 النور في الذهب المنبسط في الخارج كما ان ضوء جيلان ينفذ في الخشب  
 من دقيق وانما ان يكون حياً فافان يكون وجوده من ذاته او من  
 غير فان كان لا اول فهو الواجب لذاته وبذلك هذا القيد اخراج التراب  
 لغير فانه ممكن وان كان الثاني فهو الممكن والمعدوم في الخارج لا  
 يتخلو اما ان يكون <sup>معدوم</sup> لذاته او لا فان كان الثاني فهو ممكن  
 الوجود لذاته كبريك الباري وان كان الاول فهو ممكن الوجود  
 المتحد ذات من المعدوم <sup>فان</sup> قولنا لذاته احتياج من المشع بالنظر  
 الى عدم كماله او بالنظر الى عدم ملئه فانه ممكن **قوله** ولا يكون له اي  
 ثوب للقيم <sup>الثاني</sup> من اقسام المعدوم الممكن لا في الدهر ان لو كان ثانياً  
 في الخارج لكان موجوداً فيه لا فرق من التوف والوجود والقدر  
 انه معدوم من اخل **المصل الثاني** في اقسام الممكنات  
 الموجودات الممكنة ما ان يكون متخيل وهو الحاصل في مكان بشار اليه  
 اشار حبيبنا بانه هنا وهناك لذاته وهو الجوهر وما يتركب منه  
 او حاله بانه وهو العرض اما الجوهر فهو المتغير الذي لا يقبل التغيير  
 في جهته من الجهات وادامته جوهرها في جهة واحدة فهو  
 الخط وهو ينقسم في الطول خاصة وان كان خطاً فما زاد في جهته

قال

فهو السطح وهو ينقسم في الطول والعرض وان تالف سطحان في جهتين  
 فهو الجسم وينقسم في ثلاث جهات واقل ما يحصل الخط من جوهرين  
 والسطح من اربعة او ثلثة على الخلاف والجسم من ثمانية او ستة او اربعة  
 على الخلاف وانما العرض فاما ان يكون مروطاً للجوهر او لا ولا فرق  
 القدر والاعتماد والظن والنظر والادراك والرافعة والشهوى والنفس  
 واللام والادراك والثاني الجوهر <sup>الذي</sup> لا لوان والطعن والرواح  
 والحار والبرد والرطوبة واليبوسة والاعتماد والتأليف والتباعد  
 القاع من قايماً لا في محل **قوله** الوجود اقل من المعدوم وقوله الممكن  
 اقل من الواجب الوجود الممكن لا يتخلو اما ان يكون متخيلاً وهو الجوهر  
 وما يتركب منه اعيان الخطوط والسطوح والاحسام او حالاً او غير وهو  
 العرض والتخييل هو الحاصل في مكان تحت البديهة كحسبته  
 بانه هنا وهناك لذاته والاشياء الحسية امتدادية وهو احد في  
 المتغير منه بالشار اليه قوله وهو الحاصل في مكان تحت شامل  
 للجوهر والعرض وقوله لذاته فصل يخرج به العرض وان كان حاصلاً  
 في مكان بشار اليه اشياء حسية لكن لا لذاته بل بواسطه تجليه  
 اذا تقرر ذلك فاعلم ان الوجود الممكن عند المتكلم منقسم منقسم  
 الى اربع اقسام الجوهر والعرض واما الحكماء فاندفع قسمها الى المتغير  
 ولا خال في المتغير وهو العقول والقوى وقها المتكلمين واجتروا  
 على تسمية ما بدلو كان لشارك الباري في احص صغانه وفي القدر

هذا النص من حاشية  
 في معنى قوله  
 في معنى قوله  
 في معنى قوله

والدوم



فيحتاج الي مبرحيتيد فيكون مركبا وكما واجبت عنه بان الاشتراك بين  
 الامور العارضة لا يوجب التركيب خصوصا اذا كانت شيئا اما الجوهر  
 فهو الممتنع الذي لا يقبل التغير في جهة من الجهات قولنا الممتنع ان  
 للجوهر والخط والسطح والجسم وقولنا لا يقبل التغير في جهة من الجهات  
 فصل يخرج به الخط لانه يقبل التغير في جهة الطول اي الامتداد  
 المفروض او لا والسطح لا يقبل التغير في جهة العرض اي الامتداد المفروض  
 ثانيا المفاطع للادول والجسم لانه يقبل التغير في جهة الطول والعرض  
 والعمق والعمق هو الامتداد المفروض ثالثا المفاطع للادول والبرق اعلم  
 انه اذا اتلف جوهران فصارا في جهة واحدة فهو الخط واذا اتلفا في  
 ثمان في جهتين فمعنى ان احدهما يكون في جهة ثالثة والخط وحي  
 جهة الطول والثاني يكون جهة ثالثة لها بان يكون ملاصقا له ولا يكون في  
 جهة ثالثة وفي جهة العرض فهو السطح وان اتلفا في جهتين فلو احتم  
 اي ان السطح في جهتين فمعنى ان احدهما يكون في جهة ثالثة والسطح  
 وفي جهة العرض والاخر يكون في جهة ثالثة لها بان يكون منطبقا  
 عليه وفي جهة العرض وهو الجسم قولنا ان ما يحصل الخط من جوهر  
 اي اقل التركيب الذي يحصل منه الخط المترك من جوهرين والسطح من اربعة  
 لان حصوله من تاليف خطين كل منهما جوهرين او من ثلاثة لانه هو  
 التماس في الطول الحاصل من جوهرين والعرض الحاصل من اقسام  
 جوهرا احدهما على شكل مثلث والجسم من ثمانية لان حصوله من

فيكون مركبا وكما واجبت عنه بان الاشتراك بين

مع سطح

خط

سطحين كل منهما اربعة جواهر او ستة لا قد يحصل السطح من ثلثة  
 كما قلناه او اربعة لان الجسم من المتوهم في الطول والعرض والارتفاع  
 من ثلثة جواهر والعمق الحاصل من عرض جوهر اخر مرفوعا قولنا  
 والجسم من ثمانية او ستة او اربعة على اختلاف الالف واللام فبذلك  
 اي هذا الخلاف في على اختلاف ادي في السطح فالقابل بان السطح  
 يحصل من ثلثة قابل بان الجسم يحصل من ستة لان الجسم لما حصل من سطحين  
 والقابل بان السطح من اربعة قابل بان الجسم يحصل من ثمانية لان حصول  
 الجسم من سطحين كما قلناه وصل واحد من السطحين يحصل من اربعة  
 والجسم حيتيد يكون من ثمانية واما العرض فممنه ما يكون مشروطا  
 بالحجم وفي القدم والاعتقاد والنظر والنظر والادراك والشهود الغرض  
 واللام والادراك ومنه ما لا يكون مشروطا بالحجم وفي الجوى اذا الحق  
 لو كانت شروطا بالحجم لكانت لها جوى اخرى ويلزم التمثل  
 ويلزم ايضا ان يكون التي شروطا بنفسه والالوان والطعوم  
 والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصفات والاعتقاد  
 والتأليف واما قوم القائلين بانها لا في محل وشياني بيان هي  
**الفصل الثالث في اقسام المعاني ومصادرها**  
 احلوا لثانيتها الوجود فذهبوا الى انهم يصنفون زائدا على الماهية  
 وذهب اخرون الى انهم يفرقون الماهية والحق الاول لانها في علم الماهية

والاربع







ان هذا موقوف على تقرير مقدمه وان كانه اذا قبل الخبر حيث هو فليس ذلك الذي  
حيث ذلك من غير اعتبار صفة التعريف فاذا قبل الشيء من حيث انه لا يريد ذلك  
الشيء مع صفة مضافة اذا انقرد ذلك فاعلم ان الماهية لها ذات في نفس الامر  
بان يعتبر معها الوجود والعدم في غير معناها الوجود والعدم حيث ورد عليها  
من غير اعتبار شيء منها مع **الشيء الثالث** انه مشترك في ذاته كذلك لاننا  
نقسم الوجود الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك بين الاقسام  
ولان الشيء امر واحد وهو نفس الوجود فيكون الوجود واحدا لانه لو تعدد  
لخصص التسمية في قولنا الشيء امر وجود او معدوم **اعلم** ان هذا الخبر  
موقوف على ثبوت مقدمه وهو ان الاشتراك على قسيتين للفظ وهو ان يكون  
لفظ واحد موضوعا لمعان متعابين كلفظ الماء الغراف فيهما فقطر  
واحد موضوعا لعين الشجر وعين البرص فيهما واللفظ الواحد  
وغير ذلك وهذه كلها معاني متعابيه واشتراك معنوي وهو ان  
يكون لفظ واحد موضوعا للمعنى وذلك المعنى مشترك بين معاني كثير  
متخالفه كلفظ الحيوان فان ذلك واحد اعني الجسم الحيواني المتحرك  
بالارادة من جود في اشياء كثير من متخالفات كالاتان والفرس  
والحمار وغير ذلك من الحيوانات اذا انقرد ذلك فاعلم انه قد اختلف  
في الوجود فذهب بعضهم الى ان وجود كل ماهية بنفسها واشتراك  
اما هو في لفظ الوجود وذهب بعضهم الى انه مشترك بالاشتراك المعنوي  
وهو الحيوان الدليل عليه من وجهين الاول اننا قسم الوجود الى الواجب  
والممكن

الممكن

لا

ر

والممكن بان يقول الوجود اما وجود واجوب او مكاني ومورد التسمية  
اعني الجسم المقسم حيث ان يكون مشتركا بين الاقسام لان التسمية عين  
على خبرنا المقسم وضمنا اليه كتمام باخذ المقسم بعينه ونضم اليه قبل  
اخر فصار قسما اخر وهكذا الى ان ينهي الاقسام فمورد التسمية حينئذ  
مشتركا بين الاقسام وموردها هو الوجود فيكون مشتركا وذلك هو  
المطلوب وفيه نظر لاننا نضع كونه مشتركا في ذاته لا في ان يكون لفظا مشتركا  
وحسب لا يتم ما ذكره الثاني ان الشيء امر واحد لا تعدد فيها والعديان  
لانما يربطها لان التسمية عين في صفة صفة هي ليست ثابتة في الذات فحيث  
صفة يتبع في شيء الموصوف والعدم ليس ثابت فلا يكون مقارنا  
فلا يكون متحد كقولهم امر واحد وهو نفس الوجود فيكون  
الوجود واحدا لانه لو تعدد لخصص التسمية في قولنا الشيء امر وجود  
او معدوم اطلب العقل حيث قسمنا امر وهو كونه موجودا ذلك الوجود  
او معدوم الوجود لاننا نعرف بالضرورة ان العقل يحرم الحصان في  
احدهما ولم يطلب قسما اخر فعدم طلبه قسما اخر يدل على عدمه  
فيكون الوجود حينئذ معنى واحدا وهو صادق على كثير من فيكون  
مشتركا وذلك هو المطلوب **قوله الفصل الثالث** الحيوان تصور  
الوجود والعدم والوجوب والامكان والامتناع ضرورة لانه لا شيء  
اطهر من العاقل مكرونه موجودا وان لم يكن معدوم ومن عرف الواجب  
ما له ليس ممكن ولا امتنع وعرف الممكن ما له ليس لواجب ولا امتنع

قيد

وهو



وان الممتنع هو الذي لا يمكن وجوده كونه الدور وكذا ما يقال في هذا  
الباب من التعريف **اعلم** انه يريد ان يبين ان صور هذه الامور  
الذاتية ضرورية ولا حيلة لها الى التعريفات اما الوجود والعدم فلا  
أظهر عند العاقل من كونه موجودا وانه ليس بعدم فالوجود والعدم  
امران ببيان محكم هما كل شيان والاحالة كما احاطت الى تعريف وكذا  
الوجود اعني كون ما مائة مقبضة للوجود والامكان اعني كون ما مائة  
لا تقتضي وجودا ولا عدمًا ولا امتناع اعني كون ما مائة يقتضي العدم وان  
هذه كلها امور لا يندفع ما ذكرناه ليس تعريفًا اما بل تنب على مصلحتها  
وبعضها عود من المفهوم فالتلذذ فقال الواجب ما ليس  
يمكن ولا ممتنع والماثل ما ليس بواجب ولا ممتنع والممتنع هو  
الذي لا يمكن وجوده وهذه التعريفات كلها فائدة لانه يلزم منها  
واحد الدور لتوقع معرفة كل منها على الآخر حيث انه ذكر في تعريفه **قوله**  
كل ذلك ما يقال في هذا الباب من التعريفات اشارة الى معرفة  
الوجود بانه المنقسم الى القديم والحادث فانه ايضا باطل للزم  
الموجود الدور ايضا لان القديم يعرف بانه الذي لا اول لوجوده والحادث  
بالموجود الذي لوجوده اول فقد توقع معرفة كل منهما على الآخر فيكون  
دور **قوله الثالث الرابع** الوجوب والامكان والاشياء  
من الاعتبار العقلية وليست امورًا وجودية في الخارج  
فلان كل موجود في الخارج فهو امرًا واجبًا ويمكن فلو كان

الوجوب

الوجوب ناشئ في الخارج فان كان واجبا لزم التسلل وان كان  
ممكنًا جاز زواله فيقول الوجوب عن الواجب فيكون الواجب  
هذا خلف ولو كان الامكان ناشئ في الخارج فان كان واجبا  
كان الممكنا الذي هو شرطه واجبا لان شرط الواجب واجب  
هذا خلف وان كان ممكنا لزم التسلل ولو كان لا امتناع قائما  
في الخارج كان الموصوف به هو الممتنع في الخارج ناشئ في الخارج لان  
ثبوت المصفى فرع على ثبوت الموصوف وهو محال **اعلم** ان الوجوب  
والامكان والامتناع من الامور التي تعتبرها العقل والمخبر عنها  
وليس لها وجود في الخارج اما الوجوب فلا نه لو كان موجودا  
في الخارج لكان لا محالوا امنا ان يكون واجبا او ممكنا لان كل  
موجود في الخارج فهو امرًا واجبًا ويمكن فان كان واجبا لزم  
التسلل لان الواجب هو الذي له الوجوب وينقل الصلح  
حتى الى الوجوب الثاني ويقول فيه كما نلت في الاول ويلزم  
التسلل وان كان ممكنًا جاز زواله فيقول الوجوب عن الواجب  
فيكون ممكنًا والقيمان باطلان ان التسلل وزوال الوجوب  
عن الواجب فيكون ممكنا وهذا لا يمان على تقدير ان يكون موجودا  
في الخارج فلا يكون موجودا فيه وهو المصلح والامكان  
فانه لو كان الامكان موجودا في الخارج لكان لا محالوا امنا



ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا يلزم ان يكون الممكن  
 واجبا ايضا لان لا يمكن عارض للكل والعارض شروط  
 في تحققها مع وجودها ومعوضا لا يمكن الممان فكون  
 الممان شرطا فيه وشرطا للوجوب واجبا لانه لو كان ممكنا  
 لكان له امكان وتعلق الكايم بالمتحد ويلزم التخلل  
 لجاز زواله فيجوز زوال المتروط حينئذ والتقدير انه واجب  
 هذا خلف وان كان ممكنا لكان له امكان وتعلق الكلام  
 بالمتحد ويلزم التخلل حينئذ على تقدير ان يكون الامكان  
 موجودا فلا يكون موجودا في الخارج وهو لمطالوسا  
 الامتاع فلا يقدح لو كان موجودا في الخارج لكان له امتاع ايضا  
 موجودا في الخارج لانه عارض له وجود العارض فرع وجود  
 المعرض ذلك محال فلا يكون له امتاع ايضا موجودا في الخارج  
**قوله الفصل الرابع في احكام الوجودات**  
 وفيه مباحث اولها اختلاف الزمان وجود الجوهر الفردي فائتته  
 قدم ونفاه اخره في احتج المبتدئين بان اذا وضعنا حجر الكبر  
 الحقنة على السطح الحقيقي لاقتنه مالا يقيم والا كانت فضلة  
 فاذا خرجت عليه لاقتنه في كل ان يفرض يتوغل فيها وان لم يكن  
 من الجواهر والاحتج النفاة بان اذا وضعنا حجر بين جوهري فانه

تحقق

الخارج

لا

لا قاما الا بتولزم التداخل وان كان لا بالانقسام  
 وهنالك كثر من الطلوع كذا في كتاب الاسرار **اعلم**  
 ان الجواهر الفردية هي الوجود المتحد الذي لا يقبل التقسيم  
 من الجهات الثلاث اعني الطول والعرض والعمق لا تحت  
 الخارج ولا تحت الذات لا فرضا ولا رها وقد اختلفت في هذه  
 وتركيب الجسم منه فائتته المتكاثرة ونفاه الحداد لكل من  
 العنقذين حج اما حجة المبتدئين فهي من قوفه على معرفة اصطلاح حاتم  
 محب دكرها اولها وهي اللز الحقيقه والسطح الحقيقي  
 والخط المستقيم والزواية القائمة والحد المتفرع  
 اما اللز الحقيقي فهي عيان عن جسم محيط به سطح ممان  
 فرض نقطة في وسطه كل خط يخرج منها الى السطح  
 واما السطح فهو عيان عن سطح كل خط يفرع عليه يكون مستقيما  
 واما الخط المستقيم فهو الذي اذا وضع على شعاع البصر  
 لا ينع طرفه رؤته وسطه واما الزوايا فاعلم انه اذا وضع  
 خط على خط فلا يخلوا اما ان يكون قابلا الى احد الجانبين  
 او ان كان الثاني حدث هناك رايان على منها تسمى  
 قائمه وهذه صورتها **قائمة** قائمة وان كان الاول حدث  
 هناك رايان صغير وكبير فالصغرى هي الخارج والمكبرى  
 هي المتوجه وصورتها **متوجه** حانه اذا انقرد ذلك

الحقيقي



فاعلم انه اذا اده حرك الحرك الحقيقه على السطح الحقيقه ان كان  
 تلاقه تحرف ذلك الحرك ان يكون غير متقسم لان لو كان  
 متقسما لا يمكن اخرج حطاب من الحقيقه الى طرفي موضع  
 الملاقه واقامه عمود خارج من اعلى وسطه فيحصل ملاقه  
 زوايا تباين لعدم ميله الى طرف ومن كل واحد من الطرفين  
 نوابه حركه لميله الى وسط الموضع فيكون العمود عند مركز  
 الزوايا بين الحركتين وكل منهما موثر على سبيل التوازن هذا الخلف  
 وهو لان كل واحد من القسمين موضع الملاقه فلا يكون متقسما واذا  
 دخر حركه من ذلك الحركه ولا تخرج الحركه من اعلى او سفلى  
 مركب من الحركه المرفعه ومن اعلى الى الملاقه فمما انما في الوسط  
 وهي عرض كل من الحركتين **واجب** عنه بان لا يتخلوا اما ان يكون  
 عرضا او جوهرا فان كان جوهرا انت المطلق وان كان عرضا  
 لا بد له من محل فحله لا يتخلوا اما ان يكون متقسما او غير متقسم  
 فان كان غير متقسم المطلق وان كان متقسما فيلزم التقيد  
 الحقيقه وقد قلنا انه غير متقسم هذا خلف في هذا الحركه  
 نظرا لاننا لم نذكر ذلك في احوال العرض شيئا الا ان يكون  
 واما حركه التواء فتفرعها ان يعال اذا وضعنا حركه في  
 حركه من فلا يتخلوا اما ان يكون في الوسط متقسما في الطرفين  
 او لا فان كانا متقسما فلا يكون متقسما في تلاقه كما بينا

نقص

بعض منه فليكن الانقسام حركه وان لم يكن متقسما في التواء  
 وهي صيرورة جبر التي اقل ما يتبعه والتداخل في حال فيكون متقسما  
 وهو المطلوب **قوله الثاني احكام الحركه** **الحركه**  
 متماثله خلافا للتظام لان المعقول من الجسم وهو الجوهر القابل  
 للابعدا الثاني المتقاطع على دوايق او ايم امر واحد من دوايق  
 في الجميع فتكون متماثله وفيه قسمة خلافا لايضا والفرد  
 قاضيه بذلك فاعلم بالضرورة ان الجسم الذي شاهدناه في الميزان  
 الاول هو عينه الموجود في الزمان الثاني وتحتل عليها التداخل خلافا  
 له ايضا فاننا فاعلم بالضرورة ان البعد عن اذا اجتمعا زاد على البعد  
 الواحد وجوز حلوهما عن جميع الازمان لان الازمان لا يكون  
 كذلك وخلاف الاشعاع ضعيف في مظهره بل شرط الازمان  
 والصود وهو فاعلم خلافا للهند لان اولاد ذلك لا يمكن في  
 حطين غير متماثلين حركه من نقطه واحد كسائر مثلك  
 فالتجديده ما يريد يتزايد بها فاذا كانا متماثلين كان المقد  
 يتزايد متماثلين ويكون فالابتداء في محصورا بين حركتين وهو اجل  
 بالضرورة وتكون الحركه متماثلين لانها اذا وضعتنا سطح متساويا  
 على متماثلين ثم رفعنا ه رفعا متساويا ارتفع جميع جوانبه والا لزم  
 التكدس في اول زمان رفعا متساويا في الوسط لان حصول  
 جسم فيها ما يكون بعد المرد على الطرفين في حال كونه في الطرفين

بلغت قوله







3327

الى الوسط الا بعد مرور على الطرف وحال مرور على الطرف يكون الوسط  
 خيالاً فثبت الخلق ولا فائدة في تقدير الوسخ في هذه الصورة على اي  
 وجه وبعد تحصل المطاوع والتأويل ان يقول لا تسلم ان السطح  
 العالي يقع بذور السافل وايضا لو كان الماء موجودا الكاكا  
 تحل الجسم من مكان الى مكان آخر فلا تخلو اما ان يبقى في كل المكان  
 الثاني الذي استعمل في الجسم الاول لم يزل اولاً فان كان الاول الجسم  
 وان كان الثاني اي لا يبقى في المكان حملوا وذلك بان ينقل الى  
 الجسم الذي قسمة فان كان في المكان الاول ازم الدور لتوقف انتقال  
 كل منها عن مكانه وان كان في مكان آخر نقل الكلام اليه فقولنا  
 في الاول ويلزم مستند تحريك العالم كله في كنه بقية دلالة ضرورة  
 المطلق فيكون المطلق يكون الحقاوق هو المطاوع فيه  
 نظرا لاننا انما اندلجنا في الدخول واما بالوزن ذلك ان لو كان لم يتألف  
 ذلك الجسم كلفظ **مندوف** وفي حادثة لانها او كانت  
 اذ ايه لا تسلم ما يحركه او يملكه والقسمان اطلاقا لما امكن  
 فلا منها مستند لان ذلك من مكان فان كان ثابتا في مكان  
 ساكن وان كانت متقلبة كانت متحركة ولا واسطة بينهما  
 طاماً بطلان الاول فلان الحركة عبارة عن حصول الجسم بعد  
 ان كان في اخر فهاهنا تستدعي المستوفيه بالزوال الى مكانه المستوفيه  
 بالغ

وہو ماہیستہ صاحب  
الحمل

الملاحه

العرفان بالجموع بينهما محال ولا يابطلان الا في فلاهما لو كانت كانهما لا  
 الحركة عليها لان لا تكون الا في تحت زوالها والى الما بطول  
 لان الاجتماع منى كنه اما الفلكيات فظاهر واما العوام فلا منها  
 اثبات ابط واما مركبات اما المركبات فحركة مظاهر واما التي  
 فلان الجانب الذي يلاقي به بعضها بعضا من ولها الاخر  
 فيصير على الاخر الملقاة واما يكون ذلك الحركة فصحت الحركة  
**وعلم** ان الاجتماع حادث في متبوعه والدليل على ذلك انها  
 لو كانت ازيله لكانت ماضية واما كنه لكن الثاني باطل  
 بقسميه فالقدم مثله اما بيان الما من فلا ان الجسم لا يزل  
 من مكان غاما ان يكون لا ياتي في ذلك المكان ومنه فان  
 كان لا ينافيه فهو الثاني وان كان متعلقا عند كان متعلقا واما  
 بيان بطلان الثاني بقسميه فلا ان الحركة عيان عن حصول الجسم  
 وفي بعد ان كان احرفا هيتهما تندرج في متبوعه بالغزوال الذي  
 ليس متبوعا بالغزوال في الا في الحركة محال واما بيان بطلان  
 ادناها كنه فلا انها لو كانت كنه وفي ازيله لكانت الحركة  
 عليها متعده لان لا تكون الا في تحت زوالها والى الما بطول  
 حازر على جميع الاجتماع اما حركة الفلكيات فظهر هو اذا التفت  
 تحركها في الما الغرض واما الاجتماع الغرض فلا منها  
 اثبات ابط او مركبات اثبات المركبات فحركة مظاهر ايضا

مختار







بالحق  
الله

والخضرة  
والاحمر

ان يكون متباينة وقد انواع البنية متباينة لان منها ما يصدق  
على الآخر **واجيب** عن بيان هذه الانواع اضافة فيما يصدق احدها  
على الآخر واعلم ان هذه الاربعة لغو وجودية اي ليس الوجود  
مفهومها ولا غير مفهومها وفي هذه الاربعة ما هو متباين ككثير  
الى فوق او تحت ومنها ما هو متضاد ككثير احدها الى فوق  
والاخر الى تحت فذكر هذه الاربعة بواسطة اللون والضوء  
اما اللون فانه لو لم يكن له لون لما ادر ككثيرا في الهواء اما الضوء  
فلانه لو كان هناك جسم وله لون وهو ظاهرا فانه لم نشاهد ذلك  
ظاهر **قول الثاني للون** وهو جيب للسواد والابيض  
والاحمر والاسود والصفرة بسايط وتسمى البياض وهو حلا  
فاننا نرى ان اعتبار ما رجع اليه الاكثر في الشفاة كما في بياض  
البصر المتناوب والضوء كونه يكون الجسم فيها متباين لما  
في ذاته كما في الشتر او زهره كما في المنظر بغيره والضوء  
يكون للون مريلا لا وجوده كما ذهب اليه بعضهم  
والظاهر عدم الضوء من شانه ان يكون مريلا **اعلم** ان قول  
ان اصول الالوان هي الاسود والابيض والصفرة والاحمر  
والخضرة والبنية يتركب منها وقبل اصلا اثبات الاسود والابيض  
والبنية **قول** في سبط اي اصول **قول** وفي قوم السبا  
وقالوا لا وجود له في الخارج فهو متجمل بل متجمل اي هو الوجود

الاجسام شفاة شفافة فيقع على سطوحها وينعش بعضها الى  
بعض كما في الزجاج المنقوش وهو عطاء فاننا نرى البياض لا ينعش  
بما رجع اليه الا اجسام الشفاة كما في بياض البصر المتناوب  
فانه قبل السباق شفاف والوجود متناوب ولا ينعش له بياض  
سابق خرج الهواء منه وكيف وعين يدرك البياض **قوله**  
والضوء علم ان الضوء شرط للون مريلا لا وجوده وذهب  
ابو علي بن سينا الى ان الضوء شرط الوجود للون واحتج عليه باننا لا نرى  
بالالوان في الظلمة لعدم الاحتياين بها اما بعد ما او يعاقبه  
الظلمة الاحتياين والتكامل اطل ان الظلمة عدم الضوء وعدم  
الانعكاس فحينئذ الاول **واعلم** باننا لم نلاحظ ان يكون للون شرط  
ايضا بالالوان فلا يركب الالوان عند عدم الضوء لست ان  
الشرط لا بسبب المعاقبة وايضا لو كان الضوء شرط لوجود اللون  
اكان الذي عند الضوء يركب الالوان والظلمة لكان الامر بالعكس  
**قوله الثالث الطعوم** وهي تعمد ان الحار ان فعل في الكيف  
حدث الحار وان فعل في اللطيف حدث الخاف وان فعل في  
العتدل حدث الماوجه والبارد ان فعل في الكيف حدث  
الغوص وان فعل في اللطيف حدث الخوض وان فعل في  
العتدل حدث القصر والعتدل ان فعل في اللطيف  
حدث التقاطع وقد تخرج طعمان جسم واحد كالجافة  
المنوعة وان فعل في اللطيف حدث الخلق وان فعل في الكيف حدث

والذي احرقه النار في النار



والقبض والباد فان **اعلم** ان الطعم شعرا اعتبارا والقابل للفاعل  
 فان الطعم لا يشتمل فاه به وهو اما اللطيف او الكثيف او متعدل بين الكثافة  
 واللطافة وله فاعل وهي اما الحار او البارد او الكيف المتعدل بين الحار  
 والبرود فيفعل الحار في الكثيف المار وفي اللطيف الجفاف وفي  
 المتعدل الملوحة وتعدل البرود في الكثيف الغوص وفي اللطيف  
 الحوض وفي المتعدل بين اللطافة والكثافة القبض وتعدل الكيفية  
 المتعدل بين الحار والبرود في الكثيف الجفاف وفي اللطيف التبريد  
 وفي المتعدل التقاهم والتعد يطابق على معنيين مختلفين احدهما  
 لا طعم له حقيقة والثاني ما له طعم في الحقيقة لكن لا يحس بطعم  
 لانه لسده كثافة لا يحل منه شيء في حال اللطافة فيحس بطعمه كالحار  
 فانه لا يحل منه شيء في حال اللسافة فيحس بغيره اذا اجتمع اجزائه  
 وتلطيفها احس بها كمن يطعمه والتقاء هذا المعنى في  
 حلق من الطعم وقد يجمع الطعم بين الواحد طعم او اثنين  
 ببطم غير هذه التبعة اما اجتماع الطعمين فاجتماع المار والقبض  
 في الحفص ويحيى البقاء في الحفص يضم الاول دوا وهو نوع  
 من الاشياء واجتماع المار والملاحة في النسيج وتسمى الزعوقه  
 واما اجتماع الاشياء فاجتماع المار والجفاف والقبض المبادي  
 اذا كانت متحدة عتيقة **والرابع الرابع** ليس لانواعها  
 اسماء بل لانواعها المواقفة والمخالفة كما يقال في الحار  
 طيبة

البيد

الجم

طيبة او فتنه او من جهة المحل كالفه المسك هي كفيه تدرك بالشم  
 اما تجل شي من اجزاء المار والقبض ووضو له الى الحفص او بافعال الهواء  
 المتوطئ يدرك المار والقبض وتلقيه ذي المار **الخامس**  
 ان الراح هي المدرك بالشم ولا اسمها لانواعها لان جهة المواقفة  
 والمخالفة فالراح المواقفة للمراح طيبة والمخالفة تستهني منقده  
 او من جهة المحل كالفه المسك هي محتوشة فلا تحتاج الى تعريف  
 لان الحاصل من الحار اظهر من الحاصل من البرد لكانت على ما يدرك  
 به وكيفية الإدراك فاما يدرك فاعلم ان الله تعالى خلق في مقدم  
 الدماغ زائداً يبنى مثل خلق المار وخلق في ماقوه شامدة تدرك المار  
 ولما الادراك فاما ان يكون بافعال الهواء شياما تجل من اجزاء  
 المار الحار تلك القوة او سكتة ذي المار ثم يتكيف الهواء الحار  
 له بكنة الى ان يتكيف المتوطئ طيبة ويدرك القوة الشامدة  
 اليها فيدركها **والسادس الحار والبرود** وهما يفتان شيان  
 ملو شتان فالحار كفيه يجمع المماسات وتعرف المحل  
 وهي خمس الانواع كبر الحار النار حار الشمس الحار العريضة  
 وعار الدودة والجان به على الحار الحار من البرد عدم الحار  
 عاير شانه ان يكون حاراً فقد اخطا فانا نحن من البار بكنة من  
 عدم الحار **الخامس** او الحار والبرود كيفتان محتوشتان  
 ولا تخافان الى تعريف لان الحاصل من الحار اظهر من الحار

المعروف بغيره



بالتعريف ما يدرك من غير ذلك فهو حكم من احكامها فالجواب كبقية  
 نفس تعريف المحافاة جمع المماثلة في جنس انواع كثير والبروز  
 كغيره وجوده بغيرها وبها في الحارة تضاد وقيل هو عدم الحارة ومنع  
 بالبروز من محو والعدم لا يخرجه وايضا فان تعرف بالضرورة انا  
 نفس من الخارج فكيف نثبت عدم الحارة **قول السالك**  
 الطويلة واليسرة وهما كغيرهما في جنس تضاد فان الطويلة كغيرها في  
 شمول قول الاشكال لوصفها واليسرة كغيرها في قول الاشكال  
 لوصفها وقد تقرر الطويلة بالبلية **اعلم** ان الطويلة واليسرة  
 كغيرهما في جنس تضاد البقاء واللامدة ايضا فانها فيهما الى التعريف  
 للثبوت على خواتمها فالطويلة كغيرها في قول الاشكال  
 لوصفها كما لما فانه اذا حصل في انما في شكله فهو له واذا حصل  
 في آخره في ذلك الشكل وتشكل آخر بواسطة الطويلة واليسرة  
 كغيرها في قول الاشكال لوصفها كما لما فانه اذا ارد ان يشكل  
 بشكل فانه لا يمكن ان يصنع به وعرف ان لم انما في قول الاشكال  
 في الحارة واليسرة لم لا يجوز ان يكون للتركيب لانه لو كان لليسرة لو جد  
 البروز في اليسرة لكانا لو وجدنا حتما يبطا الوجهاء فابدا للاشكال  
 في شموله مع لونه يابسا وقد تقرر الطويلة المتشعبة على سطح الحل بالبلية  
**قول السالك في الصواع** وهو كغيره في جنس تضاد  
 الفواير قارعة ومعروف الى ان يصل الى سطح الصواع وهو غير باق بالضرورة  
 والحرف

والحرف ههنا عابضه للصوت يقيمنها عن صوت اخر مثله فبينا  
 في المستوع **اعلم** ان الصوت يحصل بواسطة انتقال الهواء الرقيق  
 حثيث اذا فرغ احداهما الاخر فيقع على ما هو اخر وذلك هو على اخر  
 الى ان يصل النوح الى سطح الصواع وفيه نصب موقر يفاض عليه من الدماء  
 بالقوة السامعة فاذا وصل الى هناك تكرر وكذلك الصدى فان  
 النوح اذا وصل الى الجبل يقع عليه ثم يرجع منه الى تلك القوة ومن  
 جهل الاصل الحرف وهو ههنا على صفة لا تسمى به كغيره  
 اخر مثله فبينا في المستوع واخر ناعرا اخر عن الصوت الطويل  
 او القصير وعن الصوت الملام وغير الملام فان كلاهما لا يقرر لثبوت  
 ههنا بغيرها من صوت اخر هو مثله في الحدة والثقل لكن لثبوت  
 في المستوع لان الطويل والقصير والملازمة هو عدم البقاء لمستوعا  
 الاول والقصير فلا يماس الكيات وفيه نمو وما الما لمستوعا  
 فلا يماس كان يصح دون التمع وبيان قولنا الحرف ههنا ان هو  
 يدخل الى القاع وقيل وصوله الى القلب بغيره وصوله الى الرية  
 بعد في الزينة فيدخل القلب لتروحه فيخرج من القلب  
 فيعصر ايضا فيحصل غير فيصل من هذا هو الخارج والحق  
 من اعلى الصواع فيحصل بغيره الصوت من الصوت  
 الخارج من الرية والشفتين والخاف يعبر له انقطاع  
 وذلك لانقطاع العلم من هو الحرف **قول السالك**

لبيته  
 الحرف المستوع  
 الحرف المستوع



وهو كبقية تقصير حصول الجسم في جهة من الجهات وهو ما لا يزم  
كالنقل والجر والرفع وانما يتناول وهو غير متناول وانما يتناول  
بعدد الجهات وهو غير متناول **اعلم** ان جملة الاعراض التي  
وهو كبقية تقصير حصول الجسم في جهة من الجهات الست ويستوي  
الحكاميلا وهو على قيمان لا يزم ومتحلب فاللازم هو الذي يكون  
طبيعتا لا يمتنع ما نقل الذي في الجوارح الذي هو المتفوح  
وانواع الاعتمادية واللازم من الاعتماد هو الحركة نحو القوة والنقل  
والمتحلب هو الحركة الى احدى الجهات الاربع الباقية وهو غير  
لعدم وجوب وفوق الجسم في احدى الاربع او ذهابه عنها  
**قوله التاسع التاليف** وهو غير متحلب بالجزء لا يندفع  
صعوبة تفكيك الاجزاء والاعتماد على وجوده غير متحلب  
**اعلم** ان التاليف من نوعين صعوبة تفكيك الاجزاء وهو ان يكون  
اما ان يكون قائما في واحد او في جزئين او في اكثر من واحد  
منها او مجموعها الاجزاء ان يكون قائما في واحد لان الجزء الواحد لا ينفك  
فيه ولا اجزاء ان يكون قائما في اكثر من جزئين لان الزم من انفكاك  
الجزء الواحد من الجمل العظم انفكاك الجمل كله واجزاء ان يكون  
قائما في جزئين معي ان يكون قائما بكل واحد منها واللازم قيام  
العرض الواحد بالجزئين وذلك لا يمتنع ان يكون قائما في جميع  
الجزئين **قوله العاشر القنا** وانما يتناول الجسم هو  
القنا اذا كان الله تعالى في ذلك جميع الجواهر والذات محلي وهو

خطا

والجواهر والذات محلي وهو

خطا فان وجوده عرضي في محال **اعلم** ان بعض المتكلمين ذهب  
الى انه ضد الشيء القنا اذا حدث تنقح الجواهر كلها متاخا خروجه وهو غير  
والا الاحتياج الى قنا احدى والذات محلي واستدراكه بان وجوده عرضي  
في محال اذا العرض هو لا القوي بل به **اعلم** **قوله الحادي عشر**  
الحين وفي عرضي الجسم الذي عليه مخصوصه لتصح على تلك الذات اعتبارها  
صحة القدرة والعلم والموت وعدم الحي غير محلي انصفت بها **اعلم**  
ان الجوه عرضي الجسم الذي عليه مخصوصه لتصح على الذات اعتبارها  
تكون قنا في عالمه فغوله عرضي شامل لجميع الاعراض وقوله الجمل الجسم  
مرح به الخط والتسطح وقوله المراكبج البديهي وقوله على من الجسم  
ببريد تلك الاخرات ينبغي ان يكون بينها فعل وانفعال حيث حصل  
منها المراج وقوله يصح على تلك الذات اعتبارها ان يكون قنا في عالمه  
حكم احكام الحي لادم لها والموت عنان عن عدم الحي عرضي او غير  
فيه الحي لا عدم الحي مطلقا والا لكان الجماد متساويا لغيره ذلك  
**قوله الثاني عشر القدرة** وهي كبقية قنا بالذات يصح باعتبارها  
على تلك الذات ان تفعل وان لا تفعل وهي مقدم على الفعل لا  
الكار من مضاف الى ان حال كونه قنا لم يكن قادرا عليه حينئذ لزم تاليف  
ما لا يطاق او متعلق بالقدرة والعجز عدم القدرة في ذاته ان يكون  
قنا **اعلم** ان من جملة الاعراض القدرة وهي قنا بالذات  
باعتبارها مع الذات تفعل وان لا تفعل وهي مقدم على فعل

الذات



خلافاً للشيء فانهم ذهبوا الى انها مفاد للفعل والمضارع فاضر  
بيطلان ذلك فان الفاعل يمكنه القيام قطعاً وايضاً فان الكاف  
مكاف بالامكان حال كونه فاعل لم يكن قادراً عليه حينئذ لزم تكليفه لا بطا  
وهو قريب مما ذكره في حاله تعالى كما سأل في قوله بالصديق  
خلافاً لاشياء فانهم قالوا انها تعاقب بطرف واحد وهو خطأ وذلك  
لان المقادير على الفعل قادر على ذلك ايضا وذلك في رواية فان  
الفرد واقع به القادر والوجه والعجز موعيان عن عدم القدر مع عت  
من شأنه ان يكون قادراً فلا يمتي الجاهل حينئذ عاقل او العاقل حينئذ جاهل  
**قوله الثاني عشر العقول** فان كان جازماً مطابقاً لثبوتها  
العلم وان لم يكن ثباتها هو اعتقاد القادر وان لم يكن مطابقاً فهو الجهل  
المركب والعلم اما ان يكون ضرورياً او كسبياً او ضرورياً او كسبياً لا ولياً  
وهي القضايا التي يكون في الحكم بها تصور طفرها كالحكم بان الكل اعلم  
من الجزاء او الاشياء او الله تعالى واحد متساو في جميع صفاته  
وهي التي يحكم بها العقل بعاونه الحسن الظاهر كالحكم بان الناس  
حان والشمس مشرقاً او ان الماء طاهر كالجوع والشبع والمجرب بالثبات  
وهي قضايا يحكم بها العقل للذكر المشاهدة كالحكم بان رب  
التقوى ينال مهلهل والحدس بالثبات وهي قضايا يحكم بها العقل  
لحدس قوي من التقوى والحدس كالحكم بان نور الله  
مستند من نور الله والحدس كالحكم بان نور الله مستند من نور الله  
والحدس بالثبات

والحدس بالثبات وهي قضايا يحكم بها العقل كالحكم بان نور الله مستند من نور الله  
تليق التقوى الموطاة على الكذب كالحكم بان نور الله مستند من نور الله  
فلا يفتقر للتقوى عند محضه في الاعتقاد التي قياساً لها  
بعضها وهي قضايا يحكم بها العقل لاجل شرط لا يتقيد به  
غنى كالحكم بان الاشياء نصف لا تعدد انما تعدد انتمت الاربع  
المية في الحساب وفيه وكل عدد انتمت الاربع المية في الحساب  
وهو نصف ذلك العدد **الثاني** ان الاعتقاد عيان عن التصديق  
والصدق وهو خضوع صور الشيء في العقل مع الحكم عليه وهو ان كان  
حازماً مطابقاً لثبوتها هو العلم وان كان لم يكن ثباتها هو اعتقاد المقلد  
فلا يمكن مطابقاً فهو الجهل المركب والعلم لا يخفى اما ان يكون  
ضرورياً او كسبياً الله اما ان يحتاج في تحصيله الى نظير فكل اوله  
كان الاول فهو الكسبي وان كان الثاني فهو الضروري والضروري  
شبه الاوليات وتسمى البداهات وهي قضايا يحكم بها العقل  
بحدس قوي من التقوى كالحكم بان نور الله مستند من نور الله  
اعظم من الجوز فانما اذا تصورنا الكل وهو المركب من اجزاء  
فبعض تلك الامور حكمة بان الكل اعظم من الجزء وان القادر  
المساوي له لقدر واحد متساو في جميع صفاته **الثاني** الحدس بالثبات وهو القضايا  
التي يحكم بها العقل بعاونه الحسن الظاهر كالحكم بان الناس  
حان والشمس مشرقاً او ان الماء طاهر كالجوع والشبع والمجرب بالثبات



بان التاخر والشمس مشرقية وتنتهي المشاقدات او الحسن الماظر كالحكم  
 بالجمع والشبه وتنتهي الواحد **ثالث** المجازية وهي قضايها  
 في حكمها العقل بواحدة مشاقدات متكررة كالحكم بان لا يتقوينا  
 منهل فانما لما رايانا ان الاستدلال مترتب عليه مرة بعد اخرى حكما بديلا  
**الرابع** الحدسيات هي قضايها التي تحكم بها العقل بواحدة الحدس  
 فهو عبارة عن الاستدلال بالمبادئ التي المطالب كالحكم بان نور  
 القمر مستفاد من نور الشمس او اختلاف نور بين نوار او  
 الى الشمس قريبا وبعد **الخامس** المتواترات وهي قضايها الحكم  
 بها العقل للثبوت ورد الاجابة بها عن قوم تانم النقص على طاعتهم  
 على الكذب كالحكم بوجود النبي عليه ووجوده وكذا وليس للغير  
 عدد محصور بل حضور البقير بحيث لكمال العدد **السادس**  
 القياسات وهي قضايها التي تحكم بها العقل بواحدة فلا تميز  
 لا يتفكر عندها وهي قضايها القياسات بها كالحكم بان الاثنين  
 نصف الاربعة لان عدد النصف الاربعة هو اربعة والواحد  
 وصل عدد ذلك فهو نصف ذلك العدد ينتج ان الاثنين  
 نصف الاربعة **قول** **والاعمال** لا يحد لانها في ذات  
 الموجودات **اعلم** ان العلم بديهي فلا يحتاج الى تعريف  
 لاننا لو عرفنا اننا لا نحاول اما ان يصدر عليه العلم او لا فان  
 فذلك الخ

لم يصدر عليه العلم كل ما يتألف والتعريف بالمباين في حيز وان  
 عليه العلم فان نحاول انما ان يكون تصورا او قدرا او على التعريف  
 كلى التعريف من لا يتألف لانها اخص من زمان من حيث التعريف  
 وذلك غير جائز وايضا فان من الصفات الواحدانية فلا يحتاج الى  
 التعريف لما انه من الحقائق الواحدانية فان الانسان الذي لا يتألف  
 المسئلة ظاهرا لم ينكشف له فانه محذور نفسه حالة لا تكون مثل  
 وتلك هي العلم بالمسئلة فلما ان الواحدانية لا تقتصر الى تعريف  
 فلا بد من الضرورية لا يقتصر الى تعريف وكيفية تقدم **قوله**  
**وقل** **موضوع** متاوية للعلوم في العالم او اضافته الى العالم للعلوم  
 فيه خلافا للافيد عدي انه صفة يلزمها الاضافة الى العلوم  
**اعلم** ان اختلاف العلم يقال قوم ما هو اخص من متغير من  
 العالم والعلوم متاوية له لاجل الحاجة الى الخارج لكانت بعضها  
 هي العلوم وقال بعض انه يشبه بين العالم والعلوم وقال المصنف  
 الحق انه صفة يلزمها الاضافة لا تقتصر الاضافة انه امر اعتباري  
 والعلوم من الامور المحققة في الخارج وفيه خطر ان المصنف عذر ان  
 العلم بديهي لا يدور الى تعريف وتعرفه لا بعد ذلك باطل  
**قوله** **فيها** **اصناف** الى الوجود لدايم الى المعدوم  
 فاما العلم طلوع الشمس غروبها المشرق وهو معدوم الان **اعلم**  
 ان هذا اشار الى جواب سؤاله في تعريف العلم انما ان

و هو مطلق  
 القياس



يكون عبارة عن الصورة وهو يتوقف على وجود ذات الصورة واعلى  
 التبعيد وهي توقف على وجود التبعيد والحدوم ليس له وجود  
 فلا يصح تعلق العالم به **اجاب** بان هذا باطل فانا نعلم بالضرورة  
 طلوع الشمس من المشرق وغروبها من المغرب والآن **قول الرابع**  
**مشرقة** وهو ترجيح اعتقاد احد الطرفين من حيث لا يمنع من  
 التغير فان كان مطابقا فهو طرف صدق والا فهو كاذب **المسلم**  
 ان الفرض من جهة الاعراض وهو عبارة عن الاعتقاد الرابع مع  
 فحيز التقيض كما اذا كان مدافعا طباعا فانا نتعبد وقرع الغش  
 اعتقادا راجحا فلو زعمه وقوعه ثم ان كان الظاهر مطابقا  
 فهو صادق وان لم يكن مطابقا للواقع فهو كاذب  
**قوله الخامس عشر النظر** وهو ترتيب امور ذهنية يتوصل  
 بها الى امر اخر فان كانت المقدمة والنتيجة فانظر صحيح  
 فالافتقار للمقدمة مثال زكنا غلبت فالنتيجة علم  
 والافتقار للمنتهى والمطل للمصحيح بقدر العلم ان من علم ان  
 العالم حادث وان كان حادثا متغيرا الى الابد فانا نعلم بالضرورة  
 ان العالم متغير الى الابد واحتمل من انكار فاذ كان المطلق  
 ان كان معلوما استحال عليه الاحتمال فحصل الخامس  
 وان كان كان محسوسا فكذلك لان العلم لا يطلب  
 والحواشي انه معلوم من وجهين دون وجه وليس المطلوب  
 هو

هو الوجهان حتى رد الاشكال الى الماهية المنفردة بالوجهين  
**ان** ان النظر هو ترتيب امور ذهنية يتوصل بها الى امر اخر بالترتيب  
 له معينان لغوي واصطلاحي فمعناه في اللغة هو كل شيء ترتيب  
 وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة تحت بطلوعها اسم واحد  
 ويكون المعنى له ان يترتب اليه البعض الاخر بالقدم والتأخر والمراد بالانterior  
 ما لا فوق الامر الواحد وهو **الترتيب** والقياس **قول** ذهني في اجزاء المقوف  
 حاصله في الذهن وخرج به الترتيب الواقع في الامور الحياتية  
**قول** فان تحت العلم مثالان فالترتيب والنظر صحيح **ان** ان  
 المراد بصحة المقدمتان ان يكونا مقدمتين حقا لا باطلا  
 والمقدمتان قولنا الان في حيوان فان هذه صفة مقدمتها  
 بخلاف قولنا الانسان حيوان فانها مقدمة باطلة والترتيب ان يكون  
 من الضروريات المتحد اذا تقرر ذلك فاعلم اننا اذا كان الترتيب والمقدمات  
 صحيحة كان التطب صحيحا والا كان فالتدريج ان يكون القاعد  
 موجه الماكنا او فوجه الصورة او جهة المادة والصورة  
 وفيه نظر لا يجاز ان يكون للصورة محكم والمادة مثالان  
 ويكون التطب صحيحا ثم المقدمة مثالان ان كانتا علميتين  
 كانت النتيجة تنبئ كقولنا العالم حادث وان لم يكن علميتين  
 اعلم ان يكون باطن من احد هاتين والآخر تنبئ كاش

او قوله يتوصل بها الى  
 امر اخر اشارة الى العلم  
 الغايية من النظر



التبعه طنب كقولنا زيد بطوف الليل وكل من بطوف الليل فهو من  
 يتبع ان زيد ايتاد وذل لم يطوف **قوله** والنظر في العالم  
 والدليل على ذلك هو اننا اذا علمنا ان العالم حادث وان كل حادث  
 مفتر على امر فاننا تعلم بالضرورة ان العالم مفتر على امر بل لا بد  
 ذلك على ان لا افتقار ثابت لكل حادث والصحة كذلك على ان  
 كل حادث ثابت العالم فيكون الافتقار ثابت للعالم ان الثابت  
 للثابت التي تاتى كقولك التي وهب السنبلي انه لا يقيد العلم ان  
 المطلوب لا يجوز ان يكون معلوما او مجهولا فان كان معلوما  
 استحالة طلب ما انتهى الى الحصول وان كان مجهولا لم يكن  
 تحصيله ايضا لان ما لا يعلم لا يطاق **واجبه** عنه ما يتعلم من  
 وجه دون وجه وليس المطلوب هو الوجه ان شاء الى  
 تعالى فالحال في المراتى على الجواب المذكور تعين ان يقال  
 الوجه المعلوم معلوم فلا يمكن تحصيله والوجه المجهول لا  
 التقدير فلا يطلب فلا يمكن اطلوب حصيد **واجبه** عنه  
 المحقق غولجه غير الذي العاشر بان المطلوب الماهية المتصفه  
 بالوجهين وهي ليست معلومه من جميع الوجوه ولا مجهوله من جميع  
 الوجوه **واجبه** معلومه من وجه مجهول من **قوله** **واجبه**  
 لا معرفه الله تعالى واحده لكونها دافعه للخوف  
 ولا يتم الواجب الا بالبط واما لا يتم الواجب الا به وهو واجب الازم

خروج الواجب عن كونه واجبا مطلقا او لزم تكليفه لا يطاق والقياس  
 باطلاق **اعلم** ان النظر واجب والذليل على وجوبه ان معرفة الله تعالى  
 واجبه مطلقا ولا تحصل الا بالنظر فيكون النظر واجبا اما ان معرفة  
 الله تعالى واجبه فلا ينافى لوجوبه والحاصل بتب الاختلاف وعينه  
 ودفع الخوف واجب عقلا فتكون المعرفة واجبه واما ان المعرفة لا  
 تحصل الا بالنظر فلا بد المعرفة لا تخلو اما ان تكون ضرورة او تطيق  
 لا يجاز ان تكون ضرورة والاما وقع فيها الخلاف فتعبر ان تكون  
 ضرورة ولا تحصل جديدا الا بالنظر واما ان المعرفة اذا لم تحصل الا بالنظر  
 يكون النظر واجبا فلا بد كذا فتوقف على الواجب المطلق وهو واجبه لو لم  
 يكن واجبا لزم اما خروج الواجب عن كونه واجبا او التكليف لا يطاق  
 والقياس محال ان ويبان ذلك ان شرط الواجب الم يكن واجبا يجوز  
 تركه فالمرط اما ان ينعى على وجوبه او لا فان كان الثاني لزم  
 خروج الواجب عن كونه واجبا وان كان الاول لزم اتباع الشرط مع  
 جواز ترك شرط وذلك تكليف ما لا يطاق **قوله** **واجبه** على  
 لانه لو وجب بالتمتع لزم ان تمام الايتسا **اعلم** انه قد احتاجت وجوب  
 النظر هو تمعي او عقلي فذهب الاشاعرة الى انه تمعي وذهب  
 المعتزلة الى انه عقلي وهو الحق والدليل عليه ان يقول لو كان النظر  
 واجبا بالتمتع لزم ان تمام الايتسا اي اعطاهم عن الحق والثاني  
 باطل فالقدم مثله اما بان الملائكة فلا بد النبي عليه السلام

فان قالوا لا بد من العلم  
 او انتم ان العلم  
 على ان العلم  
 مع خال العلم  
 اما ان يسمع اجزا  
 خروج الواجب  
 باطلاق العلم  
 واجبه مطلقا  
 الله تعالى  
 ودفع الخوف  
 يحصل الا بالنظر  
 لا يجاز ان  
 ضرورة ولا  
 كونه واجبا  
 والقياس محال  
 تركه فالمرط  
 خروج الواجب  
 جواز ترك  
 لانه لو وجب  
 النظر هو تمعي  
 المعتزلة الى  
 باطل فالقدم











وعدم البعد والتدبير المفرط والمقابلين حكمها وتوقع الصواع على  
 وتكون غير موطوءة عدم الحيل والتدبير لا يتبادر وتوسط الشفاف  
 وعند اجتماع **الاشعاع** **الارضي** والشم وهو يحصل بتوقع الهواء الصادر  
 عن قعر وتبلغ الى ان يصل الى الشقوق التي تنبع الصواع وليس شرط **الشم**  
 من وراء الجوار على البصر والشم وهو يحصل بتوقع الهواء الواحد ذي  
 الرائحة ووصولها الى الممتصوم والشم وهو تنبع الادراك **الشم**  
 تحتفظ الحيوان من اجابة عن المنافع الخارج فانه لما كان مركبا من العنصر  
 الارضي كان حفيضا بتوابعها على البعد والادراك فادها خروجهما عن قعر  
 الله قوة متبادلة فيترجم هي الشمس يدرك بها ما ينافيه فينبغي  
 اما في القوى فانها جارية للشم ودفع الضمير اقدم من جذب الشم فلهذا  
 كان للشم النفع الادراك **الشم** والذوق وهو يحصل بانفعال الطوبى  
 اللغابية المتصلة باللسان بطعم ذي الطعم **اعلم** ان الادراك هو  
 اطلاع الحيوان على الامور الخارجية بواسطة الحواس وهو زائد على  
 العلم للفرق الضروري بين العلم بخارج النار وبين ادراكها اذ  
 ادراكها موزع بخلاف العلم والارادة قبل ان تدار اجرة الى تارة الحيا  
 لان الادراك لا يدار الحاشية ويصور في تلك التي فالصور هو العلم  
 ويحق التامر في ذلك وفوان الادراك مغاير للعلم لان العلم  
 هو حصول صورة الشيء في العقل فهو لا يكون علما الا اذا كان امرا حكما  
 بخلاف الادراك فانه يكون للحيات وحسب يكون ذلك الامر عاملا  
 في

بتكليف

في التي الغرض والتفكير لا يحفظه فانه لا يتجاسر فيها وانواع الادراك  
 تحت **الاول** الابصار قبل ان يتحصل خروج شعاع من العنصر على شكل  
 مخروط راسه عند مركز انبساطه وقاعدته على سطح البصر فلهذا  
 الرقعة وقيل بل يبسط في العنصر صور المرئي وكلها باطال انما  
**الاول** فلان لشعاع لا يتخلل اما ان يكون عرضا او جوا فاما ان كان  
 عرضا المتجه الى الجوار والاشغال كما يتبين من ان الانتقال على  
 الارض في حال وان كان جسيما استحال ان يخرج من العنصر بعد حتم  
 ان يتصل بهذه الاجسام الغضائية وفيه نظر ايضا فان قيل  
 في الماء والحق ما اخبرناه في نهاية الماء وفوان ذلك لتجعل للشم  
 قوة تدرك بها المرئي عند مقابلته الحد قد السليم وهو مع حصول الاشعاع  
 العنصر **وهي** متبادلة الحاشية فان الحاشية لو لم تكن للشم لم تحصل  
 الابصار وكثافة البصر فلو كان لطيفا لم يدرك كالهواء وعدم البعد  
 والقوى المفرطة والمقابلة او حكمها كالحاشية وتوقع الصواع على المرئي  
 الصواع موطوءة وعدم الحيل وتوسط الشفاف وتوقع الصواع على المرئي  
 وتوسط الشفاف على توقع الصواع على المرئي وتوقع الصواع على المرئي  
 فلا يتوسط شي وعندها اجتماع هذه الاشعاع **الشم** والشم  
 وهو يحصل بتوقع الهواء الصادر عن قعر او قعر عنفت تحت ثقل  
 الهواء في دفع بعضه الى المدرك **الثالث الشم** وهو يحصل  
 بتكليف الهواء الجوار لري الرائحة ثم يتكليف الهواء وهذا التكليف

والمرئي ان يكون صغيرا ثم يكبر

هو الخواص







كما حكم ببقا الاجسام بحكم بقا الاعراض من الزمان وخلوها بالاشاعه  
ضعف لانها خلقت من غير واحد في محلين كما لا يعقل خلوات اجتمعت في  
مكانين وقول الخ فاشتم ان التالف عرض يقوم بغيره لا **اريد ان** **اعلم** ان  
الاعراض على قوتها في غير قارة فالقارة هي التي تجتمع اجزاءها في الزمان  
كالسواد والبياض وغير القارة هي التي اجتمعت اجزاءها في الوجود بل يوجد  
منها شيء كالحكمة فانها لا تجتمع اجزاءها في الوجود بل تتوافتل في زمان  
يعدم المتقدم ويوجد المتأخر اذا انقضى ذلك فاعلم ان ذلك لا يشك ان  
الاعراض الخفية ليست بقية واما الاعراض القارة فانها باقية  
لان الحق كالحكمة ببقا الجسم الذي شاهدناه في الزمان كالحكمة  
بقا الاعراض وقال الاشاعه ان الزمان مطلقا غير متبدل ويوجدنا  
فانا وقد يتبدل لان ذلك وتلك هي قولهم على الاعراض  
التغيرية والخلو عبارة عن احصاء احد الشئ في الزمان  
نكون الاشاعه الى احدهما غير المتناهي الى الآخر في نقاد الذي في الخل  
واعلم انكم لا يمكن وجود جسم واحد في مكانين بل لا يعقل اخلول  
عرض واحد في محلين وذلك ضروري لبعطلان وايضا فانه يلزم توارده  
على غير محضته على علم لقاعدة وذلك محال كما بينا في ذهبت ابو هاشم  
الى ان التالف عرض يقوم بالحيز وقد قدم للبداهه **وقول**  
بعض الاولين ان الاضافه المنفردة تقوم باضافه ضعيفات والاعراض  
كلها حادثة لان محلها هو الجسم الحائض وقد سبق **اعلم** ان الاضافه

المذكور

على قسمين منفرد ومختلفا المنفرد هي المحاكاة الطائفة بالافهم  
والجواز والمختلفا بين كذلك ان التفرقة لا تعلم ان بعض الاولين  
ذهب الى ان الاضافه المنفردة عن من واحد قائم بالمحلين كالحيز والافهم  
فان كل واحد منها قائم بالمحلين وهو باطل فان حوار هذا البذاق قائم به  
وحد هذا القائم به فليس هناك عرض قائم بمحلين بل عريان قائم بال  
محلين غايه ما في الباب ان الطرف من حوار هذا الزمان كل ما حاشي  
لان محلها وهو الجسم حادث واذا كان كذلك كان محلها هو الجسم  
**قول** **ان** **المتن** **الحائض** بقايا احكامه كذا في الجواهر والافهم  
وهي **الاول** كل معتبر ان توافقي تمام الماهية فيها الثلاث  
والا فالمختلفان والمختلفان اما متباينان لم يكن احدهما  
فاما المتباينان في الثابت على **الاول** صامت للضدان فيهما  
الذاتان لوجوديات للذات لا لاجتماعا وبقية ما عانت شيئا عد  
كالبياض والسواد **الاول** لما فرغ من شرح الحواضر واحكامها  
وشرح الاعراض واحكامها بشارع في البحث عن احكامها كذا في  
الجواهر والاعراض وهي **الاول** كل معتبر ان حاصلا في الافهم  
وله مقول هو الصريح في الحاصل في الافهم لا يخاف ان يكون المفهوم  
من احدهما هو المفهوم من الآخر ولا فان كان الاول منهما المذكور  
كزيد وعمر فان الذي يفهم من زيد هو الحيوان الباطني بعينه  
يفهم من عمر وان كان الثاني فيما المختلفان بالسواد والبياض



والله الامجد

أي غالبية كانت أو غير غالبية ولا للافزع الاضامير اللانم الا اذا دخلت  
 تحت جنس واحد كالانسان والفرس والواحد من جنس الحيوان وهو جنس  
 آخر فانه اذا كانت هذه المناسبات غير التضاد بينهما **قول** لا يعبر  
 المقارن من انواع الا اذا دخلت تحت جنس آخر فانه نظر ان النصف  
 والمحرم من انواع وبينهما تضاد فيكون اقله من حيث ان يكون محو  
 اياها اذ لا انواع الاعراض واعلم ان المضروب قد غلب على اخصها  
 اما مع الاضافات فكيفه من شرط بينهما كالتاسين والاربعين  
 او بدونهما كالمحور وقد انحلوا اخصها ما لا يكون فان كان محو  
 بعض من ذلك ان يكون كائنا ما بالحيوان الاول وما جدد وان  
 التاسين والاربعين كائنا ما بالذات الحقيقية والاعتقاد فموت  
 يكون محو المفرد كالاتي لانها في الاربعة كائنا ما بالذات  
 كانت الذات لتشي وقاب **قول** وهو ان التاسين افضل من الاربعين  
 يقال فيجب القول والاعتقاد فيجب ان القولين متقابلان بالاعتقاد  
 بينهما ايضا لانها في التاليف الاخر فانه يقال في الحيوان

3152







اعلم ان الجنس العالي له مراتب اربع  
الاول ان كان اعم من الجنس فهو  
الجنس العالي كاجود الحيوان  
فمنه الجنس الثاني وان كان  
اخص من الاول فهو الجنس  
الثاني كالجواري وان كان  
اخص من العالي وانعم من الاول  
فهو الجنس المتوسط كالانسان  
الثالث وان كان مضافا للكل  
اي لا يصدق على شيء من الجنس  
واكثر من واحد كصدق  
علمه وهو الجنس الرابع  
والرابع ما ان الوجود  
وقد يكرر في مثاله العقل  
لكن ان قلنا الوجود  
لنرى الجنس

وان كان لذاته فهو واحد بالذات بخلافه ثم الواحد بالذات قد يكون  
واحد بالشيء بمعنى ان شخصه واحد لرب واحد يكون واحد بالذات  
بمعنى ان نوعه واحد لرب واحد فان نوعه واحد وهو الانسان  
وقد يكون واحد بالجنس بمعنى ان جنسه واحد كالانسان والفرس  
فان جنسهما واحد وهو الحيوان ثم الواحد بالذات قد يكون واحد  
بالجنس واحد اما الجنس القوي كما قلناه او الجنس المتوسط كالانسان  
والفرس فانما واحد بالجنس المتوسط وهو الجسم البشري او الجنس البشري  
وهو الحيوان الواحد بالذات نوع لا يتغير ولا يتبدل ولا يكون  
الجنس الواحد بالجنس بشرا النوع لان الجنس لا بد له من  
انواع يكون صادقا عليها لان ذلك المصطلح على كثير من مختلفات  
في الحقائق فحيوان طاهر هو الواحد بالذات قد يصح ان يقال لذاته  
كما قلناه وهو غير قابل لنفسه لذاته والفرس هو اما كان غير  
شئ غير شئ اخر كما قلناه فانما يمكن ان يفرق فيه طرف اخر  
طرف اخر وقد يصح ان يقال ان الواحد بالذات يتقسم  
لاقسامه الاربعة الثلاثة العامة واعلم ان الجسم على قسمين  
تعليمي وسعي والجسم التعليمي هو نوعي المقادير الثلاثة اعني العقل  
والحس والاشياء اما الجسم السعيي لانه اما تحت عنده هل العلم  
الاصحاب العلوم الرياضية والطبيعية هو ذلك المقادير اما شئ  
طبيعي لا ان حقيقته بالحق الى طبيعته وقد لا يصح عليه الاقسام

فاما ان يكون ذلك اوضح اي يمكن ان يشار اليه بشك شبه كالمعظم  
او غير ذي وضع كالنقش الناطقة واعلم ان من جملة الواحد الواحد وهي انقسام  
عبارة عن كون الشيء لا يتقسم وهي من الامور الاعتبارية التي يعبر بها العقل  
ولا وجود لها في الخارج لانها لو كانت موجودة في الخارج لزم التثنية  
ذلك انها لو كانت موجودة لكان لا يتخلو اما ان يكون في احد او كثير لا جاز  
ان يكون في كثير واللازم انضاف الشيء منافية لان ذلك منافية للوحد  
فيكون له الواحد وتلك الواحد تكون موجودة في الخارج ايضا وسواء الكلام  
وتقوا فيها كما قلنا في الوحدة الاولى وحدها يلزم التثنية وفيه نظر فان  
الوحد هي عبارة عن كون الشيء متقسما كما قلنا ولا شك ان في هذا المعنى موجود  
متحقق والواحد سواء اعتبره امر لا يقاوم لها واحد اخر قلنا متحقق فان  
وحد الواحد هو عينها والاشياء انما الامور الاعتبارية لا وجود لها  
فاما باعتبار العقل لانها لو كانت موجودة لكان لا يتخلو اما ان يكون في واحد  
تبعث اخر احدها او بكل واحد من اخر احدها لا لكان الواحد في الخارج  
والثاني ان يكون العرض الواحد قائما محال متعديا فاما بطلان ذلك فانه لا يكون له  
موجود وفيه نظر خوار ان يكون قاعدة المجموع من حيث فهو مجموع **فصل الثالث**  
الموجود اما ان يكون دما له محذورا فالقدم ما الاول لوجوده والذي لا يتقدم  
وهو الذي يقال له خاص والمحدث ما يوجد او هو المتبوع والعدم هو ما لا  
الذي تعالى الحد والقدم من الحساب الاعتباري واللازم التثنية وحال  
الكرامية الاول وهو الاشهر في الثاني **فصل** **الم** **الم** **الم**

[illegible]



موجودہ

الزمان المتناهي او كون العدم ليس بقديم والعدم باطل فلا اول  
موجود في الحاضر وقال ان امة ان الحدوث في موجود في الماضي  
اجاد في قال بعض الاشياء ان القديم موجود فاما بالواجب والقولان  
ضعيفان **قوله القديم** الجود عليه العدم لان الله اما واجب الوجود  
لان الله فظاهر انه لا يجوز عليه العدم فاما ما كان لوجود فلا بد له من علته  
الوجود والا لزم التلذد والزم من امتناع عدمه امتناع عدمه والحدوث  
لا بد له من موثر لان ماهيته لا تنصف بالعدم تارة والوجود اخرى كانت  
من حيث هي متى قابله لها تكون ممكنة فلا بد في اتصالها باحد  
الامرئين من مرجح والا لزم الترجيح من غير مرجح وهو باطل بالضرورة  
**ايضا** لم ان القديم لا يجوز ان يكون له ان لا يكون له ان يكون له ان لا يكون له  
لاننا امكننا لذاته فان كان في اجبال ذاته لا يجوز عليه العدم وهو  
ظاهر وان كان ممكنا فلا بد له من علته واحده الوجود والا لزم  
التلذد وان كانت واجبة امتنع عدمها امتناع عدم العلة  
متلزم لامتناع عدم العلوك والحدوث لا بد له من موثر لانه فهو  
الذي لم يكن موجودا ثم وجد فماهية حده قد انصفت بالوجود  
تارة وبالعدم اخرى وحيث انما لذلك لا تكون مقتضية  
لانها بالذات بدوم بدوامها بل يكون قابلا لها فتكون ممكنة  
واذا انصفت باحدها بعدا الى مرجح والا لزم الترجيح بلا مرجح وهو  
المطلوب **قوله** من ههنا طهر ان علة احتياج الاثر الى المور

لما تقدم



هاما في الامكان لا الحدوث وايضا الحدوث كغيره لا يكون متعلقا بغيره  
 المحتاج المتأخر عن الوجود متعلق بالحدوث كغيره لا يكون متعلقا بغيره  
 فلو كان الحدوث متعلقا بالاحتياج  
 اي دما يبين ان الذات اذا كانت متعلقة بالحدوث فلا بد لها ان يكون لها وجود  
 احدهما من غير ظهوره على الاحتياج الاثر الى المتأخر اما هو الامكان لا الحدوث  
 وايضا فان الحدوث كغيره لا يكون متعلقا بالحدوث هو الوجود المتعلق بالعدم  
 فيكون متعلقا عن الوجود والوجود متعلق عن العدم لان ما لم يوجد الفاعل  
 لم يحصل الاتحاد والاتحاد متعلق عن غير الاحتياج لانها لم يكن محتاجا  
 الى متعلق بوجوه الحاصل الاتحاد فيكون متعلقا بالحدوث كغيره لا يكون متعلقا بغيره  
 علم الاحتياج متعلق بكونه علم الاحتياج لزم الدور من حيث هو متعلق  
 فلا يكون الحدوث علم الاحتياج فيكون الامكان هو علم الاحتياج  
**فولس الرابع** الموجود اما ان يكون متعلقا بغيره مع امكانه ان لا يكون  
 وهو الفاعل المختار مع امتناعه ان لا يكون وهو العاقل المجرد واقف  
 اثره بغيره وهو العاقل ولا بد ان يكون العلم بغيره العاقل لان الدور  
 متقدم وتحتل ان تقدم الشيء على نفسه بل اما من جوف او خارج عنه  
 اما الجوفان كان هو الذي باعتبار يحصل الشيء بالحق كالحق للشيء  
 فهو العلم بالماديه وان كان هو الذي باعتبار يحصل الشيء بالفعل  
 فهو العلم بالصورة كالشكل للشيء واما الخارج فان كان هو العلم  
 للوجود فهو العلم بالفاعل كالجوارح للشيء وان كان العلم  
 فهو العلم بالغايب كالاستقراء على الشيء وكل ذلك لا بد له من فاعل  
 العلل

العلل الاربع والعلل قد تكون بالذات كالتعريفات او بالاعتبار كالتعريفات  
 بالعرض كالتعريفات في المتبريد ولا يمكن ان يكون متعلقا بغيره لانها لا بد  
 لا يكون واجبا بكل واحد فبشيء بكل واحد منها عن الاخر فيكون  
 حال الحاجة اليها متعلقا عنها هذا خاف وان كان ان يكون متعلقا  
 نوعي عن ذات متعلقان كالحايز الصادق عن علم مختلف **اعلم**  
 ان الموجود اما ان يكون متعلقا بغيره او اثره بغيره فاحتمال متعلقا  
 في غير فاما مع امكانه ان يكون متعلقا مع امتناعه ان لا يكون فان كان  
 مع امكانه ان يكون متعلقا بغيره فاحتمال متعلقا مع امتناعه ان لا يكون  
 فهو العلم بالموجود وان كان اثره بغيره فهو العلم بالذات لا يمكن ان يكون  
 العلم بغيره العلم بالذات العلم بغيره في العلم بالذات متعلقا بغيره  
 متقدم على العلم بالذات فلو كانت نفس كانت متقدمة على نفسها وذلك محال  
 واذا لم تكن نفس العلم بالذات تكون متعلقا بغيره فان كانت متعلقة  
 اما ان تكون متعلقا بغيره العلم بالذات او بغيره فان حصل منها بالحق  
 فهو العلم بالذات كالحق للشيء وان حصل منها بالاعتبار فهو العلم  
 بالصورة كالشكل للشيء وان كانت خارجة عنه فلا يكون متعلقا بغيره  
 الموجود او لاجلها الوجود فان كان العلم بالذات العلم بالذات كالحق للشيء  
 فان كان الثاني فهو العلم بالغايب كالجوارح على الشيء وضامر كالبند  
 من العلل الاربع لانه لا بد له من فاعل متعلقا بغيره العلم بالذات المتعلق  
 واذا لم يكن له فاعل متعلقا بغيره العلم بالذات المتعلق



لكن امر بوجده لا انه ممكن وهو العلة الفاعلية ولا بد من حامل يحمل الفاعل  
عليه لايجاد وهو الغايية واعلم ان اوله قد يكون عليه بالذات كالتقوية  
في حصول انزاله التثني لانها تهمل الصفات الذاتية وهي مستحقة فيكون  
من يلد للحركة بالذات وقد يكون علة بالعرض كالتقوية في حصول  
التبريد فانما اذا انزلت الحركة حصلت البرودة **قول** ولا يمكن ان يكون  
للعول شخصي علتان فاما ان **اعلم** ان العلة الثالثة عبارة عن جميع  
ما يتوقف عليه وجود الشيء وان كان له ذلك الجوهر حيدرا يكون للعول  
شخصي علتان تامتان لانه حاول لهما فيكون محتجا اليهما ومن حيث  
ان كل واحد من العلين تامر فيكون مستغنيا بكل واحد منهما  
عن الاخر فيكون حال حادثة اليهما مستغنيا عنهما هذا خلف  
واما قيل للعول يكون مخصصا لاذلكا المعلوم نوعيا جازا ان يكون  
لعول كثر كالحركة الصادقة عن علل مختلفة اعني النار والشمس  
والاذى الحارة وغير ذلك **قول** ولا يمكن وجده المعلوم في كل  
وجبه مع تركب علتة لان كل واحد من اجزاء العلة ان كان له تأثير فاما  
في ذلك الواحد فيجتمع على المعلوم على شدة وقد بينا اثباته  
او باعتبار فيلزم تركب المعلوم مع فرض وحدته فاذل خلف قلنا لم يكن  
شي من الاجزاء تامر في المعلوم فاما ان تحصل عند اجتماع بعض  
المعول فان كان الثاني لم يكن المعلوم معلولا لتلك الماهية المستقلة  
وان كان هو العلة الحقيقية لانه بوجوده يوجد المعلوم وبعده

يتفق ما ان يكون بسيط او مركبا فان كان اذ انما الماهية المستقلة  
صورة على الاجزاء فاما كانت عينها لم يكن لتلك الاجزاء تأثير في المعلوم  
ولا في علتة البسيطة فلا يكون لها مدخل في التأثير البتة وان كان  
مركبا فلان الكلام في لو حصل **اعلم** انما يجوز وجده المعلوم مع  
تركب علتة لان كل واحد من اجزاء العلة لا يخلو اما ان يكون له تأثير  
المعلوم لانه اولا يكون شي من اجزاء العلة تأثيرا فان كان ذلك اولا  
كثير على موله واحد وعدم بطاينة وان كان الثاني لزم تركب المعلوم  
وقد فرض واحد هذا خلف وان كان الثالث هو الذي يكون لكل واحد  
من الاجزاء انفرادا في تأثيره فان خلو اما ان يحصل اجتماع الماهيات  
للاجزاء فيكون مخصصا لتلك المعلوم اولا فان كان الثاني لم يكن المعلوم  
معلولا لتلك الماهية المركبة لانه لا يكون معلولا لشي من اجزائه او لم يحصل  
عند انضمام الاجزاء بعضها الي بعض بوضوح في المعلوم فلا يكون المعلوم  
معلولا لتلك الماهية المركبة وقد فرض معلولا لهذا خلف وان كان الاول  
كان ذلك الامر هو العلة الحقيقية لانه بوجوده يوجد المعلوم وبعده فلا يكون  
حسدا ما ان يكون بسيط او مركبا فان كان بسيطا قلنا الكلام الذي قلنا  
لا يخلو اما ان يكون كل واحد من اجزائه مؤثرا في المعلوم اولا فان كان  
الاول لزم المحذور المتقدم وان كان الثاني كان مستغنيا عن تلك الاجزاء فلا يكون  
تلك الاجزاء تأثيرا في المعلوم لانه علة البسيطة البتة فلا يكون  
المعلوم معلولا لتلك الاجزاء والتقدير انه معلولا لها هذا خلف  
واذا كان من كونه بسيطا خلاف الفرض ان التقدير ان العلة مركبة



او المعلول بسيط وان كان المعلول مركبا قلنا الكلام في كيفية حصول  
 المعلول البسيط من هذا المركب قلنا اما ان يكون كل واحد من اجزائه متزا  
 في المعلول وفي اجزاء اخرى ولم يلزم التسلل الى اصل السلسلة وان يكون  
 بسيطاً واللوازم باسرها باطل فكذا المأذوم وهو المطلب لو نسب  
**قول** لا يمكن ان يكون المعلول عن العلل المتماثلة والا كان وجوده  
 دونه دون ما قبله وما بعد ان لم يكن مرجح لمرجح مع تناقض ولا يلزم الترجيح  
 من غير مرجح وان كان مرجح عن العلل لم يكن مافرضناه علتاً سابقة فهذا  
 خلف **اعلم** ان كلما حصلت العللة المتماثلة وجبت حصول المعلول اية  
 لتأخر عن وقت وجودها ووجوبها في زمان متأخر لا قبلها اما ان يكون  
 ليس كذلك فيكون لا لاتباع لزوم الترجيح بل مرجح وان كان ليس كذلك  
 مافرضناه علتاً سابقة فهذا خلف **قوله** وعللة العدم عدم العللة  
 ولا يمكن استناد كل واحد من الشئين لا ما هو الدور ولا ان العللة مقدمة  
 على المعلول فلو كان كل واحد من الشئين عللة لهما بعد اولها فباللزم عدم الشئ  
 عاقت لحدوثه احد او من ان لا يمكن تسلسل العلل والمعلول لان  
 الجمل يمكن قطعا فلو اثر فيها ان كان خارجا عنها كان واجبا لها بالمطابق  
 وان كان جزءا لزم تقدم الشئ على نفسه لا بداهة لان الاثر في الجملة هو  
 احادها التي من جملة الاثر تفرق وعللها التي لا بداهة ويمكن  
 استناد معلولها الى عللة بسيطة واحتياج الفناء لتفادي الصدور  
 ان دخلا لزم التركيب والالزام التسلسل ضعيف لان الصدور والاعتبار  
 لا تحقق في الخارج والالزام التسلسل وكذا يجوز ان يكون البسيط  
 قابلاً

وان كان المعلول مركباً قلنا الكلام في كيفية حصوله  
 وان كان المعلول بسيطاً قلنا الكلام في كيفية حصوله

قابلاً وقابلاً وقت لزم التسلسل القبول التسلسل الامكان ونسبه العللة في الوجود  
 خطأ الامكان اختلاف التسلسل عند اختلاف الحقيقة والامكان في الغايه  
 بين جيبين القول جيبين للتأثير **اعلم** ان كلما كان امر على الاخر  
 فكل ان وجوده يكون علته لوجود ذلك المعلول كذلك يكون عروسه  
 علته فم ذلك المعلول لا لزوم وجود المعلول في وجود العللة محال كما  
 ان اخر المعلول عن العلل المتماثلة كذلك **قول** لا يمكن استناد كل  
 واحد من الشئين الى صاحبه في اخر **اعلم** انه لما كان العرض من  
 هذا الغرض ثبات واجبات الوجود وثنائياً عن قهره فهو متوقف على ابطال  
 الدور والتسلسل شرع في بطلانها والدور هو عبارة عن توقف كل واحد  
 من الشئين وجوده على الآخر اما من جهة كما يتوقف ا على ب وب  
 على ا او من جهة كما يتوقف ا على ب وب على ج وج على د ود على ا  
 والتسلسل عن ريد امور جوهريه متناهية والمراد بثلثها ان يكون  
 كل واحد منها يتوقف على الذي بعده والدور والتسلسل لا باطلان  
 اما الدور فلا يلزم توقف كل واحد من الشئين وجوده على الآخر للزم  
 ان كان يكون كل واحد من وجوده بعد زمان واحد وذلك ان  
 ضرورة المطلب فيكون الدور المتماثلنا ان يلزم ذلك لانه اذا اودى كل  
 واحد من الشئين وجوده على الآخر بعد زمان واحد متناهية الاخر كان  
 الوقوف على متقدم على المتأخر والمتقدم من حيث انه متقدم حيث ان يكون  
 موجوداً في اخر من حيث انه متاخر حيث ان يكون معدوماً في يوم حديد يائلاً



وهو ان يكون الشيء الواحد مؤثرا او معدوما في حالة واحدة واما بطلان  
التشكيك فلا يزال ليلا بالظاهر الى غير نهايه ممكنه لكونها مركبه  
وكل مركب ممكن فكون ممكن متفق الى مؤثر فلو فرض فيها اما ثقتها او  
جزءها او خارج عنها اجاز ان يكون مؤثرا فيها ثقتها او الا لزم منه  
ما لا يليق بغيره وتعدى على غير ذلك فالحال في اقسامه ولا اجاز ان  
يكون مؤثرا فيها جزءا من اجزائها لان ذلك الجز مؤثر في جميع اجزائها  
هو في اقسامه حينئذ ما قلناه وهو ان يكون الشيء مؤثرا في نفسه فتعجز ان يكون  
المؤثر فيها اما خارجا عنها او خارجا هو الواجب فيقطع التسليم  
وهو المطلق وبغير نظر لان العرض هنا ابطال ترتيبه على معلولاته  
الى غير نهايه فلا يلزم منه حديد مركب المؤثر امر خارجا عنها وهو  
الواجب انقطاعها لافه جاز ان يكون الخارج عنها ممكنا فلا يقبل  
التسليم له ولو اجابوا لا يقطع التسليم ايضا فالاولى ان يقرر  
على هذا الوجه وهو ان يقال **اجاز ان** مؤثر على معلولاته الى  
غير نهايه لا يمكن ان يكون مركب حديد لكونها مركبه وكل ممكن لا يتسليم  
غايته فيقف الى علمه فعلها اما ثقتها او جزءها او خارج عنها  
والاقتسام بما لا يابطل في لزمه على تقدير التسليم فيكون التسليم  
باطلا وما قلناه الاقسام ما يثبتها باطلا باطلا الاول والثاني قد  
تقدم ولما بينا الثالث وهو ان يكون المؤثر خارجا فلا نقول **لو كان**  
الخارج مؤثرا لزم توارده على من على معلول واحد عند ذلك الامر الخارج

واحد

واحد افراد التسليم اذ التقدير ان كل فرد من افراد التسليم اعلم منها  
وذا كالحال مما عدم ولا يجوز حديد ان يكون المؤثر خارجا ايضا **قوله** **تلك**  
استناد معلول الى الخدم **اعلم** ان ذلك ان يصدر عن الحلة البسيطة **قوله**  
وقال الحكماء البسيط من جميع اجزاء البسيط من غير واحد الا ان يصدر  
عن ما ليس من واحد لزم التركيب او التسليم والامر ما يابطل فكذا  
المزوم بيان الملامه على تقدير ان يصدر عن الشيء واحد وليس من اثنين  
وحيث تكون جهتان جميعه صدور هذامن وجه صدور الاخر منها  
متعارضان الى كنه حيث يصدر من احد هاتين الا انه لا يصدر عنه  
الاخر الا ان تصور هذامن لا يفعل في كل شيء فيفعل عن وجه صدور الاخر  
منه ولا يكون هي المصدر بل تلك المصدرية والامر من تفعل احد  
تفعل الاخر والمصدر بيان حديد متعارضان اما ان يكونا احدا او لا  
الا البسيط او خارج عنهما فان كان الاول لزم التركيب وهو ظاهر وان  
كان الثاني لزم التسليم لانها ممكن ان يكونا صدور عن غير  
لها مصدرتان اخرتان تفعل الكلام اليها ويلزم التسليم **واحيى**  
ان المصدر امر اعتباري لا وجود له الى ادراج والافعال تقدير  
صدور الواحد منها ايضا لزم التركيب والتسليم **قوله** **لو كان**  
صدور عنه هذا الواحد تسليما بغيره وبين ذلك الواحد  
والشبه معارم الحقيقة كل من التسليم فلا يكون نفس حقيقة  
البسيط ولو كانت المصدرية با وجوده تكون صادرة منه تعالى لكونها



۴۷

۱۵۱

3

الماء وهو مشرب

الاعمال والادب



والإمام

مکتبہ

المعاني الى امر كيمي مؤمن  
سرويه ابو احمد

والله اعلم

زم

طبرستان



فما خلفه ولا جازان يكون المؤثر في وجوده واجب الوجود ايضا لان ان يتركبه  
 وجوده معدوم لا جازان يكون مؤثرا في وجوده فموجب وجوده لا يتركبه  
 اما ان يكون موجودا بهذا الوجود او بوجوده لا جازان يكون مؤثرا وموجب  
 بوجوده لا يتركبه **الاول** انه يلزم تحصيل الحاصل والثاني المتكامل لا يتقبل  
 الكلام الى ذلك الوجود وهو غير جوهري لباري تع والالكان اما حقيقة  
 او لا يدعيها الى آخر الكلام ويلزم التسليم ولا جازان يكون مؤثرا فيه  
 وهو موجب بهذا الوجود والالزم الدور لان هذا الوجود حينئذ يكون  
 شرط في تأثيره فيلزم تقدمه على نفسه وهو الدور وهو محال ولا جازا  
 ان يكون مؤثرا فيه وهو معدوم وجوب **الاول** انه يلزم ان يكون حقيقه  
 الواجب معدوم والثاني هو المعدوم في الوجود وعلم ان الواجب ان يكون  
 والاولى عبارة عن عدم الوجود بالنسبة الى الزمان الماضي والابدي عديم  
 الوجود بالبال الى الزمان المتقبل والدليل على ذلك انه لو لم يكن زائلا ابديا  
 لكان عليه عدم فيكون ممكنا هذا خلف **قول الشيخ الثالث**  
 في انه تعالى قادر على خلاف الفاعل لانه لو كان موجبا لزم قدم العالم والكلام  
 باطل فالمقدم مثله بان الشرط ان يكون موجبا لانه انما يتحقق ما هو معلوم  
 عنه على ما تقدم وان كان شرط فذلك الشرط ان كان قدما لزم قدم العالم لان  
 عند حصول العلم بشرطه يجب المعلول وان كان حادنا فعلمنا الكلام لا يتقبل  
 وهو محال **الحج** ان العالم قد تم والباري تعالى حي والملازم من حادنا واما بيان القدم  
 فلا انما يتوقف عليه التأثير ان كان قديما للقدم والالزم التوجه من غير  
 مع

فان كان العالم قديما  
 فانه لا يكون له اثر في  
 الوجود فانه لا يكون له  
 اثر في الوجود فانه لا يكون  
 له اثر في الوجود فانه لا يكون

موجب وان كان حادنا **قول** ما فرغ من اثبات واجب الوجود في اثبات  
 صفاته على قمتين ثم يكون قادرا على ما لا يملكه ككونه ليس بغير  
 ولا يتركه غير ذلك ابتداء الصفا للثبوت لانه ما يملكه وتلك اعلام والوجود اثر  
 من عدم اذا انقضى ذلك فاعلم ان الفاعل هو الذي يصل عنده الفعل وكل من صدر  
 عنه الفعل فاما ان صدر عنه مع حواس لا يصدق او مع احتمال ان  
 يصدق والاول المحسوس والثاني هو الموجب لا شك ان الله تعالى فاعل  
 صدر عنه الفعل اعني الى العالم وهل هو موجب او مختار ذهب الحكماء الى الاول  
 والمتكلم الى الثاني والحق الثاني والدليل عليه هو انه لو كان موجبا لكان العالم قد  
 كان باطلا فالمقدم مثله بان الشرط ان يكون موجبا فاما ان يكون **الثاني**  
 موجبا لانه او شرط فان كان الاول كان العالم قديما لا يتحقق لانه معلول عن علمه  
 التام على ما تقدم وان كان شرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما  
 او محدثا فان كان قديما لكان مقدم علمه لنا اعني الله تعالى مع ذلك الشرط  
 القديم وان كان حادنا ثقلنا الكلام اليه قلنا لا يخلو احدهما اما ان يكون الله  
 مؤثرا فيه بشرط لان ذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما او حادنا ثقلنا  
 الكلام اليه يتقبل وقدم الحاد والتكامل محال ان هذا الزمان عاقل ان يكون  
 الله مع مؤثر في العالم بشرط حاد في فحين لا يكون مؤثرا فيه بشرط حاد في  
 يكون مؤثرا فيه لانه او شرط قد تم فلو كان قديما او ذلك هو المطلوب فقد  
 ظهر ان الزمان وهو انه لو كان موجبا لكان العالم قديما واما طلال الثاني  
 معدوم لاننا علمنا ان العالم حاد في فطل المعدوم وهو لو كان الله موجبا لكان يقبضه

اعدام

ان العالم قد تم  
 فانه لا يكون له اثر في  
 الوجود فانه لا يكون له  
 اثر في الوجود فانه لا يكون



احتاجنا لكون الله تعالى متخارفاً وذلك هو المطلوب **اختبر** الفلاسفة على  
 منجيا كونه تعالى قديما لانما كان العالم قديما كان الله تعالى متخارفاً لكن المقدم هو العالم  
 مثله بيان الملازمة ان العالم معلول لله تعالى وهو قديم والمعلول لا يكون  
 معلولاً لمتخارفاً لان فعل المتخارفاً لا يكون مسبباً بالقدرة والواجب لا يدعو  
 الا الى شي معلوم ولا يلزم تحصيل الحاصل وهو محال فيكون معلولاً لموجب  
 فيكون الله تعالى موجبا وهو محال فيكون ثابت الملازمة وعلى تقدير ان يكون  
 العالم قديما يكون الله تعالى موجبا واجبا عقلا المقدم وهو ان كلما يتوقف عليه وجود  
 العالم لا يتخلوا اما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما كان العالم قديما  
 لانه لو تأخر عنه وجد في زمان آخر فلا يتخلوا اما ان يكون متأخرا لسبب  
 لسبب لم يكن الذي هو موجب وجوده وجود العالم تاما وقد فرضنا ما قد خلف  
 وان كان لا نسب يلزم الترخيع بالمرح فاما ان كان قديما لزم تقدم ذلك الحاد  
 كما قلناه وان كان حادثا قلنا السلام اليه ويلزم التسلسل والتسلسل  
 وقدم الحادث محال وهما الزمانا لكون جميع ما يتوقف عليه وجود العالم  
 حادثا ولا يكون حادثا قبله فلو قلنا ملزم قدم الحاد وذلك هو المطلوب  
**قولنا والجواب** المنع من صدق المقدم وقد عرفت والملازمة الثانية  
 من غير انها الماس في حق الموجب اعني في حق المتخارفا **اعني** كون العالم  
 قديما او قديما وايضا قوله كلما يتوقف عليه المتأثير لا يتخلوا اما ان يكون  
 قديما او حادثا قلنا متخارفا قدم قوله فليعلم قدم العالم قبل منوع وانما يلزم ذلك  
 ان لو كان لو كان المتأثر في وجود العالم موجبا اما اذا كان المتأثر متخارفا  
 كما كان حادثا فاما بطلان ما بعده من غير

المطلوب

فان كان لسبب مح

كقناع

قدم

فلا

فلا يتم ذلك لانه لا يلزم من وجود القادر المتخارفا وجود المتأثر فلو كان تخصيص  
 بوقت دون وقت لا يلزم اختلاف العلل الموجبة التي لا يجوز حلول اثرها عنها  
 وايضا فانه منقوض بالحادث البوي وذلك لان قول جميع ما لا يتقدم في وجود الحادث  
 البوي متناهي ان يكون في زمان متناهي حادثا فان كان قديما كان الحادث البوي قديما لانه  
 لو تأخر عنه وجد في زمان آخر لكان لا يتخلوا اما ان يكون قديما او حادثا  
 ويتم الكلام الى آخره وحديث يلزم لما قدم الحاد البوي والتسلسل فاما حال  
 فاما هو جوابهم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك وفيه نظر لان الخصم يحول التسلسل  
 في الحاد فلا يرد عليه قوله الكتاب الملازمة الثانية الى هذه الملازمة  
 اعني كلما يتوقف عليه المتأثير ان كان قديما يلزم قدم العالم **قولنا** تنبيه  
 قدم الله تعالى جميع تعلقاتها مع المقدور اجلا قال اكثر الناس ان المنع لغير  
 المقدور بما المقدور وانما هو الامكان وهو ثابت كلما يتوقف عليه وجوده  
 قدس قتل بالجميع وخالف الظالم في ذلك حيث منع وقد رتب تعيلا القبح  
 لانه يتلزم الجهل والجاهل وهو متخارفا في حق جميع الجواب انها الزمان  
 للوقوع لا القدرة **قولنا** اما القدرة شرعا ان يتوقف عليها جميع المقدور  
 فقال قد رتب جميع تعلقاتها بجميع المقدور لان المنع ان يقف لتعلق القدرة  
 بالجميع اما هو الامكان وهو كل ما يتوقف عليه في وجوده متغير وهو تعلق  
 القدرة بالجميع وخالف جملة ذلك فان النظام ذهبي لانه تعالى لا يقد  
 القبح لانه لو كان قادرا عليه لكان افعالا منه لانه لو كان قادرا عليه لكان  
 ملكا يجوز له ان ينفذ ما اقتضا وحده لا يتخلوا اما ان يكون مستعينا

تفصيل



عنه ولا فارق كان الاول لزم الجهل بقدر اذ لو كان عالما بفتح مع استغناء  
عنه لما وقع منه كما ان المتفكر عن الشيء العالم بفتح بصره عنه علمه فلا يقع  
منه وان كان الثاني لزم الجهل والجهل الى الجاهل على الدرج محال وهما الزمان  
الكونه قادر على تقدير كونه قادر على التيقن فلا يكون قادرا وهو المطلوب  
**والجواب** ان الجهل والاحتمال انما الزمان وقوع التيقن لا من القدرة عليه  
وكذا انما الى القدرة ولا يلزم من القدرة الوقوع وهو ظاهر فان الواحد  
قادر على التيقن ولا يقع منه بل يكون ذلك الفعل المفرد عليه مشتملا  
بالنظر الى خبر ذاته **قوله** **فان** **المتفكر** من حيث الحكم وخالف عباد حيث  
ما علم بان الله تعالى بوقوعه فهو واجب وقاعلم بعد من فهو مشتمل والقدرة على  
الواجب والتمتع **والجواب** ان العلم بالوقوع غايه الوقوع فلا يورث امره  
الذاتي وقراره بخلاف الكلام في النهاية وخالف الجواب ان الله تعالى  
حيث علم ان الله تعالى لا يقدر على ما يقدر العبد لا ينافي طاعة العبد  
وهما يتجملان عليه والجواب ان الطاعة والشكر وصفان من الفعل  
لا وجه له بالخالفه وخالف الجواب ان حيث حكم بان الله تعالى لا يقدر على العبد  
والا لزم اجتماع التعقير اذ الله تعالى وكبره العبد والعجز والجواب  
اذ اضيف الفعل الى احد هما اتحد من تلك المحسوسات فاضاف الى الآخر  
وهو قول الاضمار على شئنا الى كل منهما على البدل **اعوا** هذه اشياء  
الجواب ان مقتضى خبره ان يقال ان فعل التيقن اذا كان مشتملا صدوره  
تعالى فكيف يكون قادرا عليه والجواب ان الفعل التيقن لا اعتبار ان بالنظر الى  
ذاته

قبل

ذاته وبالنظر الى الحكمة تقع وهو باطل بالنظر الى ان الله تعالى قادر على هذا  
الاعتبار وبالنظر الى الحكمة مشتمل وهذا الاعتبار ليس مقتضى اللبابة تعالى  
فما هو مقتضى ذلك ليس مشتمل وما هو مشتمل ليس مقتضى ذلك هو مقتضى اللبابة  
في الوجود لا بد من ذلك لان مقتضى ذلك هو مقتضى اللبابة ومقتضى اللبابة  
فتم علم وقوت وجوب وقوته لا يلزم الجهل وقسم علم عدم وقوته مشتمل وقوته  
والا لزم الجهل ايضا والواجب المشتمل لا قدره عليها انما القدرة متعلقة بالمان  
كما تقدم والجواب ان العلم تابع وان شئ من التابع لم يؤثر في العلم  
بغير ما يباين العلم فلا يراى انما المتابع لما يتبعه لا يشك ان علم الله تعالى  
مطابق للاشياء وما يباين الكبري فان التابع من احواله والمؤثر من عدمه قد اتم  
بكن التأثير للعلم يكون التأثير للقدرة وهو المطلوب **قوله** **فان** **الفعال** انما  
واجب ومتمتع فان قدره عليه فالف الوجوه الذي هو المتابع للقدرة لا  
الوجوه بالجوهر والوجوه بالشيء الى العجز وهو العلم فان يكون متافيا للقدرة  
مكون الله تعالى قادر على ما هو المطلوب **وهو** **الوجه** الى ان الله تعالى لا يقدر  
مثل مقتضى العبد لا يقدر وما مطلقه او ثبته وهما محالان على الله تعالى  
اما الشبهة فظاهر اما الطافلا منها ان يكون الله تعالى المتابع والمطاع  
بالشبهة الى الجواب ان الله تعالى ما يملك ما يملك ما يملك ما يملك ما يملك ما يملك  
الحق في الجبل وحده لا يملكها متحدة في الحقيقة اذ الحق فيهما واحد  
ولا يلزم كون مقتضى قوله في الصبيحة ان يكون طاعة او شئها لهما وصفا  
عارضان للفعل بعد صدوره من العبد ان كان موافقا لما هو الشرعي فهو طاعة

ادريس



والا فهو متفرد فيهما امران قادسان فلا وجه للحيدان يكون محالاً في الحقيقة  
 وذهب الحجاب الى انه لا يقدّر على غير مقدور العبد ان يحل الفعل الذي يصدر  
 من العبد بحيث لا يقع او يقع وان شام بوقوع فعله التقدير اذا اراد الله  
 وكوعد العبد والعلم والخلق احيد اما ان يقع مرادها والواقع او يقع  
 مراد احد هلا في الاخر فان كان الاول يلزم اجتماع التخصيص وهو محال الثاني ان  
 مستلزم ان لعدم قدرته على ذلك الفعل وعدم قدرته لحدها عليه وذلك حال  
 الغرض والحجاب عند ان ذلك الفعل من غير الخطر الحركي كونه سداً من العبد ومن  
 الذي تعجز ان يكون هو الاول عليه سداً من العبد والعلم لكن وانظر الى  
 عرض له وهو اضافته الى احدهما المتعاضدين الى الآخر من تلك الحبيثية  
**قول الشيخ الثاني** انه تعالى عالم بذات علمه لا يتبع فعل الافعال المتعبد  
 الحكيم وكل من كان كذلك فهو عالم بالقدرة والقدرة لا يتبع فعله  
 مختاراً عالم اذا اختار ما يفعل واسطر القصد والاختيار وهو متبوع بالعلم  
 بالضرورة **قول** هذا الحق متبوع بالقدرة وهو متبوع بالعلم والثاني معنى  
 الفعل الحكيم اما في الاول فنقول نعم بالضرورة ان الاشياء الداعي الى عارفاً  
 مثله في حيزها تحصل له حاله لم يكن عاملاً من قبل ظهور تلك المسئلة  
 والعلم عام عن ظهور الاشياء وانما انكشافها للقدرة على العلم بالعلم  
 عن ظهور الاشياء لا يعني انها تكرر ظاهرة له لا تكتشف له انما هي  
 لا تكرر عنده واسان الثاني في الفعل الحكيم المقدر الذي يكون مستحقاً  
 لحوائش كثيرة فثبت ان على اشياء غير مبداء في العبد ذلك **قول الشيخ** عالم بالعلم

لغيره في العلم والاعمال

الاول انه صدر عن الافعال المتعبد الحكيم وكل من صدر عنه الفعل الحكيم  
 المتعبد به لا يكون عالماً بما يباري المقدم الاول فيظهر من تلك المتعبد  
 الذي تعالى مخلوقاته خصوصاً من ينطق بلسان لا يشاء والاعمال من اجل  
 المودعة في ذلك الانسان كل من اجزائه بالقوة تجذب اليه الغذاء وتوقفتك  
 الغنا الا ان له الح و ذلك الموضع لوح فيزول عنه ولا يحصل له التقدير في  
 اليقظة انقصت حكمه الباري تع ان جعل فقال قوه تمسك الغذاء وهي الما شكر  
 وقوه هاضمه وهي التي تجعل الغذاء مناسباً للطبيعة فذلك الح وقوه دافعه  
 وهي التي تدفع الفضل اذا انغذاه لان الذي ياتي به القوة الى ان لا يصير حله  
 جاز في ذلك بعضه والباقي يصير فضلاً فافض حكمة الباري في خلقها  
 قوه تدفع الفضل لا يبقى ذلك الفضل ويؤدي ذلك الى فساده **قول** وقايبان  
**المدعى** الثالث ضرورة ان لا تعرف بالضرورة ان الحامل لا يصدر عن فعل  
 محكم لئلا يندم مختاراً وكل مختار عالم فالله تعالى عالم بما يباري المقدم من  
 عدمه وما يباري المقدار انما هو المختار انما يفعل واسطر القصد  
 والفضل الى الشيء منبوق بصور ذلك الشيء فيكون عالماً بالضرورة **قول**  
 وهو عالم بكل المعلوم لان من علم كل المعلوم وحده ذلك في العدم  
 حجة والتالي مثله في الشريعة ان صانع يفتتح حيل اشياءها الى العبد  
 والصفة القسمة متى عرفت وحيت ولا اختص بعض المعلومات  
 بعلمه عليه برزوزها على علمه من غير حجة وقامد في المقدم  
 فلا تدع في كل شيء حجة ان يعلم لا يعلم **العلم** انه لما انبث في عالم







له غير غايه طامع من محله فلا يحتاج الى ان يحصل صورة منه بل يعلمه  
 به بوجه بصوريه فاما الاجتناب الذي ذكره على تقدير الاضافه الى جانب  
 الشيخ عند ان الاضافه لا تتلزم المعايير خارج الدهر بل في الدهر في حاصله  
 فان الذي ذكره من حيث عالمه تغاير الذي من حيث انما علمه من حيث الاضافه  
 من المعايير ولو بوجه ما كافيه واورده عليه في الرد في الزاكن انه يلزم  
 الدوام العلم على تقدير ان يكون هو الغايه يكون شروطا بالمعايير فلو  
 كان شرطها الزم الدور وقد جعل شرطه لان قال الذي من حيث انها  
 معقوله واحصت عنده ان الشيخ اورد على انه يكون الذي عالمه  
 ومعلومه بالفعل كذلك حتى يتوقف على العلم بل اراد ان الذي من حيث  
 يصح ان يكون معلوم من معاييرها من صح ان تكون عالمه بالمعايير بهذا  
 الوجه لا يتوقف على العلم فلا يلزم الدور حيدر وفيه نظر لان ذلك لا يتم  
 في حق الواحد لا في كل ما يكون في حيزه فحركة فهو حاصل بالفعل كما تقدم **قول**  
 بل هو عالمه **الحاشية** في انه تعالى في ذهاب قوم الى ان معنى كونه حيا هو انه  
 لا يتخلل في قدره ويعلم وانما هذه الصفة ظاهره لا ناقده بنها كونه قادر على انما فلا  
 يتخلل ان عليه الصفة فيكون حيا بهذا المعنى وهذا لا ينافي صفة لان العلم متصل  
 ذاته بصفة المقدرة والعلم دون غيرها من الدورات ابدله من محض وهو الحيوان  
 وقد بسطنا في هذا القول في نهج المرام **قول** ذهب قوم الى ان معنى كونه حيا هو انه  
 لا يتخلل في قدره ويعلم وانما هذه الصفة صفة ضرورية على ان لا ينافي ان يتخلل في  
 عالمه فلا يتخلل في قدره فيكون حيا بهذا المعنى وهذا لا ينافي ان يتخلل في

اخذوا من قوله تعالى في قدره ويعلم وانما هذه الصفة صفة ضرورية على ان لا ينافي ان يتخلل في

حيث

بوثيقه وهي مبدأ هذه الصفة السلبية وذلك لان اختصاص ذاته بالقدرة  
 والعلم دون الجمادات فلا بد له من محض ولا يمكن حصول هذه الصفة له اذ ليس  
 من حصولها ان يكون له الحيوان فيكون الحيوان حيدر بنها لا ينافي على تلك  
 الذات ان تقدر وتعلم وهو المطلوب والجواب اننا لا بد من محض لكن  
 لم قلتم انه صفة زائدة ولا لا يجوز ان لا يخل اختصاص ذاته مع ولا يكون مني  
 ان ذاته مع متلوه كذا الذي هو مني وعواض الواحات ذاته مع الحيوان  
 كذلك كانت مختصة بها لا كما قيل حيد اختصاص هذه الصفة بها لا الله  
 دون الجمادات يحتاج الى محض ثان وهو جاز في ذلك لقوله وقد بينا ضعف هذا  
 القول في نهج المرام انما اشار الى ان ذلك من الجواب **قول** **الحاشية** في  
 ان ينع من ذلك خالف ذلك فيمنع من ان العالم حيد على ما تقدم فخصت الجاه  
 بوجه دون قدره فاقبله واما بعد ابدله من مرجح وهو الارادة لشيء في نفسه  
 القدر الى الطرفين **قول** انظر الى انما في صفة كونه من القول في فعال  
 لما يرد من ذلك انكم انتم والاراد بكم الغزواتها وخالف جمهور الفلاس في  
 ذلك ايضا فان الارادة عبارة عن محض الاشياء باحد اشياء الله قد صدر عنه مثل فعل  
 التحسين والى الله على ذلك هو ان تقول العالم حادث لما قدم فيكون البارح قد لا  
 فلا كان قادرا كان شيئا قد تدرى في الجاه العالم وعدم الجاه على شئ الله  
 وكذا انشبه قد تدرى في الجاه في جميع الاشياء الى تلك الاشياء على شئ الله  
 الشئ فاختص وجوده بالوقوع في قدره فاقبله واما بعد وتشكله بشكل الله  
 حوز ان يكون مرجحا في محوط ابدله من محض ولا لزم التبرج من عروج  
 وذلك المعنى بالارادة **قول** في العلم تابع فلا يكون في المقدم بالارادة **قول**

وحده



هذا اشارة الى جواب سؤال مقدمهم في ان يقال لا يجوز ان يكون المراد هو  
 حصول علمه به كذا في غير الحق ما ذكره هو ان العلم تابع لحصول  
 العلوم في الواقع على ان ان كان الناطق ما هو كذا في علمنا بالانسان اهل كون  
 الانسان في الواقع ناطق ولو لم يكن الانسان في الواقع ناطقا لاجل علمنا به  
 ان ذلك فلا يكون متقدما بالذات والمراد ما يكون متقدما كونه نظرا ذوقنا  
 العلم تابع للمعلوم ليس على إطلاقه بل اذا كان العلم متعلقا بالمعلوم  
 في ذاته او في هيئته المتعينة له اما اذا لم يكن كذلك وهو العلم التكويني في  
 المتابع على الكون كالتفكير مثلا فانه يتصور تقيدهما بتوحيده فهذه العلوم  
 للعلم **قول** وهل الارادة في حقيقة العلم بما يشتمل عليه الفعل من المصلحة  
 او غيرها او الحيز على الاول والاشعري وابو هاشم على الثاني وقد بينا وجه  
 الكلام في الاعتراض عليها في كتاب النهاية **اعلم** ان توجيه الكلامين في الاعتراض  
 عليهما متوقف على تحقيق الارادة فنقول ان اشياء اذ اعلم انظر او توهم مصلحي  
 في فعل ما لا فعل فانه يتحدد بقرينة وقا وصلا الى الحاد ذلك الفعل كذا  
 اذ اعلم انظر انه متوقف فانه يتحدد بقرينة انصافا وانقباضا وذلك العلم او  
 الظن او الوهم المصلحة هو المراد بالداعي الميل الى مصلحته هو الشيء بالانصاف  
 والتفكير والانقباض الحاصل هو المسمى بالكراهية هذا في حقا اما في حق  
 توهم المنع عليه الخطر الوهم لم تكن ذوا عيه وصوابه الاعلوا  
 اذ انقر ذلك فليشر في توجيه الكلامين اما توجيه كلام أبي الحسن البصري  
 فهو ان الارادة والكراهية بالمعنى المذكور أي الشوق والتفكير في  
 دفعه عليه ترجح انهما من توالي القوى الحيوانية بل معي كونه ريداه على  
 بالاشارة

سببا

بالارادة وذلك العلم  
 والظن بالمتدبر  
 هو المستشهي

اشتمال الفعل على المصلحة الداعية الى الجاه ومقتضى كونه كارهها هو علمه  
 بالاشارة الى مقتضى الصانع من الجاه وذلك لان كل واحد من هذين العاين  
 يصلح لتخصيص العقل امكن حال دون حال وكلما يصلح لهذا التخصيص  
 فهو المعنى بالارادة والكراهية اما الصغرى فلان العلم بالفعل المعبر عنه  
 على المصلحة او المقتضى بخصوصه ومعين ليس من غير ان يرفع الناطق ووطا  
 واما الكبرى فلانا اذا احتجنا الى اننا الارادة والحيز المصلحة  
 بعض الاشياء بحال دون حال وجه ان العلم المذكور صالح لذلك المصلحة  
 الى اثبات امر زائد واما توجيه كلام الاشعري وابو هاشم من العبرة  
 فهو ان لا بد للعقل من تخصيصه وليس هو القدر لا تنافي الطافين  
 بالشيء اليها ولا العلم اذ قد يعلم ما يتعارف الارادة به كالموت  
 ولان العلم تابع للمعلوم والارادة متوقفة على المراد والمكروه لانه  
 مل يحصل الميل الى الشيء يكون مراد او ماله يحصل التوقف لانه لا يمتنع  
 والارادة ان يكون كل ما في العالم مراد او ماله وهو ليس كذلك فلو اخذ  
 العلم والارادة لزم ان يكون المراد لا يتم منه جزيي زائد على نفسه  
 فلا بد من ان يكون مقتضى ارادة والكراهية عند الاشعري ان ذلك  
 الامر زائد على ذاته قد تم فانه يتحدد بقرينة هاشم انما خاتمة في  
 محل ولا يتم ان يكون محلا للحوادث وهذا هو توجيه الكلامين  
 واما الاعتراض عليهما ام على كلام أبي الحسن البصري فهو ان الاول

هـ

وذكره

او



لا يجوز ان تكون الارادة والشرع عينا من المبدأ الاضافي **قول**  
 هما قواعب العوي الحياتية لاسيما وانما ذلك الميل والاضاف بحسب  
 الطبع وهما السهوى والنفس وهذا شريك فيهما جميع الحيوان وهذا الميل  
 والاضاف يتأخر بحسب العقل وقررت بينهما ان احدا من غير العلم والطبع  
 وقيل بعقل ان علم انه يزيل مرض ولو كان تحت المطيع مع انه  
 تاخر عن تحت الطبع كان ذلك قابلا الى الشيء الواحد وفاقا لاعتد  
 تحت الطبع في الوقت الواحد وذلك بحال ايضا ثم الشد في العظم  
 الصيف بل طبع الى شرب الماء ونحوه بعقله لما علم من حصول  
 العقاب عليه فثبت ان الميل والاضاف اللذين في جوهرها عند المعلوم ثنائي  
 الافعال من المبادئ والمصادر ليستا تحت المطيع وانما هي بحسب العقل  
 ولا اذ كان كذلك جاز ان يكون مريدا بهذا المعنى الثاني العلم تابع فلا يجوز  
 ان هو الارادة كما تقدم بناء على السمع المتقدم **الثالث** ان كل واحد  
 من هذين العاين صياح للخصيص فلهذا لا يتبع ان يكون هذا المخصص  
 اخر فانه جاز ان يكون للعلم الواحد مخصصا لشيء ومع جواز ذلك لا يجوز  
 يكون العلم المخصص الى الفعل هو الارادة واقعا على علم لا شعري  
 فهو ان يقول **لا** لا يجوز ان يكون المخصص هو العلم المخصص على  
 الفعل المصلحة والمقتضى **قوله** **وقوله** العلم تابع **قوله** العلم لا  
 يريد قلنا العلم المطلق لا العلم المخصص الى شيء **قوله** **قوله** **قوله**  
 العلم تابع قلنا لا نسلم ذلك مطلقا وقد تقدم القول على ايضا قلنا

نقول ان كانت قد علمت فقد علمت ان العلم لا ياتى بالعلم بل العلم لا ياتى  
 فلا بد من عقل اذ هو وجودي ضروري بحال **قول** **الحسب** **التي** **التي** **التي**  
 مدرك اجمع المعلوم على ذلك واختلافه في معناه واما الثاني ذهب الى ان معناه ان  
 عالم المدرك والاشياء والكمالات المعنوية على ان يندرج في العلم ويدل على ان  
 بذلك القول فان تقدم من تقدم عالم جميع المعلومات واختلاف الغايات في العلم في الشعاع  
 والتمتع والعقول واللحج صغيف ما تقدم ولا يتباين في حقنا اما في حقها تب  
 فلا **الحكم** ان الارادة ان هو الوصول الى المدرك اجمع المستلزم على ان  
 يكونه من غير ان يكون له معنى فاما في حقها تب  
 عالم المدرك والاشياء المعنوية على ان يندرج في العلم ويدل على ان  
 في تلك الغايات على الشاهد وفيما ظهر والدي يدل على ان  
 بذلك **الثاني** الاول والثاني وهو ان العلم لا ياتى بالعلم بل العلم لا ياتى  
 المدرك مفهوم من الغايات فيصالح للعالم وهو عالم جميع قايصالح  
 لما يكون عالم المدرك ولا يعني يكونه من غير ان يكون ذلك فيكون مدركا  
 والدليل على ان العلم مدركا هو علم المدرك ان يكونه مدركا اما ان يكون علمه  
 عن علمه ان علم ذلك الاول هو المطلوب الثاني اما ان يكون علمه عن  
 الاحتياج الى الحواسي وغاياتها في الاول بحال الاتفاق والرهيب الدال على  
 استحقاق الحواسي عليه **الثاني** ايضا بحال لا يغير من تصور وفان تصور  
 لا يمكن ثباته لشي ان الحكم على الشيء من تصور المحكوم عليه  
 من كون الشيء مدركا بل العلم ايضا بان كان مدركا العلم

في علم المدرك والاشياء المعنوية



اسماء

ونسج هذا النوع الادراكا الفصاح والتماع والاول احتاج الى التماع والثاني  
 الى حصول التمع الى سطح الصباح وهما محالان على الله تع وقد الاحتاج  
 ضعيف اواصول التمع فلا بد من ذلك انما تم في حقنا اما في حق تع ولا واما  
 امتناع التماع فلما تقدم ولانه انما يصح في حقنا ايضا لا في حق تع **مول البحث**  
**السابع** في انه تع منظم اجمع المشكوك عليه واختلفوا في معناه فالعزلة انه ان  
 معناه ان تع او جدر خروفا واولا في بعض الاجتام يدعى الخوا في المطلق في الله  
 عنها والاشعار انبوا معنى قائما بذاته تع قدما في خبر الحروف والاصوات على العباد  
 وهو واحد ليس بام ولا ي ولا خير ولا نداء وهي السلام النقلي في يد الله تعالى  
 الكلام بانها الاول ما تقدم من ان تع قادر على كل مقدور والقرا ولا دون لا مكان  
 الاشد لا في النبي نعر القرا من الحجاب او يد لا فحيت هو شئ الى الله  
 والاعمال والعوا في طاعة الله الاشعار ومنعوا من تعذر او لا تم وحده ثم غاب  
 للاول النهي والخروج ذلك في استنباط الكلام **اعلم** ان الحكما الذين  
 كونه في كلامه لا يتخرون عنه لانهم انما يحشون عن امر قائم عليه دليل  
 عقلا ولما كان الكلام انما ينشأ بالنص ولم يعلم دليل عقلي على ثبوته ولا نفي  
 تركه ولم يتخروا عنه اعموا المشكوك على صحة دعائهم بقوله تع وكلم الله موسى  
 تكليما واخافوا في معناه وهو المقوله الى ان معناه ان تع او جدر خروفا  
 واتصوا في بعض الاجتام بغير الله تعالى في مطلق الله لا يريدونها  
 العبادة كما حصل ذلك في الشئ محض طاعة على علمه وزهت الاشياء  
 الى انه معني قائم بذاته تع قدما في خبر الحروف والاصوات على الله  
 العبادات

انکار

الذي يقيه هذا البقا هو محال ولا يقال ان رتبة الذات لا تخلو من البقا  
 اولاً فان كان الثاني لم تكن الذات في ذاتها فبقيت الذات لا تخلو من البقا  
 بل هو في ذاته أيضاً خلفه وان كان اولاً فلا يخلو اما ان يكون في ذاته او يتقيا  
 احد فان كان الاول كان اولي بالذات من الذات لانه حينئذ تكون ذاته مقبضه له  
 المتم فيكون مقبضه له حق ومنه أيضاً فلا يكون محتاجاً الى الذات لا في العظام ولا في  
 البقا والذات محتاجة اليه البقا وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك البقا الثاني  
 ايضاً مقبضه لذاته او غير فان كان الاول لم يخلو بل المذكور وان كان الثاني فذلك  
 الغير اما الاول فيذكر او غيره من العلم حرافيتل **قوله الفصل الثاني** في تعليل محال  
 والاهول اذهب الاشعري الى انه محال قادر بالقدرة على العلم على الحيوان غير ذلك  
 الصواب لمعتزله انه لو اذ كان في عالمه لذاته لا ينعى قابلية وضد ما في الصفا  
 وهو الحق لما لا انه لا قدم شوايع لان كل وجود فهو متد البهت ومزبد انه  
 محتاد فعل المختار محد ولانه لو اوقف في كونه عالماً او غيره الى معان قائمه بذاته  
 كان مقبضاً الى الغير متعلاً عنه لانه هذا العاقل وان قامت بذاته تعالى في  
 معان له والله تعالى لا يفعل غير علة لان صدور الفعل عند رتبة علمه  
 فيكون الشيء شرطاً لنفسه او يتسلسل قائماً الحال التي اثبت بها ابو هاشم فانها  
 غير معقولة وقد استغنينا القول في هذا المأثري في كتابه المأمور في علم الكلام  
 وكتاب المناهج **أقول** العاني والصفا في مبادئ المجبولا اذا تقرر ذلك فاعلم  
 انه قد وقع الخلاف بين الاشاعري والمعتزلي في هذه المسئلة فذهب الاشعري الى انه  
 عالم بالعلم قادر بالقدرة على الحيوان غير ذلك الصواب اذهب المعتزلي الى انه  
 قادر لذاته على علمه لذاته الغير ذلك من الصفا ومعنى ذلك ان مقبضه في

الاستدلال هو عبارة عن تبين الحجة  
في كل المسئلة في التبرير بانه كن  
تلك ان كل حيوان فيكون فله الاستدلال  
الاستدلال في احوال الناس واما  
ان يكون ما لم ينفك الخلاف ما  
استدلى فانه وجميع الحيوان  
فهو استدلال تمام في الاستدلال  
ايه في البراهين

كالعذر منفرج منها فاد  
وكل من كان له العلم منفرج  
منه عالم على ان كان له العلم  
الصواب







محال ان يكون على نفسه ان يكون مراد الذات وهو المطلق **واجب** انه لو جاز  
ان يكون الارادة التي هي قدر انزاعها على بعض الارادات دون بعض اخرى  
**قوله** **الاجابة** في ان كلامه مع حاد الاشياء منعوا من ذلك والحق ان  
ايضا مع انهم بان الكلام هو الحروف والصوات وانهما على قدمه  
انهم مركب من حروف متتالية عدم المتتابع منها وجود الحق والقديم لا يوجد  
ولا يقع متبوعا لبعض والمتتابع واللاحق محذور لان الحياتيات في  
الاذن احاديثها هي والمتتابع على الازدواج لان امر المعية ثم عتق وبقوله ما  
ياشبههم في كبريتهم **قوله** **الاجابة** ان كلام الله تعالى حاد خلقا للاشياء  
والحائله والدليل على ذلك من وجوه الاول انه من باب ضرورة متتالية عدم  
المتتابع منها وجود الحق فكان مما عادت انما المتتابع فلا يصير معدوما  
وجود الحق والقديم اليوم واما اللاحق فليكن متبوعا بالغير والقديم لا يكون  
لكذلك الثاني انه لو كان قوما كان صوابه **قوله** **الاجابة** ان  
الازدواج لا يخلو ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
**قوله** **الاجابة** ان كلام الله تعالى حاد خلقا للاشياء  
والحائله والدليل على ذلك من وجوه الاول انه من باب ضرورة متتالية عدم  
المتتابع منها وجود الحق فكان مما عادت انما المتتابع فلا يصير معدوما  
وجود الحق والقديم اليوم واما اللاحق فليكن متبوعا بالغير والقديم لا يكون  
لكذلك الثاني انه لو كان قوما كان صوابه **قوله** **الاجابة** ان  
الازدواج لا يخلو ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج

بسلام

العبارة وهو في حرفه ليس مراد البتة السلام لكن البتة الى الله تعالى  
يصير مراد به لا غير ذلك ويتبدلون على ذلك بان الكلام بغيره فاما  
ان يكون قوما بغيره او لا يكون قوما بغيره منها والثاني باطل والاول قوام  
الصفة بغيره من سوت الثالث باطل ايضا ولا يلزم وجوده من غير ذلك  
وذلك محال فبغير الاول فهو ان يكون قوما بغيره ولا يجوز ان يكون محذور  
ولا يلزم ان يكون محذور ولا يجوز ايضا ان يكون عبارة عن حروف  
لانها ما يكونان بالاجازة في الخارجين واجبة عندنا بالاجازة  
قائما بغير قول **الاجابة** **قوله** **الاجابة** ان كلام الله تعالى حاد خلقا للاشياء  
والحائله والدليل على ذلك من وجوه الاول انه من باب ضرورة متتالية عدم  
المتتابع منها وجود الحق فكان مما عادت انما المتتابع فلا يصير معدوما  
وجود الحق والقديم اليوم واما اللاحق فليكن متبوعا بالغير والقديم لا يكون  
لكذلك الثاني انه لو كان قوما كان صوابه **قوله** **الاجابة** ان  
الازدواج لا يخلو ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج  
فصله ان يكون له ان ياتي بوجوه ما يتتابع على الازدواج ما يتتابع على الازدواج











يستحيل ان يكون متغيرا لان كل متغير لا يخلو من الحركة والسكون وقد  
 بناه واما لو كان حادثا ولاح وجوده لا يكون حادثا فلا يكون متغيرا لانه  
 يتناول هذه الحيز ولا قد يمتد شيئا تعالى وكما يتخلل ان يكون متغيرا كذا هو  
 يستحيل ان يكون قابلا لا فناء في القام بالمختار الى المتغير وكل معتقدها في  
 الوجود ليس ذلك ويستحيل ان يكون غير ذلك لان كل حال هو معتقدها في  
 نفسه وواجب الوجود ليس معتقدها **اعلم** ان غايته يستحيل ان يكون متغيرا في  
 المكان شيئا واحدا كما تقدم والدليل على ذلك ان المتغير لا يخلو من الحركة والسكون  
 لانه لا يخلو اما ان يكون لا شيئا في ذلك المكان او متوقفا عنه فان كان لا شيئا  
 فهو الشاكي وان كان متوقفا فهو المتحرك فالتحرك حثيد لا يخلو من الحركة والسكون  
 والسكون وفيما حادثا واما ذلك فيكون كما تقدم وكما لا يخلو من الحركة والسكون  
 فهو حادثا يكون المتحرك حادثا ولو كان الواجب محذورا كان حادثا واما ذلك محال  
 فلا يكون متغيرا وايضا لو كان متغيرا كان غير متغيرا ولا قد تم  
 يتوي الله تعالى كما تقدم وكما يتخلل ان يكون متغيرا وكذا يتصل ان  
 ان يكون قابلا بالمتغير ان لا يكون وجوده بدو والا كما سبق الى المتغير  
 معتقدها فيكون الواجب مكنى هذا خلف ويستحيل ايضا ان يكون حادثا في  
 والحاول عبارة عن قيام وجوده في وجوده بطل وجوده بوجوه كحلول  
 السواك في الجسم فانما فرضنا ان عدم ذلك الجسم لا عدم المواد التي  
 فيه والدليل على ان لا يجوز ان يكون حادثا في غير ذلك حاله فانه معتقدها في  
 بعد ويخصصه والواجب ليس معتقدها في وجوده **قوله**  
**المتغير الرابع** في ان قال لا يمتد شيئا في ذلك المكان ام لا يمتد شيئا  
 ولا

٢٤

ولا حال في المتغير وكل ما هو محتمل وهو واحد في الضرورة ولانه لو كان  
 في الحركة والسكون الحادثين فلا لا يمتد شيئا في الحادث فهو حادث  
 وليس في مكانه ولا لكان معتقدها في ذلك مكانه ان يمتد شيئا في الامكنة  
 كان احصاها تعالى في معتقدها في محضه والا لكان محذورا فلو كان  
 موجودا لا لا يتخلل لانه لا يمتد شيئا في الحادث فان كان حادثا لانه املا في  
 الحادث الى مكانه فاما بطلان **اعلم** ان الواجب ليس في ذلك المكان  
 والجهري معتقدها في ذلك المكان والدليل على ذلك ان الواجب ليس في ذلك المكان  
 فهو املا في ذلك المكان لا في ذلك المكان من الواجب كذا في الواجب  
 في جهة والما قد مر الا في ضرورة والما قد مر بيانها وايضا لو كان  
 في جهة ما انقلع عن الحركة والسكون لانه اذا كان لا يمتد شيئا في  
 وان صار متوقفا فهو المتحرك وفيما حادثا واما لا يمتد شيئا في الحادث فهو حادث  
 فيكون حادثا وهو محال والما قد مر ايضا ان يكون متغيرا ولا اذا كان معتقدها  
 الدليل على ذلك معتقدها فيكون مكنى هذا خلف وايضا لو كان بطلان  
 مكانه اما ان يكون متغيرا في الامكنة في الطبيعة او محذورا فاما ان  
 كان متغيرا بالما احتياجه الى في احصاها محضه وان كان محذورا  
 ممتازا عنها بحيث ان يكون موجودا لا لا يمتد شيئا في الحادث  
 فلا يخلو من ذلك اما ان يكون قدما او حادثا فان كان قدما لم يمتد شيئا  
 القدما وان كان حادثا فلا يخلو اما ان يكون وجوده في ذلك المكان  
 فان امكن يكون احتياجه الى حادثا واما لا يمتد شيئا في ذلك المكان

ان المتغير  
 في الحادث

ن







لان ذلك الامر الحاد القائم بذاته لا يتوان عن الحاق الكمال بالاصحاح  
 انضافه بالتواضع وجميع صفاته تعالى لا يتبدل عن ذاته فليكون موجودا مع  
 فلو ذلك الامر القائم بذاته لا يتوان عن حيد وجوده الى الابد او من حيث  
 انه حاد لا يكون موجودا فيلزم ان يكون موجودا قبل وجوده وهو  
 محل واراد ان يراد به هو العلة في ذلك الحاد لان يكون للذات  
 ناقضا بالنظر الى ذاته بخلافه الى العبد في كماله هذا خلافه  
 قيام الذات والامر بذاته مع اما الامر فلا يزداد في المنافي والامتناع  
 له لا يجمع ما سواه لو اذ من معلولاته فليكون واجبا للاجتماع معه  
 في علمه بان من جملة ما يتولد من المتشاكلات معلوم له اجيب  
 عنه بان المراد ما سواه من الامور الخاصة صورها عنده والممتنع  
 ليس لها صور محققه في ذاتها وانما تتغير بالحوادث الى غيرها واما الله  
 فلا يمتنع لاختلافها اما ان يكون قواما وحادا لا يجر ان يكون قواما  
 والا لزم وجود المتولد بملك وجوده لان الله داعي الى تحصيل  
 المتولد لانه يعلم بالضرورة ان كل من له لذة فله لذة تدعو الى الاتحاد  
 المتولد لتحصيل شتمه من اللذة حيد داعي وهو قديم اذ  
 التقدير ذلك وقد يتبع ايضا قدسهم واذا كانت القدر قدسهم  
 والداعي قدسهم يكون الفعل عن المتولد فذميا لان انضمام الداعي  
 الى القدر بعد وجود الفاعل فيكون المتولد موجودا حيد ومحيث  
 انه صادر من الله على سبيل احصاء يكون حادا فلا يكون موجودا

فيلزم

فيلزم حيد وجوده قبل وجوده وذلك محال فلا يكون الله قدسهم  
 حاد ان يكون حادا والا لزم ان يكون محالا للحاد وهو باطل لوجه الاول  
 ما تقدم والثاني الاجماع فان العلم يجوز على عدم حواضهم الحاد  
 بذاته مع والاجماع حق فيجب ان يتبعه ايضا بقوله لا الاله الا الله  
 بالشم والذوق الخاصين لنا وكذا ما في الاعراض المعرف الى الاجسام  
 كالاتان والاضواء وانما يمكن كانه بغيره والاتحاد على صيرورته  
 شيئا واحدا من غير انعدام شي منها وهو باطل لان الضرر فاضده  
 ما كانا كان شيئا ولا بعد شي منها يكون اثنين واحدا ايضا بعد  
 الاتحاد اننا اثنين فلا اتحاد وان عدمه فلا اتحاد وان عدم ما حصل  
 بال فلا اتحاد ايضا بالمعنى المذكور وكذا ان لم يحصل او عدم احدهما  
 لا يستحيل ان ياتي العدم بالموجود **قوله الحق الحاد في ذاته** مع  
 لو اجتاح مع الله عن ذلك كانت الجاهل ما في ذاته واما في صفاته  
 والفتيان باطلا لانها بغير وجوده مع فانه يتغير بغيره في ذاته  
 ولا في صفاته لا شحها لا تعال عن العزل **علم** ان الله مع ذاته في الحاد  
 لكات الحاد ما في ذاته او في صفاته والفتيان باطلا لانها الاول  
 فلانها بغيره تعالى واحدا وجودا وجوده من ذاته ولا يتغير بغيره  
 حيد هو وجوده واما الفاعل فلا يزد منه الفعل وهو محال  
 تقدم وايضا واجد الوجود واجد من جميعها يتبعه ان جميع ما له  
 من الاحوال الصغائر عن ذاته لانه لو كان بعضها من العزل كان



وجود ذلك الغير وجوده بعد عدم العجز والواجب لا يكون وجوده الا مع  
 احد من وجوده متوقفا على احد من وجوده بالغير وجوده بالواجب  
 متوقفا على الغير فلا يكون واجبا هذا خلف **قول** **الشيخ** الشيخ  
 في ان حقيقة التعريف معلوم للبشر لان العقول من واجب الوجود ليس الا  
 الصفات الحقيقية مثل الوجود والوجود وكله قادر على العالمات غير ذلك  
 والاضامات كونه متعلقا بالافا والافا والسلبية مثل ان لا شيء حقيقة  
 وليس الجسم وغيره هو اما غير ذلك فهو غير معقول ولا يشك في ان هذه العقول  
 امور خارجة اذ لا تتعريف حقيقة والمعرض غير معلوم **اعلم**  
 ان حقيقة الباري تعريف معلوم للبشر والاوليات على ذلك من وجه العقول  
 والعقول ما العقول متوقفة على اليعلم ما هو الا هو اما العقول فهو  
 ان يكون معلوما للباري تعريف معلوم للبشر لا يعلمها لان العلم بها  
 اما بطريق المبدء او الكسب لا يخص العلم فيها الا اجاز ان يكون معلوم  
 بطريق المبدء والامكان في غير الاجاز ان يكون معلوم  
 بطريق الكسب لان العلم بالكسب انما معلوم بالحد او بالشم اجاز  
 ان يكون معلوم بالحد لان معرفة الشيء بحسب حله هو المعروف بحسب  
 ووصله والواجب لا يمتنع ولا فصل له كما تقدم فلا يكون حقيقة  
 معلوم بالحد والاجاز ان يكون معلوم بالشم لان الشم لا يكون  
 حقيقة لشيء وهذا متوال لان مشكلات الاول لم لا يجوز ان يكون  
 لبعض النقول او لبعض المحركات كالعقل من الحق ان يكون حقيقة

الباري

تصفيه  
 الباري اما بالهام او تصفيه او غير ذلك الثالث انه لم لا يجوز ان يكون  
 الباري تعريفا خاصية يلزم من تصور تصور حقيقة واجبة الثاني  
 بانه لا يجوز ذلك وبما متوقفا على الغير متقدم وهي ان كل امر متيقنا  
 ملازمه لا بد ان يكون احدهما عليه الاخر متعلقا بالاولى والاولى  
 متعلقا بالاعلى واحدة كما تقرر من هذا اذا تقرر ذلك فقول لا يجوز ان يكون  
 الواجب خاصية يلزم من تصور تصور حقيقة لانه حينئذ يكون  
 بينهما ملازم فاما ان يكون الواجب معلوما لتلك الخاصية على ما  
 متعلق له الواجب او يكون لادلهما معلوما لادلهما واحدة والاولى الثالث  
 باطل لان الواجب لا علم له ولكن الثاني ان العلم يستلزم العلم بعلم ما  
 واما ان تلك العلم ما في فهو امر لا يحصل من العلم بالعدل وفيه نظر  
 لانه لا يجوز ان يكون لتلك الخاصية ما تستلزم العلم بحقيقة  
 العلم اذ ان تقرر ذلك فاعلم ان العلم انما هو صفة الشئ وهي على اثنين  
 ثبوتية وسلبية والسلبية ككونه لا شيء محتم ولا عرضي امتناعا  
 على اثنين حقيقة وهي التي تعلم بالقياس على غير صفة وجودها او اجبا  
 وقدر او كونه عالميا على القول بان العلم صفة ذات اضافية غير ذات  
 وهي التي تعلم بالقياس على الغير صفة خالفا واولا واولا لا شك ان  
 الامور المعولة لتعلقها بغيره لانه تعريف حقيقة لا خاصيات  
 والصورة ليست تعريف حقيقة لوصفها بل هي صفة العلم اما هي العارض  
 واما المعرض فهي ليس معلوم فان قلت هذا متاويل هذا ان لصا الباري

صية

العلم

من خصه



تعالى نفس حقيقة قلت سرانها فنحن حقيقتها في الحاح واما معروضها  
 وزيادتها فمفهوم الذي في الدهن كذا الصفة زائدة على الوصف وعادته  
**موله الى الثامن** ان تدعى السكينة عليه الرويد لان الضوء من قاضيه  
 بان كل من في مجموعته لا يماثلها او في حكمه والباري مع ليس في جهة  
 فلا يكون مرييا لانه لو صح ان يكون من بينا وبيننا الآن والتالي ما طك  
 فالقدم مثله والما لا من مظاهر اثر رابط الادراك موجودة فبينا  
 ولقولنا تعالى لا تدركه الابصار بل يحيط به الروح فيكون ثبوتها مقصدا  
 وهو على الله تعالى محال ولقولنا تعالى لا تدركه الابصار بل يحيط به الروح فيكون ثبوتها مقصدا  
 خالفوا جميع العقلاء في الحديث ان يتولد من نور وجوده ولا يشترط  
 بانه تعالى موجود فيصح ان يكون من بينا وبيننا لان علمه الرويد في الوجود  
 لان الجوه والعرض مريان والحكم المتكامل لا بد له من علم ولا يشترط  
 بينهما يتوحي الحدوث والوجود والحدوث لا يصلح للعلم لانه امر عديم  
 في الوجود وقوله في ضعفه جدا وقد بينا ضعفها في كتاب الميزان  
 والشمع متناول **اعلم** ان ههنا ثلاثة مدارك اولها من هذه الخلال  
 وهوانة تع جسيم وتصح رؤيته والثاني من هذه المعتزلة وهوانة تع مجي  
 ولا يصح رؤيته والثالث هب الاشياء وهوانة تع مجي  
 رؤيته ما الاول قد بان ولما الثالث في بيانها واما الثاني  
 فقد اختار المصنف اشتراكه على يد لائل اربعة عقول وتقولن  
 الاول من الاولين ان كل من في مجموعته والباري مع ليس في جهة  
 في

ان يقال ان  
 عدمه ثابت

يتبع من الشكل الثاني ما يعكس من تورا الى الاش من الباري مرييا  
 بيان الصغرى فهو ان المري لا يدان ان يكون ما محاذيا للداري او في  
 حكمه كالمقطع لمنطبع صورته في المراة وكلها ما يقتضيان الجهة  
 واقا بيان الكبري فقد تقدم الثاني ان الروي لو كانت على وجه البينة الا  
 الشرايط التي هي من جهة الراي اعني شرايط الحاسة والقصد الى الابصار  
 وعدم الحجاب في توطئة الشفا وحاصله وعدم القوة والبعد المفضل  
 ايضا حاصلة لانهما انما يتحققان بالنسبة الى الحس وهو مع ليس  
 يحتم فلا يكون في غايه الغرض والبعد وقد قصت الضرورة ان كل  
 كان له صلاح الروي في كل شيء عن حصول شرايط الروي ولا  
 لجاز ان يكون عن ناجيا من شرايطه من غير ان يكون علمها متغيا  
 بالبط في العلوم ولا نشاهد شيئا من ذلك وهو باطل بالضرورة فان  
 قلت هناك شرايط اخرى للروية وهي علمه يمكنه الحصول بها كسائر  
 البصر وغيرها قلت تلك ما تشبه الى المحسوسات والقائل ان يقول لم لا  
 يجوز ان يكون ادراكه شروطا شرط زائد على رابط ادراك الجوهر  
 والعرض فينبو فحصل له عليه والاول من الدليلين التوحيدي قولنا  
 لا تدركه الابصار فانه تدعى مع الروي في هذه الابد يصدر من نور  
 وتقدر كماله فيكون كمالا فيكون يصدر وهو الرق بوضعا  
 وذلك محال عليه والثاني اجاب سوي على حقا في ادراكه انظر  
 اليك بقوله ان كل من في مجموعته والباري مع ليس في جهة



في الرد في جميع الادوات المستقبلة ولا يمكن في الوجود الا كانت ثابتة  
 في بعضها فلا يصح فيها في جميعها واما الثالث فهو مذهب الاشاعرة  
 ان الله تعالى لا يحد ويحد في جميعه فلو كان جميعه الوحد لا يحد  
 ثم شرع في بطلانها انتدرا لا لهم على جواز الرويه فليعلم انهم قالوا  
 الجوهر والعرض بيان الرق حكم مشترك بينهما والحكم المشترك لا يتبع  
 على مشترك فالعلة المشتركة في الجوهر والعرض ما لا يحد او الوجود  
 لا يجاوز ان يكون الحث على ان لا يحد مرعدي وهو عيان عن كون  
 الاشياء لم يكن ثم كان فهو امر عدي في الامور العدي ليس صليها ان يكون  
 موثقا في امر وجودي فتعبر ان تكون بعلة هي الوجود وهو حاصل  
 في البرادي تع فبصريح رقة هذا المذهبهم واما الجواب فهو اننا لا نعلم  
 ان العلة متحصلة فيها الجواز ان يكون بينهما مشترك في العلة  
 التسلية يجوز ان يكون حصة فيه ذاته مع ما العلة بان لا تكون صالحة  
 للرق او حصة الجوهر والعرض شرط فلا يكون الرق اما الوجود المانع  
 او انشا الشرط وان كانت بعلة موجوده والحاصل ان العلة غيب  
 منحصرا فيما ذكر وما شئت ان لا اشاعرة على جواز الرويه قول علي  
 انكم تترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رقى والجواب  
 ان معناه تتفوقون معرفته وتبينكم فيه لكم انكشافا تاما **قوله**  
**البحث الثاني** في ان الله تعالى واحد لو كان في الوجود واجبا الوجود لوجب  
 ان يتمايز بعد اشتراكهما في مفهوم واحد الوجود فيكون كما بينهما مركبا

فيكون

فيكون ممكنا ولا نداء اذا واحد على حدة جسيم واحد لا يتكلم ان  
 وقع مرادها الزم اجتماع الغضين وهذا اذا اشياء وان وقع مراد  
 احدهما دون الآخر كان موقوف مراده هو الوجود **اعلم** ان الله تعالى  
 واحد والدليل على ذلك من وجه ثلاث الاول من موقفيته في نفسه  
 وهو ان مفهوم واجب الوجود يجب ان يكون من حقيقته والى كان انما  
 جزئها يلزم التركيب او خارجا عنها فيلزم ان لا يكون واجبا الوجود **والثاني** في ذاته  
 النظر اليها مع قطع النظر عما عداها وهو محال لما بيناه اذا انفرد **والثالث** في  
 وقوعها لا يجوز ان يكون الوجود واجبا الوجود والاشياء كافي  
 وهو ذاتي له سبحانه ما تقدم فلا بد من مبرر جسد فيكونان مركبين  
 وقد تقدم خلافا وهذا هو الثاني دليل المتكلمين في دليل  
 التمايز وهو مستفوح من القرآن ولا يشك في حقه واجبة الوجود  
 المطابق بل واجبة الوجود القاري المراد وتعرف ان يقال لو كان  
 في الوجود الى ما قادرا على جميع الممكنات فيكونان قادرين معا على  
 تحريك جسم مثالا وتكبيره فبما جسدان تتعاقبان اريد احدهما بالثبوت  
 والاخر بالحركة والامتنان فلهذا وانما محسنا ان يقع مرادها  
 فيلزم ان يكون جسيم واحد في زمان واحد غير متحرك وغير ساكن قال الخفيف  
 وهو اجتماع الغضين ايضا والذي يلحق ان يقال وهو ان تفاعل الغضين  
 وما كان حركه كلاهما يصنف جوهرا اول هو ان حركه الجسم  
 اجتماع الغضين على قدر انما احدهما لا نداء ان الله تعالى مرادها ان

ونفس الجسيم واحد لا يتكلم  
 ان يكون من حقيقته  
 انما هو الوجود  
 في ذاته  
 في حقيقته  
 في حقيقته  
 في حقيقته



تتبعها في كل وقت تكون

الحركة والسكون في الحركة وشلب السكون فهو الحركة والحركة  
والسكون متناقضان فلو لم يجمع التقيض المتساوي ان يقول  
اذا اشغى من ادهما ولا ريب ان مراد ههما متناقضان فقد  
اجتمع التقيضان في الجملة وان وقع مراد احدهما دون الآخر  
كان الذي لم يقع مراد عاجزا فلا يكون المحال في الفرض شرط  
في الالوهية ومنه هذا الدليل نظر ايضا لانا لا نسلم  
بانه يمكن تغلق ارادة احدهما بخلاف ما تغلفت به  
ارادة الآخر وانما الدالة النقلة الدالة على التقيض  
كثرة لغوامة تغلق قل هو الله اخذ وقوله تعالى انما الحكم  
الله واخذ وامثال ذلك ومثل هذا المطلوب يجوز  
اثباته بالنقل لانه لا يتوقف صدق الرسول عليه  
**مولد الفصل الثامن في العدل وفيه مباحث الاول في اقسام**  
**النقل** النقل اما ان لا يكون له صفة زائدة على حركته كحركة الشارع  
واقا ان يكون وهو اما ان يكون حركته في نفسه والاول اما ان لا يكون  
له صفة زائدة على حركته وهو المباح ورتب بانه مباح له في  
فعله ولا يتركه ولا يتركه له فيها واما ان يكون له صفة زائدة على حركته  
وهو اما واجب وهو ما يتحقق المدح بفعله والزم على مع العلم والتكبر  
من التخرز او نذب وهو ما يتحقق المدح على فعله ولا يتحقق المدح على  
تركه اذا علم فاعله او دل عليه **اعلم** انه لما وقع من الدلالة على

بعد اجمع التقيضان  
في الاشياء فقد  
اجتمع التقيضان

تركه

وجود الله واجب الوجود تع وعلى شوقه صاعدا في كونه افعاله  
وانه عادل يعني انه لا يفعل شيئا ولا يحل بواجب وهو المصلح الذي  
يلزم عليه مثايل العدل الحسن التكليف وجوب الثواب والعقاب  
وعبر ذلك من المثايل التي ينبغي عليه ولما كان هذا الاصل هو  
على معرفة الحسن والقيح وانما عقليا فان هذا المصنف لم يرد ذلك  
واذا انقرد ذلك فهو اعلم ان الفعل اذا اعتبر العقل معه وصفا  
زائدا على حركته من الحسن والقيح ولا فهو الحق وهو المصلحة ان  
يفعله فالقيح حرام مطلقا واقا الحسن فانه لا يكون  
له صفة زائدة على حركته ويكون فان كان الاول فهو المباح ورتب  
بانه مباح في فعله ولا يتركه ولا يتركه فيها وان كان الثاني  
فانه لا يكون له صفة زائدة على حركته وفيه نظر انتفاصه بالواجب المحبر فانه  
واجب ولا يتركه ولا يتركه واما الثاني فلا يتحقق اما ان لا يتحقق المدح على  
فعله ولا يتحقق الذم على تركه فاول من ذكره والثاني مكره فالمدح  
حسنة وهو ما يسمى المدح على فعله ولا يتحقق الذم على تركه اذا  
علم فاعله او دل عليه والمكره هو ما يتحقق المدح على فعله تركه  
ولا يتحقق الذم على فعله وقوله في الواجب مع العلم والتكبر من  
التخرز اما العلم فانه لو لم يكن على ما بوجبه لما استحق مدحا

والاول تركه  
انما هو



عا فعا ولا ذمما تركه والمنذر ايضا ان لم يكن عالما به بدلت عليه  
 لم يثبت المدح على فعله قوله **الحق الثاني** وهو ان اهل العدل الى ان  
 العلم بحسن بعض الاشياء بالصدق النافع والانتصاف شكل المنعم ونحوها  
 ضروري في العلم بحسن بعضها بالظلم والفساد وحلف بالابطال  
 ضروري في دجهن الاشياء الى المنع من ذلك لنا ان العلم الضروري  
 حاصلنا قلناه والمنافع مكابر وهذا الحكم بدور لا يعتقد شرعا لان  
 القول في الحق والاتباع العقلية يقتضي في الاحكام الترعية لانا لو جردنا صدور  
 القايح من الدين لم يورث في عده وعيده ولجاز اظهار العجز على  
 بدل الكاذب ولجاز تعدد الموعظة بالابادة واثابة الكافر على كفره والتوالي  
 باطله بالاجماع اخفى لا يشاع بان الضرر والاعاقبة بينهما في الحد  
 لغايات بين العلم بحسن الصدق وفتح الكذب ويدر العلم بالتمسك بالاجتماع  
 التقدير وكان كذب بحسن اذا اشتهر على تخلص العلم او على الصدق  
 لمن يقول انا الكاذب عن اولادنا تعالى كلف الكافر الانان مع علمه بعدم  
 صدق من عنده ولا ندر كلف الاله بالانان وهو تصديق للدين  
 جميع ما اخبر به ورجلت ما ندر لا يورث الجواب منع القديسين في اول  
 وحسن التخليص لا يقتضي حتى الكذب والخبار الميثاق على الكذب من حيث  
 انه كذب فيجوز ان اشتهر على التخليص حتى فما هو قبيح لا يتقبل شيئا  
 به بالوقت

وبالعلم والاعلم غير متور في القدر واخباره عن الله بان لا يكون من  
 وقع بعد من **الحق الثاني** وهو ان اهل العدل الى ان  
 يكون الشيء متور بالان والانتصاف ونحوها من الاعتناء بنسبها فان  
 يراد بها كون الفعل موجبا للمدح والذم وهما بهذا المعنى عقليا  
 ثم منها ما يعلم بالضرورة عقلا وذلك على الافعال لما في حرامتها  
 فانما تحبها بعضها قبيح وبعضها حسن ثم منها ما يعلم بالظن  
 الصدق **الحق الثاني** وهو ان اهل العدل الى ان  
 كحسن الصدق وفتح الزنا وغيرهما من تاييد التقياد وقد امر به الاما  
 والمعتزلة قالت انما عين الله في حداثتها البينة حسنة ولا  
 قبيحة بل هي محبة للشر فكل ما نهي للشر لا عنده فهو قبيح وكل ما امر  
 به فهو حسن واختار المصنف الاول في تلك الوجوه الاول ان العلم  
 الضروري حاصل بان العلم لما قلنا ضروري والمنافع مكابر فلا يلغى  
 المدح والاحسان العلم به ضروري في حسن الشرع قاله البراهمة مع ان  
 النبوة والشرع من غير عدم الثاني انه لو لم تكن الافعال حرة  
 فيجب محبة الله المحذور والكل عند محو حسبه صدق  
 العبد والوعيد قريع الاحكام الشرعية لان العبد لما يقوم بها  
 لاهل الله عالم بان صدق الوعد والوعيد وقد وعد الله الراتب

في الصدق والعدل  
 في الصدق والعدل



على القيام بهما والوفاء على عدمه فاذا اجاز خلافه لم يكن فيه الاهتمام  
 بهما فلم يقدر من فترتق الاحكام الشرعية حبيد فلا يكون  
 التكليف باقيد الثالث ان لو انتفى الحق والفتح العتلي بالاجاز اظهار  
 المحر على يد الكاذب لجاز تغيب المؤمن عن ايمانهم وانما الكافر  
 على كونه والثاني كما باطله بالاجماع فالمقدم مثلها بيان الملاك  
 انه لا يقع التوحي الى المذكور في حرفة في حاز صدف هامة واحتج  
 الاشاعرة بوجوه وهي معارف الاولاد بالمدى ومنعوا المدلول  
 واستدلوا على تقييد وجوه **الاول** بانما لا يستلزم ان العلم بحسن الاشياء  
 وقبحها ضروري في الاشياء من الضرورة بانيها فوق هذا الضروري  
 في العلم باستحقاق الاجتماع الفصين فرق لوقوع الحدوث في الاول  
 دون الثاني مبدع ما ينبغي ان لا ياتي من ضروري الباني الافعال  
 لو كانت قبيحة او حسنة في حدتها لما اقبل الفتح حثنا وبالعلم  
 والثاني باطل فالقدم مثله ما يبان الملازمة فلا ان المحدث قد  
 تحت ذلك وجهين الاول ان اذا كان مثله على تخلص العلوي  
 كما اذا هرب النبي عليه السلام من كوفه وجعل يمشي في الكوفة ذلك  
 الشخص بان النبي عليه السلام هو عند كرفان الطريق ههنا يكون حثنا  
 لا شئنا امه تخلص النبي عليه السلام يكون في حاله على اذاه  
 الماي

الوعد  
 الثاني لصذب اذا وعد شخص شخصاً بان يكد فانه تحت اجازها  
 وعدة لان اجاز الوعد حث ولا يثم الا بالكذب فكون حثنا والصدق  
 هنا قبيح لكونه مثلاً على خلف الوعد حثنا فصار القبيح حثنا والحق  
 قبيحاً الثالث انه لو كانت الافعال الباطل حثنا وانما الما وقع التكليف  
 بالابطاق منه تع والثاني باطل فالقدم مثله ما يبان الملازمة  
 القابيل في جميع الافعال الباطل الى ذواتها قابيل في جميع التكليفات  
 بطاق اذ هو عند من جملة ما اول قبيح لم يفعلها الله مع ربه مقدم  
 متفق على صحة العلم بوجوه التذليل ببطاق منه مع حثنا في بيان الملازمة  
 وهو انه لو كانت الافعال قبيحة بالبطال حثنا وانما الما وقع التكليف  
 بطاق منه تع وقابيل الثاني من وجهين الاول انه ذلك الكافر  
 الايمان مع عدم امكنه منه فاحتمل ما تكليفه بان يمان فلو لم  
 مع بانيها الثاني وهو عام فيد حل في الكافر وغيره واقاعد امكانه  
 من فلان نفع علم عدم وقوعه منه والالوم ان قوله عليه السلام حثنا  
 الثاني انه تع كلف بالهيب بالامان وهو الصدق بجميع ما احب  
 به النبي عليه السلام ومن جملة ما ان لا يؤمن لقوله تع شوا عليهم انذرهم  
 ام لم تنذرهم ايؤمنون وقوله تع شيعي نارا اذا هب فلو صدق  
 بالجميع لصدق بان لا يؤمن فيكون ممكناً ومن حيث انه امر بان  
 لا يؤمن بلزم ان لا يكون مؤمناً ومن حيث اخبار الله به بان لا  
 يؤمن لا يكون مؤمناً فلو كان مؤمناً لما استلزم اجتماع الفصين

فان قيل  
 في قوله  
 حثنا  
 فلو صدق  
 بالجميع  
 لصدق  
 بان لا  
 يؤمن  
 فيكون  
 ممكناً  
 ومن  
 حيث  
 انه امر  
 بان لا  
 يؤمن  
 بلزم  
 ان لا  
 يكون  
 مؤمناً  
 ومن  
 حيث  
 اخبار  
 الله  
 به بان  
 لا يؤمن  
 لا يكون  
 مؤمناً  
 فلو كان  
 مؤمناً  
 لما استلزم  
 اجتماع  
 الفصين







القول  
 ذلك انطرح او دأى الفعل الاول والثاني الملك وهما مشغولان بالتدبر اليه تعالى  
 اما الاول فلا بد ان يكون للاشياء وهو مشتق عندهم كما تقدم واما الثاني  
 فلا حكمه من وجوده في فعل القبيح الزايم للمعنى لا يتصور فلا داعي اليه اما الكبرى  
 فظاهر احتياج الاشياء على انه لا فاعل للقبيح الزايم للمعنى ولا فاعل لهم  
 ان من جملة الافعال التي هي قبيحة عندهم عوان بعمل الشيطان فيه هلاكه  
 مع علم بذلك وقد فعل الله تعالى مثله لانه كف الكافر الذي علم عدم  
 الايمان حتى علمه وصبر مع عدم صدوره عنه ولكن نفي الحجة بوجوب  
 اخرو هو ان يقال ان الله مع الكافر مع علمه لا يوزن ذلك التكليف اما  
 ان يكون لفايده او لا لفايده والثاني عندهم وهو قبيح والاول اما ان يكون تلك الفايده  
 نوعا او صورا والثاني قبيح والاول اما ان يكون غايه اليه او الى المكلف  
 او الى الغير فالاول محال لانه تعني كما تقدم والثاني باطل لانه تعني عالم بعدم صوره  
 ذلك اليه فيكون التكليف عشا وهو قبيح لا يراهم ولا يقع عن قبيح وهو  
 غير محتمل على التوجيه الاول انه تعالى اراد سلك الكافر غير صراياه  
 ما وجبوا به او هذا حسن فلو خالف وصار بعدا لا يصح هذا قبيحا كما ان الطير  
 اذا اشترى ما هو شتم ونفي لحويده وما هو ما لم يربح فيكون في حقه محتملا  
 وان خالف المرطوب على التوحيد الثاني اما اخذ ما ان لفايده وهو غير نصير  
 التواضع على ان يجعل متكنا من الصواب الى النفع وهذه الفايده حاصله  
 وهو حسن لان الفايده كما ينبغي في حق المسلم بنده في حق الصالح **فوقه الوابع**  
 في خلق الاموال هذه المغنر الى ان العبد قد به في شيء في الفعل الصادق  
 عند

عندكم

كافرم

لقد قيل

عنه وزهبت الاشعة ان المور هو الذي تعني به ان تعني بالحق والقول  
 معاولين للعبد اثر البشده وانما للعبد الكسب لا غير انما العلم بالضرور  
 القوف من افعال الاختيار والاضطرار ولا فارق الا القدر ولا بد من حسن  
 منامح المطيع ودم العاص وذلك يتوقف على استناد الافعال اليها **الاول**  
 ذهب الاماميه الى ان العبد قد به في الفعل والقول الاشياء كذا الفعل لما عدا  
 ان لا يكون له فاعل في الوجود الا الله مع وان العبد لا قدر له اسكان السبع  
 بحلول القدر فيه وبعد اقدار بحلول الفعل ومن اجل ذلك يتوقف  
 ان له قدره وفي الحنفية لا قدر له بل هو محال رد عليه فذان الامر  
 من الله مع ولي له الا الكسب وهو خلق القدر والفعل فيه واحنا المصنف  
 الاول استدل عليه من اجل ان العلم بالضرور القوف من افعال الاختيار  
 كالزول على الدرج ونحو ذلك والاضطرار به كالوقوف وحركه اليه من  
 الخلق منادون اليه والثاني ان حسن منامح المطيع ودم العاصي  
 تحت عنوانه ولا مدح على كون الخوف في السما والاول العلم باستناد الطاهر  
 والمعصيه اليه لا حصر ذلك دون هذا القول وهذا دليل على كون  
 العلم باستناد الفعل اليه ضرورة لا يفي العلم بالاستناد احتياجا بان  
 ما علم الله مع وقوفه على علم عدمه مستع فلا قدره ولا ان الفعل  
 حال شتوا الداعي محال وحال الرجوع الى الراجح ولمع المرجوع فلا  
 قدره ولا ان العبد لو كان قادرا لكان ترجيح لاحد الطرفين ان كان  
 ترجيح بين اثبات الصانع وان كان ترجيح فان كان من العبد لئلا

على المعنى  
 في العلم بالضرور  
 في العلم بالضرور  
 في العلم بالضرور

والباع الاول

ما ذمه







هذه الجنبه لان ما بالذات لا يزول بالعارض وعن الثاني ان امكان الفعل انما  
 هو بالنظر الى ذاته من غير نظر الى اقسام الداعي الى غير من الطوارق او اضماره  
 وعن الثالث ان اختيار ان القادر يترك احد مقدراته لا يمنع والباب الثاني  
 ان لو كان اللزوم على ان يترك عدم الصانع الترخيم لكنه لا يمنع من ان يكون  
 الترخيم حائرا او الترخيم عارضا فان قلت كلما كان الترخيم حائرا كان الترخيم  
 ايضا حائرا لانها متلازمان في ذلك العدم فثبتها الى الطرف على سبيل التوبة  
 فاذا اضمار من جهة اخرى فادون الاخر يكون ضروريا وهذا من جهة اخرى  
 غير مبرح قلت ثبتنا ذلك لكن لم يثبت ان يكون هناك جازا للكونيات  
 الى القادر دون هناك للكونية لانها متلازمان لكن الباب الثالث  
 ان لو لم يكن اسما بطريق آخر قوله ومع ذلك فعند الوجوب عاكف في حقه  
 وادور عليه فاعلم بطان هذا الضرر مما عاكف على كل واحد من جوابات مختصرة من  
 حيث المنع القضي اشع ان يجب من حيث النقص ونحوه ان يقال ان هذه  
 الادلة التي اشتركت في ما علم الله قد لا تعدل لوصح لان في قدرته من غير  
 عن الادلة تبينها وتقول ما علم الله وهو من افعالها كان واجبا وما علمه  
 وهو كان ممتنعاً ولا قدره عليه ما فاعلمه فلا قدره له ولا ايضا رجمه  
 لحد الطرف على الآخر ان كان لا يجوز ان يدرك وكذا الباقي الى الآخر ولم  
 مع قدرته وهو كمال انفاقا واصحاب القول ان هذا لا يثبت الا على علمه على  
 البصره فانما تعلم البصره ان لما احسنه ربه فكل من المذكور بل القابل

الادله قوله

**قوله** الحق الخامس في ان تدع ويدفع لعل او يكن المعاصي فان لا تدع  
 لنا ان له داعيا الى المعاصي وضايقا لغير المعاصي لا تدع حكمه والطاعة حسنة  
 والمعصية قبيحة فيكون مريد للحسن كاره للقيح حكمته ولا تدع امر بالطا  
 ونهي عن المعصية ولا امره بتلازم الايراد والنهي بتلازم الايراد حتى  
 ما تدع لو كان مريدا للظلمة من الكافر لكان الله مع معاون اذا صار  
 اذ الله تعالى راب الطاعة والرافع مراد الكافر فيكون  
 لله تعالى مغلوبا والحوادث في دفع القبيح وتكليفه بتركه سعي مستعجل  
 عن الحسن وما يبال الى القبيح وهو في دفعه فيجوز عليه تدع فيكون التكليف  
 واجبا على الله تدع قوله في رط التكليف علم المطالب بصور الفعل  
 وبعد المنع من التوا وقد تدع في اتصاله واستحالة فعل القبيح على قضا  
 وكونه مما يتحقق به التوا كالواجب والمنزوق وترك القبيح وقدرة المكلف  
 على الفعل وهو يتقيد الى علمه وطره فكل قول ان رباط حسن التكليف  
 ما يرجع الى المكلف ومنها ما يثبت له التكليف من القول على ما يتحقق  
 ومنها ما يرجع الى المكلف اما التوا الاول فيكون الاول ان يكون عالما  
 بصفا الفعل لم لا يكلفه لا يتحققه الثاني ان يتحقق به العقاب فيقول  
 العزم من التكليف الثاني كونه عالما بعد المنع عليه من الفعل  
 لا بد لو لم يكن عالما بذلك لم يوجب ان يوصل الى المكلف بعض ما يتحققه  
 من الثواب فيكون التكليف محالاً لانه انما يحسن الثواب الثالث كونه قادرا  
 على اتصال ذلك القدرة هذه العلة تبينها الرابع استحالة فعل القبيح

الله اذ دفعه والاولى من الاولين والاولى



عليه مع ليل كل يوم لا يطلق واقفا النار ان لا يكون صوته ممكنا ان الصلوات  
 بالحال فتخرج النار ان يكون في حق التواضع وهو الواحد في المذوق وركب التواضع واقفا  
 الثالث في اول اول كونه فلهذا على طلاق الثاني كونه من غير ان يكون في حق  
 بكلف الثالث كونه ممكنا من ليله فما احتاج اليه ان يعطى صوته ممكنا من العلم  
 ما احتاج اليه المكلف فاعلم ان وطرا في اول كونه العرف بالشرع والما  
 كالعرف والثالث في الصلوات وغيره **فوالله اعلم** بالشرع والما  
 مع من فعل الطاعة في بعد من فعل العصبه لم يكن له حظ في التلخيص  
 وهو واجب خلاف لا يتوهم ولا كان فضا العصبه في الحايث كان اراد الله  
 اراد الطاعة من بعد فاذا علم ان لا يكون اقرب اليها الا عند فعل  
 اللطيف فلو لم يفعل مع كان ايضا العصبه في بعض الله مع اللطيف ان  
 كان من فعل الله في فعله وان كان من فعل المكلف وجب عليه ان  
 يعرفه باياه وان وجهه عليه ان كان من فعله في هاهنا كلفه الله العفو المطلق  
 فيه الا بعد ان يعلم ان ذلك العفو فعله لا كما اذا لم يصح ان يتوجه على ذلك  
 العفو لاجل مصلحة تعود الى غير الا ان يكون له فيه مصلحة كما ان حيث عليه علو  
 اذا الرتبة انفع العفو ونفعه عليه **اقول** هذا احد اللطيف في اللطيف  
 فعل بفعله الله مع العبد بعد ان يعطيه في الطاعة ان يطغى جميع ما يوق  
 عليه صمد الطاعة عن حيث يقرب العبد الى الطاعة وبعد عن  
 العصبه والاول حتى وقوله لم يكن له حظ في التلخيص كلفه في التلخيص  
 فانه وان كان المكلف اقرب الى الطاعة وابتعد عن العصبه الا ان

فعل

خطا في التلخيص اذا قرئ لا فاعلم انه هذا الامام به والمعتزلة الى ان  
 واجبه خلاف قال لا يتوهم والحق الاول الدليل على انه لو لم يكن واجبا  
 كان الشرع ايضا العصبه والتالي ان المكلف ممكنا ما بان مثلا  
 فان الله عز وجل اراد من العبد الطاعة وكلفه بها فاذا علم ان العبد  
 الا عند حصوله من فعله الله به ولا عصبه منه ولا مشقة عليه فلو لم  
 يفعل به لكان ايضا المراد فذلك الله مع التلخيص في العباد كما قلناه والما  
 بيان بطلان التلخيص فلان كل من يبطل عصبه فيكون ناقضا لعقابه وهو محال  
 عليه مع فيتحريك ان لا يفعل فيكون واجبا عليه ان يعرفه باياه وان كان  
 من فعله مع وجب عليه ان يشال ان لا ينصب لانه وان كان من فعل  
 المكلف وجب عليه ان يعرفه باياه وان لا يطرد لوجهه عليه كقوله في الصلوات  
 وان كان من فعل الغير لم يحزن بكلمه الله مع عند الفعل المطلق لا  
 يصح ان وجهه عليه لاجل مصلحة تعود الى شخص آخر ان منافع زيد مثلا  
 لا يجوز على الله ان يعطيه الله مع في عصبه بواجره ان ونوعا  
 عصما بحيث يعلم انه اذا كلف به مع ذلك التواضع خزان الله فحسب  
 شئ ان يكون به كاد الرتبة **فوالله اعلم** بالشرع والما  
 وحسن ما يقع من فعله خاصه والعوض فيه علينا والحق انما مع فعلنا مع  
 الامام كدخ الحوان او نكالا صعبه او وجعنا المدي والمعوس  
 في ذلك كله على الله تعالى واما من فعله تعالى ايا مع الاستحقاق والعفا

فوالله اعلم بالشرع والما  
 في قوله لا يكون اقرب اليها الا عند فعل  
 في قوله لا يكون اقرب اليها الا عند فعل  
 في قوله لا يكون اقرب اليها الا عند فعل



او ابتداء الامور المنبذة في الدنيا اما المكلف فليس على الاطفال  
دو وجه من هذا العوض الزايد بحيث يكلف مع الامور التي هي عليه  
واللطف مع الامور المنبذة او غير منبذة من الزايد يخرج عن الظلم واللطف  
مخرج عن العيش **اقول** لما كانت الامور من جهة الاطفال كرها عتبت  
اللطيف والامور كادراك المنافع من حيث هو مناف وهو على ضربين فبما هو  
فالقبح ما كان من فعلنا خاصة كقولك المومن او الجواب العبر المودي عمل  
من غير نفع والعوض فيه علينا والحق ان يكون من فعلنا او من فعله  
تعالى فالذي من فعلنا اما من اجل ان لا يكون له اماند فلا فحبه  
من الحيوان الذي يدخ يوم العيد الا كبرند ما واما وجبا كذا الحيوان في  
الندور والكفارات وفي دم المنفعة وفي هذه الاقسام الثلاثة على الله  
تعالى ان يعوض الحيوان عن المهر لا من سلطانا عليه وجعل الامور لها مباحا  
منه وما وادحا للنفعة به الذي تعالى اما ان يكون على وجه الاستحقاق  
كالعقار او املاك اخرى لا يتبدل من غير ان يعمل المومن ما يتوجب به ذلك  
الامر في الامور التي يفعلها الله في دار الدنيا بالمكلف ويعتبر كالأطفال  
من غير استحقاق ما يتولد في خشيته ووجه من هذا انما هو على ان يترك  
احدهما العوض الزايد بزيادة عوضه الى ان يحصل المومن العوض  
مع الامور بل يعني الامور المحصل له ذلك العوض والاخر اللطف اما المكلف  
فان التخصيص يحصل له ان يرجع الى الله تعالى ويثبته ليدفع العوض الى  
ويبعد عن المعصية وغيره فان العوض اذا رآه متاملا بآرائه خافه فربما الى  
الطاعة

حتها

عبارة

نعمه

الطاعة واقتناء عمل المعصية وشرطنا في الامور المنبذة العوض الزايد لان  
حلو الامور عن النفع الزايد الذي يختار المكلف لا يتنازع الظلم اما المنفعة او  
غيره لان حلوها عن اللطف يستلزم العيب وفيما فيها فلا بد من هذا العوض  
في هذا النوع من الامور **قوله الفصل الرابع** في الاعراض والنفع المتقوي الخالي  
من تعظيم واجل ان لا يوجب علينا بحيث مساوية الامور الواجب عليه تعالى يجب  
ان يترك حيث يختار المصلح مع العوض واختلاف العبد لله في العوض عن الامور  
الصلاة عن غير عاقلة كالتباعد فيفسد او غير على الله تعالى لا يمكن  
وجعل فيه مبدلا الى الامور ولم يحل له عولا راجعا عن وجه العوض  
عليه نعم وقد هب اخرون على المومن لقوله عليه بنصف الجاهل  
القفا والانتصاف انما يكون باخذ العوض من الجاهل وذهب اخرون الى سقوط  
العوض لقوله صلوات الله على نبيه وآله اوجب هذا خبر واحد مع قوله  
الناويل فان الانتصاف اعم من ان يكون باخذ العوض من الجاهل او غيره وقوله  
خرج التجار اجار معناه لم يخرج به فصار في قول بوجوبه فان العوض  
غير القصاص وهو واجب والامر بالظلم **اقول** لما ذكرنا حتى الامور المنبذة  
مع تعويض العوض الزايد وجب عليه الرجوع عن العوض وحكامه من الجاهل  
لان الحق عن الشيء يتصور في النفع حسن للنقص والعوض والثواب  
وقوله المتقوي يخرج بالنقص وقوله الخالي من تعظيم واجل ان يخرج عند الثواب  
ثم العوض اما واحد علينا او على الله تعالى والاول محال لا يكون زائدا ولا ناقسا  
بل مساويا للامور الثاني محال في حد ذاته بخلاف العوض الذي لا يملكه ولا



لكان قبيحا مذكورا من الغائب قول ما خلف العدل الى الغرض اقول  
 اخلاص اهل العدل في العوض عن الالم الصادر عن العاقل من الحيوان  
 كسباع الوحش ونبات الطير والهوام على اربعة اقوال قد ذهب بعضهم الى ان  
 العوض على الله سبحانه مطلقا ويعزى هذا القول الى النبي صلى الله عليه وآله وقال قاضي  
 القضاة ان كان الحيوان ملحقا الى الابلام كان العوض عليه وان لم يكن ملحقا  
 كان العوض على الحيوان وقال آخرون ان العوض على فاعل الالم وهو قول  
 الحلبي عن النبي صلى الله عليه وآله ايضا وذهب آخرون الى ان العوض عن فاعل الله  
 ولا على الحيوان واحتج الاولون بانهم امكنه وجعل فيه ميلا طبيعيا  
 لا الابلام ولم يخلق لهما عقلا زاهيا او لم يخلق شيئا من ذلك فكان ذلك  
 منزلا لا عزا فلو لا تكلفه مع العوض لفتح منه ذلك احق القاضي بان التمس  
 لا ينفع ان قال العوض من الفاعل الى والا لوجب عوض الفاعل صاحب  
 الشئ بخلاف الالهي المتضمن لاستناد الفعل في الحقيقة الى الملقى وانما  
 نحن ندعيه دون الملقى واحتج من قال ان العوض على فاعل الالم بقوله  
 علم ان الله ينصف للبهائم من القربا والاصبا لما يكون باخذ العوض  
 الحاي الى الخلع عليه واحتج من ثنى العوض بقوله عليه خرج العجا  
 حباري خرج الحيوان بالغير العاقل مجبور الى العوض له واختار من  
 الاول واجاز عن الحق ما قبله ما عدا الثاني فالفرق بين القائل  
 بمسح عن العنق وعنه اعتقاد عقل متعذر عن الاقتدار عليه فلهذا لم  
 نقل بوجوب العوض عما ساع الشئ بخلاف السبع وكذا دعا الوجه الاخر  
 فان

لا يكره ان يكون العوض على الله تعالى  
 او على الحيوان  
 او على الفاعل  
 او على الملقى  
 او على الله تعالى

فان كل واحد من هذين الخبرين واحد غير متواتر فلا يكون حجة  
 في هذه المسئلة الى العلم بها لکنها قايلا ان لنا اول اما الاول فلان  
 الانتقام الى ان لا يتم من ان يكون اخذ العوض منه او فرغ منه بان ينصف الله  
 عليه ويدفعه الى المستنصف كما ان السداد اعلم ما انما في عينه يقال  
 وانصف من عند المطالم مع ان يحتمل الجواز تشييد الظالم بتمكين  
 الظالم بالظلم والمطالم بالظلم لضعفه واما الثاني فان يقول عليه السلام  
 حرم العجا احاد انتقاما القصاص ولا حيث قصاص في القصاص الى  
 يتكلم في العوض قوله ونحن نقول بوجوبه اي بما يوجد هذا الخبر  
 انما نقول ان العوض على الله تعالى واجب وهو القصاص وهو  
 والالوم الظلم **وهو** الامامية والاعتداد الى ان العوض على الله  
 حان فاما الثاني والربيل عليه انه لو لا ذلك كان ظالما وهو متبع  
 فيتحل صدق منه مع كما تقدم **وهو** الخور ان يكر للبدن من الظلم  
 من لا عزم له في الحال يوازي فعله حوز ابو قائم والشيخ واختلفوا في جواز  
 البيع خروج من الدين بالبيع عوضا عن فضل الله مع الظلم  
 بالعرض ويدفعه الى المطالم وقد ابرهنا في واحد التيقن ان  
 الاصبا واحدا فلا تعلق بالفضل الحاي برقا لا ان التبر المرحي ربه  
 لله الاصبا واحدا والفضل والنتفيع حايان فلا تعلق  
 للواحد بها **وهذا** يفرع عما وجدنا في الاصبا واختلف العدل  
 انه هل يجوز ان يكر للبدن المطالم من الظلم مع ولا عزم في الحال

المراد  
 بل ينال

لم



بوازي فجوز البليغ ابو قاسم ومنع السيد المرتضى احتياجه من المنع  
واحد ان يكون للطالب القاهر اعراض بوازي ظلمه الوصل الى كل واحد وهذا  
ضعيف فانه لا اشتداد في ان يحصل له الا لام الى بوعلم الله سبحانه به  
ايضا كونه نوازي بفعول من الظلم اختلافه فلا يلحق بغيره  
من الدنيا ولا من الدنيا يستغل الله تعالى عليه وقال ابو قاسم لا يصح ذلك  
لان العسل جاز في جوار الا يقع والعوض واجب الوقوع ولو علق به الجازان  
لا يقع فلا يكون واجبا ووجب التفتيش في الدنيا الى ان يوجد من العوض  
وقال السيد المرتضى التفتيش ايضا جائز ولا ينقض واجب فلا تقاوى عليه  
**ولله الحمد** في الارزاق والاحبال والاشجار الرزق عند العبد لها  
مع الانتفاع به لم يكن لاحد منع المنتفع منه لان منع امر بالاقبال من الرزق  
ولا بأس بالحرام وعند الاشعرى الرزق ما اصله الحرام عند رزق وجوب  
طلبه لانه يندفع الضرر ليعول مع وانتشر في الارض واستباح من فضل الله  
وعبد ذلك من الايات **اولها** هي ان لا يورث في حقها الرزق وقد  
اختلف النازح في تقييده فذهب العبد الى ان يمنع الانتفاع به ولم يكن  
الحد من الانتفاع به منه وهو مشترك من الانتفاع بالمال والولد والجاه  
وغير ذلك فوجب التحديد وهو قولنا المصنوع مع الانتفاع به  
اذا بدلت ما مع عقلا وشرعا يلحق عند الحرام كانه مع امر بالانتفاع  
حين قالوا اسقوا هذا رقتاكم ويكون امر بالانتفاع فيه فيجب ان يكون  
حلالا ولا لا كان امر بالانتفاع الحرام وهو حرام والله بر تعالى

لا بأس بالحرام وقالت لا مناعى الرزق ما اكل شوا كان حلالا او حراما  
والسنة الثانية بجوار طلبه وقد اختلف النازح في ذلك فذهب من راعى  
العلم الى جواز وخالف فيه بعض الصوفية حيث قال لا يجوز طلبه الا في  
الحرام بالحلال بحيث لا يثير وما قد استدل بحال الصدقة فيجب  
الغنى دفع ما يفي به الى الفقر بحيث يصير فقيرا يحل له اخذ الاموال التي  
بالحرام ولا يفي ذلك مساعد للظالمين ومساعد الظالم حرام والحق الاول  
اعني جواز طلبه واخذاه المصنف واستدل عليه بانه لا يندفع الضرر لا  
به فان قلنا دفع الضرر واجب فاذا لم يكن الا به كان طلبه واجبا  
لا جازا قلت اما بحيث ان لو لم يحصل بدون الطالب مع ان جوار الطلب  
لا ينافي وجوبه واعول مع وانتشر في الارض واستباح من فضل الله  
ذلك من الايات **اولها** هي ان لا يورث في حقها الرزق وقد  
اختلف النازح في تقييده فذهب العبد الى ان يمنع الانتفاع به ولم يكن  
الحد من الانتفاع به منه وهو مشترك من الانتفاع بالمال والولد والجاه  
وغير ذلك فوجب التحديد وهو قولنا المصنوع مع الانتفاع به  
اذا بدلت ما مع عقلا وشرعا يلحق عند الحرام كانه مع امر بالانتفاع  
حين قالوا اسقوا هذا رقتاكم ويكون امر بالانتفاع فيه فيجب ان يكون  
حلالا ولا لا كان امر بالانتفاع الحرام وهو حرام والله بر تعالى

١٢







التي هو الانسبا المحبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر والجملة  
الى بعد بل هي واجبة خلاف لا تعين كاد اجتماع غنطه الشرايع وانما  
نور موت من غير موت من الله تعالى دون غير عدم الاولوية  
الشريعة لا بد لها من تولى متميز عن نوع من الظاهر معانيه وان  
التكاليف المتبعة في واجب لكونها الطائفة العقلية فانما علم ان المواظبة  
على فعل المتكليف المتبعة في فعل التكليف العقلي واللفظ واجب  
على ما تقدم ولا ان العلم بالحق واداءه واداءه واداءه واداءه واداءه  
في الطائفة التكليفية واللفظ واجب **اول** لما فرغ من استاذ ذائقه وصفا  
شرع في النبوة وعرف النبي اذ لا الحث عن النبي مشهور بتصوره وعرفه  
بانه الانسبا المحبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر قوله الانسبا  
المحبر جنس شامل للنبي وغيره وخرج به الملك وقوله عن الله تعالى يخرج الاجل  
المحبر عن غيره وقوله بغير واسطة احد من البشر يخرج المحبر عن الله تعالى  
بواسطة النبي عليه السلام كالعلماء والعلماء والمحبر عن غيره بواسطة البشر  
الذي هو النبي عليه السلام وحسن بغيره لا ينافي من المتكلمين كافر  
وجميع ارباب الملك وجميع الفلاس في اجابته واحتند ومنعت البراهمة  
لم القايلون عن البعد اخافوا في وجوب البعد فذهبوا الى ان  
في الله تعالى شيء وقالت المعتزلة والامامية انها واجبة لاحتقان  
المصنف واستدلاله على بليلين احدهما على طريق الحكما والآخر على طريق  
التكثير اما الاول فغيره ان نقول لا اشكال في النوع الا ان في خلقه

من الجملة فانه يحتاج الى امور كثيرة في معاشه لا يتم نظامه الا بهما كذا في الله تعالى  
والتكثير له ولم يولد وهو باقر عن فعل الشريعة الاشياء المذكورة بتقدير يحتاج  
الى جملة يتجاوز وتوثر كونها تحصل باحتياجها الى ان يصنع كل واحد  
للاخر شيئا كالحداد والخطا مثلا فان الحداد يصنع لدا التقطع بها الخطب  
والخطا لاسد تحطبت بتعينه على انطباع الحديد منه فاذا ان استبان مديح الجمع  
يغني عنه يحتاج في تعين الى اجتماع يودي الى اصل حاله واجتماع الناس على  
التعاون ولا ينظم الا اذا كان بينهم تعامل وعمل لان الغلب من جود في انطباع  
النبي لا يعمل واحد يزيد العمل فغنيته شهوده ومراة دون الاخر ويرى حقيقة ما له  
ويطمان ما عليه واستنباطه على الاخر يودي ذلك الى الهرج والمخالفه والمناد  
ويحل الامر الاجتماعي حينئذ انما اذا كان هناك معاملته وعدل متفق عليها  
يرجعون اليها عند منازعتهم ومخالفتهم لكون ذلك فاذن لا ينسبها الى الله  
والعدل لا يتناول المحرمات العبر بمصويرة الا اذا كانت لها قوانين كلية  
الشرع فاذن لا بد من شرع من تفادى في الله تعالى دون غير عدم الاولوية او لا ما  
ان لا تالم الاولوية اذا لم ينفك من عند الشرع واذا كان ذلك النسخ هو الحق  
اولي من غيره عند او حسن تدبير وتلك الشريعة لا بد لها من تولى عدم  
استعداد الكل للكل لانه لا يمكن ان يكون متبرعا عن غيره بل هو من عند  
الله تعالى في اقواله والتريعة حديد متوقفة على الدعوى وهي واجبة  
وقاية فوق عليه الواجب فالقضية واجبة واما الثاني فلا في التكليف  
التكاليف على من يتبعه كالصلاة والصيام وغيرهما وعقله كونه



اللزج ومكر المنع ورد الوعد والتكاليف الشرعية واجبة لانها الظا  
 في التكليف العقلي اي معرفة اليها واللطف واجب على الله في التكليف  
 الشرعية واجبة اما الصوري فلا يعرف بالضرورة ان لا يكون اذ اواطت  
 الصواب مشاكلا فانها تحمل على ان تعرف صفا للشرع ليعلم ان عباد الله  
 لا يجهلون كما لا يكون في قدر من ان لا تثبت ان التكليف الشرعية واجبة  
 ولا يصح العلم بها الا من جهة الرسول قبل ان يعلم بها متوقف على البعث  
 وكل ما يتوقف الواجب عليه فهو واجب فالعبد واجب فان قيل معرفة الله  
 مقدمة على وجوب الرسالة المتقدمة على التكليف الشرعية فلا تكون لها  
 فيها اقلنا معرفة الله تعالى من حيث انه وجود متقدم والتكاليف الشرعية  
 لطيفة معقولة من حيث ان العلم قد حجب عن ذلك من الصلوات والقبول والالتفات  
 او يقول معرفة الله مع متقدم طوعا ولا يلزم من ذلك التقدم تحت العلم  
 ان كان من الجار ان يكون انسان موقفا في المعاد والعقلية او يقول المراكمة  
 بالتكاليف الشرعية ما عدا الرسول والتكاليف العقلية ما عدا العقل فقولنا حجب  
 الشئ لطف معناه ان الرسول لطف في ايقاع ما اورد العقل من الرسول اذ  
 امرنا امرين العقل ايضا كذا الذي ذكرنا في ذلك الذي ذكرناه في شئ من  
 حيث انه من العقل والامر بالرسول يكون مقربا الى ايقاعه في ذلك لطفاف  
 الثالث ان العلم بالتقوى والعقائد واما اللطف لان المكافاة اعم دوام  
 الثواب على الطاعة والعقائد كما يكون علمه هذا مقربا الى فعل الطاعات  
 ومبعدا عن تركها في لطفنا واللطف واجب على من كما تقدم فيكون

لطفنا مع الله تعالى من حيث انه وجود متقدم والتكاليف الشرعية  
 لطيفة معقولة من حيث ان العلم قد حجب عن ذلك من الصلوات والقبول والالتفات

امر به الامر الحسن  
 وعقبتا من حيث  
 امر به

العلم

العام بالثواب والعقائد واما ما واجب وهو لا يحصل الا من النبي عليه السلام  
 كما ينبغي في الوعد والوعيد والالتزام الواجب به فهو واجب والعبد واجبة  
**هولاء التكاليف** وجوب العصية لولا ان يكون معصوما لم تقصر الغرض  
 والتالي ما طلق فالعبد مثله بيان الشرط ان يذ ان فعل معصية قاما  
 ان يذبح وهو قبيح لا يقع التكليف واما ان لا يذبح فذبح في اية العبد  
 وهو وجوب ان يعلم لان مع وقوع المعصية منه يجب الانتكاس عليه ونقطة  
 محالة من القائل لا يضار الى ما امر به وينهى عنه والحاد ان لا يودي بغير ما  
 امر به اذ لا يفرق الوعد بينا الشئ لحيوان من حيث ومن هذا علم ان لا يجوز  
 ان يقع منه الصغار عدا ولا تنهوا ولا غلطا في التاويل فيجب ان يكون  
 من هاهنا في الامن اول غموا الى آخره وان يكون من هاهنا  
 حذارة الاما في الاما في لا يقع التفرقة فقط فائدة البعث  
 ولا يجوز الشئ عليه من التاويل في الشرع ومن ذلك **هولاء** لما عرفت  
 النبي ومن وجوب بعثه في الاية ذكر ما في من اللطف فيها العصية  
 وهي لطف بفعله للتعلم بالنبى عليه السلام ليعتد به ليعتد من حصول اللطف  
 فعل المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليه ما بالنظر الى ذاته  
 الناتج جعل المعصوم عمتان من المعصية وهو خطأ والام يتحقق  
 الثواب فاذا في الحق في المعصوم على الاختيار فاذا وصل له ملكه ما نفع  
 من الغنى والافرام على العلي وانصا الى تلك الملكة العلم بما في الطا  
 من الشجاعة وفي المعصية من الشقاء مع خوفه الواحدة على ترك

من ان ان احسن  
 على الشئ ما في الشئ  
 وهو ان لا يكون الشئ في الشئ  
 قد يكون الشئ في الشئ  
 من ان لا يكون الشئ في الشئ

عد



الاولى والفعل المنع قد تكلمت شرابطا العصمة اذ عرفت هذا فنقول  
 افعال لا يتبين لا تحاكم من ريعا حدها الاعتقاد الذي هي ثانيا الفعل  
 الصادر عنهم من الافعال الدينية وثالثها بتلخيص الاحكام ونقول الرابع  
 ورابعها الافعال المتعلقة بهم في الدنيا والقيامة الاول نوع العقول على  
 امتناع الخطا فيه فخالفت ذلك الخواص حيث حوزوا اللزوم الاستا واما الثاني  
 فقد اختلف الناس فيه فجز بعضهم صدور الكبار واخر من معوانه وجوزوا  
 الصغار واما الامامية فنعموا القيمان معا عند موافق اليوم وبعد  
 بل من اول الامر الى اخره واما الثالث فنقول انهم يجمع الخط في عمده  
 وهو واما الرابع فقد حوزوا اكثر الناس انهم علمهم فيه ومنعوا الامامية والدليل  
 على وجوب العصمة وجوب الاول انه لو جاز على الشوا الخطا لزم نقض  
 العوض من البقية والتالي باطل في المقدم مثله بيان الملائكة انما اذ كان  
 فعل العصمة منه حائجا فيفسده واقعا اذ الماكن هو الذي يلزم فرض وقوعه  
 محال حينئذ اما ان يمنع في تلك العصمة ولا والاول محال لا يمنع فلا يقع  
 التكليف منه بعد السليبيات عدم وجوب ابتداء فائدة البقية  
 فائدة ما لا يتقاع فيلزم نقض الغرض واما بطلان الثاني فظاهر لا بد من تميز  
 الحق عن غيره من اوجه التبع لا بطلان ذلك فيصح فلا يصدر منه نوع الثاني  
 ان منع وقوع العصمة من غير الانكار عليه العموم وجوب النهي عن التكرار في كل  
 من القلوب فلا يضار الى ما يميزه وينهى عنه فبذلك البقية وذلك مستلزم في  
 الغرض ايضا الثالث انه لو جاز على العصمة لجاز ان يردى بعض الامور بالحق

ان

ان يكون للشيء على قدامه ما اذ ان هذا الشرع منعه ولو لم يكن  
 الوثوق ببقاء الشرع فظهر فلا ضيقا له ان لا يجوز ان يقع من صفة ولا كبرى  
 لا عدل ولا شهوة ولا خطأ في التناول بل هو صفة الامامية وذهبوا الى  
 انه يجب ان يكون منزها عن كونه الاما ذلك من او اعين الى اخره والاشقة  
 مما يحل من القلوب فتبلغ فائدة بعثته وحب ان يكون منزها عنه كما  
 وعمر الاممات لا يخلو لك متقربا من تباعد والابتعاد من محبة العلاء  
 فيجب تميزه عن غيره فلا يجوز حينئذ ان يكون في ابياته وامماته  
 كافر ولا متدع وحب ان يكون منزها ايضا عن المباح القاذورات في تعظم  
 نحو الاكل على الطريق ولا يجوز عليه الشهوة في الشرع ولا في غير امتاني  
 غير الشرع فلا يمتنع عنه وان في الشرع فلا يمتنع لو لم يمنع عليه الشرع  
 فجاز ان يشوا عزاد البعض ما يبادر به فلا يحصل الغرض من البقية وهو محال  
**رابعها الثالث** طريق معرفته وهو خلق المعجزة عقيب الدعوى  
 والمعجزة هو الايمان بالحق والحقى مطابقا للدعوى فان تيان بالمعجزة  
 العلاء مساوون الشوق والعدم اما الشوق فقلوب العصاة حية واشقا  
 القوم اما العدم فلنوع العاد من جعل الكثرة في الشرع كنع الغرض عن الايمان  
 مثل اقرا الغرض والفعل الحرف للوادة قد يكون مقدر في حشر كحق  
 الحق وقد يكون معناه كقاع مدينة وكلها مع **اول** المعجزة التي تشر  
 على وجوب البقية والعصمة شرع في بيان كونه معرفته واما في طريقه فحصلوا  
 من حاف المعجزة هو الايمان بالحق والحقى مطابقا للدعوى المعجزة بالحق

ابقاء  
 على افعالهم التي هي من جنس  
 من الامور التي هي من جنس  
 من الامور التي هي من جنس











ذلك فثبت انهم لما قل ما يريدون ذلك فثبت فيها ذهب المانع وشهد  
 الرب بالرسالة ان زهرا ما وثق ما يروى عن عماله فجاءه ذئب فخذ شاة منها  
 فتبعه حتى قال له الذي اتيت من اخذ شاة وهذا محمد بن عوالي الى الحق فلا  
 تجيبني الى الذي اسلمه وكان يدعي مكلم الرب وعبد لك من العجائز  
 التي تولى عنه عليه وروى انما التي تجوز كما هو مذكور في مكانة هذه الوقائع  
 الحريصة وان كان كل واحد منها عبر متوار الا ان القدر المشترك بينهما منوات  
 واما ان كل من ظهر على يد الموحى دعوى النبوة بكونه نبيا حقا فلا ان الموحى فعل  
 للنبوة وهو لا يفعل القبح كما تقدم فلو لم يكن التحصيل الذي ظهر عن الصادق كادبا  
 والمجرى مصرو له وتصدى بالطراب فيجب فكون فعل المجرى حقا تعالى للدرع ذلك  
 وانصافا لعلم به ضروري فانه لو ادعى شخص في حضرة بعض الملوك ان له كسبا  
 ذلك الملك وشركه قال ان صدق في الملك هذا الوقت وفي غيره من الاوقات  
 العجيب يعمل فعلا معينا ماله لجزع عادي في فعله فانه متى فعله اضطر الحاضرون  
 الى تصديق ذلك النبي عليه السلام فكون حقا وهو المطلوب  
 احتجاج اليهود ببيان الشك باطل لان المطلوب ان كان مصلحا لاحتجالات  
 موسى والاحتجالات الامرية وبان موسى عليه السلام فسلكوا باللبس انما وبان  
 موسى عليه السلام بين دوام شرع الاحتجالات حتى وان بين انقطاعه من جهة فلو ان  
 لم يثبت الكثرة من غير المصالح باطل لان الاوقات مختلفة في المصالح فجاز الشك لتغير  
 المصالح ومول موسى عليه السلام باللبس انما في معلوم والوارع انقطع لان الضرر  
 في اليهود الامر من انما لفظ التاميد لا ياتي في الشك لورده في التوراة في ادراك  
 احكام منسوخة عنهم وبان لا انقطاع لم يقل لا انقطاع توارى هم

كان

فروع من الاشارة الى نبوة محمد عليه السلام في ما يخرج من اليهود انهم الذين  
 على ابطال النبوة التي علموا وقد احتجوا بحدوثهم الذين جميع الاوقات ان الشك  
 باطل فثبت محمد بن عبد الله عن تاسيد والملازم من ظاهره وبان المقدم ان المأمور  
 به ان كان ثبتا المصلحة لاحتجالات النبي عشره والاحتجالات الامر بالثاني  
 قالوا ان موسى قال موسى عليه السلام ما باليت اراكم لا تدينون على ادوام شرعيه  
 الثالث ان موسى علموا ما ان يكون قد سار دوام شرعيه او انقطاعه  
 اوله من شانهما والثاني والثالث باطل فثبت الاول ما باطلان الثاني  
 فلا بد لو بين انقطاع شرعيه او بطلان لا بد مما ينفرد الواجب على فقلده واما  
 بطلان الثالث فلا بد من ان لا تقوم شرعيه بالبن الواحد لان الاول لا يقع  
 الا طبعه الفعل فاذا وقع حوى من حريه حصل المطلوب لو حوذه في ضمن  
 ذلك الجزئي فتارة يدل على انصاف في التحليل في امره من له وهو الادوام  
 وتصلح الشك والجواب عن الاول انما حيا رايه من المصلحة فتوارى حديد  
 سئل تحية فلما لا انتم ذلك انما يكون في ذلك ان كان مصلحا بالثبوت  
 الى جميع الأشخاص وفي جميع الاوقات وهو ممنوع فانه حار ان ينسخه بالثبوت  
 الى البعض دون البعض وفي دوام وقت كالعدا فانه يكون ملابيا لبعض  
 المرصودون بعض في دوامه وانما اذا سار الافعال خالف المصلحة والمفسدة  
 بحال خلاف الأشخاص والامر في الاحتجالات في الشك بتعدد عن الثاني ياتي من الجزر  
 ودعوى توارى باطله التي نصرت انصافهم الامر في فلا يجوز توارى هم  
 سئل ان التاميد لا ياتي في الشك لورده في التوراة في ان كان منسوخا



عندهم فان قد ورد في التوراة ان العبد يخدم الرب انما يخدمه في موضع  
احد امه يخدمه في موضعين ثم يقولون في الثالث لحيار ان يزل انقطاع شجرة  
واما لم يقولوا ان يزل انقطاع توارهم **قوله في الخامس** الانبياء اشرف  
من الملائكة لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال  
عمران علي العالمين ولانهم بعدوا عن الله في معارضة القوي الشهوة لهم  
احتجت العزلة بقوامها انها كمار بها عن هذه الشهوة الا ان يكونا ملائكة وقوله  
ان يستكف المنيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون والجواب ان المراد  
ان لا يكونا ملائكة لا اعتدائهم ولا تفضل الملائكة وقت مخاطبة الملائكة لا يفيض  
تفضيلهم وقت الاحتناء وذكر الملائكة عقب المسيح لا يدرى على اهم افضل لان  
بعضهم ذهب الى ان المسيح ابن الله وبعضهم ذهب الى ان الملائكة بنات الله  
فخرج عنهم الاستسكاك عن العزلة **قوله** احتناء المتكلمون ذلك قد ذهب  
الامام من وجهه من الاشاعرة الى ان الانبياء عليهم السلام اشرف من الملائكة  
وقالت المعتزلة ان الملائكة اشرف واحتجت الامامية من وجهين الاول قولهم ان  
الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران علي العالمين جميعا  
واللام فيه لا يستغراق فيه كل عالم الانس وعالم الجن والملايك وغيرهم ولا يقال  
الاية تدل على افضلية المخصوص بالذکر اذ لا يقال بافضلية البعض الثاني ان الانبياء  
عليهم السلام بعدوا عن الله وبعدون مع كثرة الصوارف ومعارضة القوي الشهوة  
والاحتناء والترك والتجاع وغيرها وليس للملائكة شيء من ذلك فكون طاعة الله  
ان فكون افضل لقوله عليه افضل الاعمال احدها اي اشقتها واحتجت  
المعتزلة

المعتزلة على مذهبهم بوجهين الاول ان الميزر عبد آدم عليه في اصل النسخ  
رحا حصول الملازمة له حيث قال فانها كما في كلام هذه النسخ الا ان  
تكون ملازمة فيكون ناس الخلاقين اي لو اكتمل حصل كما هو من المقتضين  
فيها كما في هذه حصول الملازمة وهذا يدل على ان الملازمة عامرة  
من الايمان هذا اذا اخذ او فاضله وانما اذا اخذت اصله فلا  
عكس لا استدلال على اثر فيه الملازمة لدلائلها حنيفة على ان هذه  
المرتبة مع الشرف واما على اثر فيه كل واحد على الاخر فلا الثاني  
مواقع ان يستلزم المسيح ان يكون عبد الله ولا الملازمة المقبول  
ووجه الاستدلال بانه عز وجل انهم اذا ارادوا تعظيم شخص تقدموا  
احترام من هو ادنى مرتبة ثم يركضون احق ام من هو اعلى مرتبة  
كما يقولون فلان الوزير اراد قولنا السلطان الذي هو اعلى من  
الاراد قوله فذلك الله تعالى اذا كان تعظيم توفيق الاستك  
على عبيد عبادته لم عن الملازمة فرب حنيفة على ما قلناه انهم اعلى  
مرتبة والحوار عن الاول المراد فانها كما اذا اراد ان يشبه  
بالملازمة عدم الاعتقاد فيكون محذور فيحصل لجمال الكمالات التوفيق  
وكرهه ان يكونا من الخلق المحذور فيحصل لجمال الكمالات الدنيا  
وقوله ما صح مما اراد حصوله كما وانا اذ لم اع ما حصل لهما







والمتبع فلا يجوز حينئذ **يقول** اللطف لما يجب إذا لم يعم عن مقامه **مقام**  
 معام غير مقامه قال في حق فلم قلتم ان الامام من قبل القسم الاول **ادقول** اما حب اللطف اذا  
 لم يشمل على وجهه فلم قلتم لا يجوز ان يقال الامام على وجهه فيجب ان يتحقق تدوير الامام  
 انما يكون لطفًا اذا كان الامام ظاهرًا مستوسط اليد ليحصل منه منفعة الامام وهو  
 الارحار عن المعاصي اما مع عنده الامام وان كان في يد غيره فلا يشق الفايده انما  
 قول النجاشي العقل في جميع الاوضاع والامر من ان يصب الروي في حق نظامهم بذلك  
 على ان يتواطى في اخرى سوى الامام ووجه الفقه معلوم من محضه لانما يكون ناجها  
 ولا بد وان يكون معلوم من الامام تكليف لا يطاق ولا شيء من الوجوه **مقام** الامام  
 والفقيه من جوده وان كان الامام على لا يجوز ظهوره في كل وقت لطف وهو المكلف  
**اقول** لما ذكره في عا وجوب الامام على التدبير لخدمته لا اعتراض عليها فمع الكبري  
 اوله وان لترتيب الحق مقتضى منع الصغرى او كونه الكبري ونحوه **ان يقال**  
 لا يستلزم ان يصل لطفه لغيره بل اللطف الواجب هو الذي غير لا يتوقف مقامه فلم  
 يجوز ان يكون الامام لطفًا يجوز قيامه في مقامه بخلافه لا يجب للوجوب بل  
 الواحد ان يكون احدهما او يقول اما حب اللطف اذا كان ظاهرا من جميع جهات **الوجه**  
 فان الفعل المشفك شاع عن كون وان اشتمل على صاحب كثيره يحتاج صوره فلهذا  
 فلا طمان لذلك ولم لا يجوز ان يكون الامام وان كان لطفًا الا انما قد اشتمل  
 على نوع مقتضى خفيه علينا والدينا على هذا التدبير لتحمل الجرم بوجوبها على  
 ونحوه مع الصغرى انما لا يتم ان الامام لطفًا مطلقًا وانما يكون لطفًا اذا كان الامام  
 ظاهرًا مستوسط اليد فان الفايده التي تحصل من الامام وهو الارحار عن المعاصي  
 وهو الدواعي على الطاعة اما تحصل اذا كان ظاهرًا مستوسط اليد اما مستوسط

خافوا ان يكون لطفًا وذلك ظاهر والجواب عن الاول ان النجاشي العقل في جميع  
 الامتناع والامر من ان يصب الروي في حق نظامهم وضبط امورهم بذلك  
 عام عند قيام الغير والا لكانوا بالبحر واليه ايضا ونحوه **عن الثاني**  
 ان المتأخر معدود في الامام قد مرها بها عنها ولا بد وان يكون قد عرفنا **مقامه**  
 بها ولا الزم تكليفه لا يطاق والامامه خالصة عن الثالث ان الامام لطف  
 مطلقا اما اذا كان مستوسط اليد واما اذا لم يكن كذلك ايضا لان التكليف في **نظامهم**  
 كان عالمًا بوجود الامام بخلافه متى ظهر من غير المعاصي وبما فيه عليها **مقامه**  
 على الطاعة لخدمته عليها فبما كان المكلف حديدًا الى الطاعة اقرب من العصبية **بعد**  
 فكان الامامة لطفًا **قوله البحث الثاني** في مقام الامام بحيث يكون مقتضى **بل مقابلة**  
 والا لزم التسلط والتالي اطلق فالتقدم منه ما بالمتقدم من العلم المقصود **لوجوب**  
 نصب الامام حوار الخطا على المكلف فلو كان عليه الخط الوحد امتحاره الى  
 امام آخر لكان لطفًا والامام ايضا وتيسر له انه الحافظ للشرع لقصور  
 الطمان والشرع عن تفاصيل الاحكام والاجماع لا بد من دليل اخر اضدونه  
 غير دليل ولا عا فان تسليم القول في الذين تجرد عنهم الشهرة والامكان فمع الاشتغال  
 فيما بين العقلاء ولا يحيط بالاحكام اذا تفرقت في مختلف فيها والقبائل **مقامه**  
 اما اوله فلا بد بعد النظر الذي قد تلخى غالبًا واما ثانياً فلا بد من شرع  
 على جمع المختلوا وروى المتماثل وحيد لا يتم القياس والبراهن الاصلية **مقامه**  
 جميع الاحكام ولو جار عليها الخط المبرر حفظ الشرع **اقول** لما مر ان  
 نصب الامام واجبه على الله مع ان لا ان يبين صوته علوي وهو متورع منها

والامام



انه عليه يجب ان يكون معصوما وقد تقدم معنى المعصية في ذكر صفات النبي عليه  
وقد استدل المصنف رحمه الله بوجهين الاول انه لو لم يكن معصوما  
لزم اثبات ما لا ينبغي من الابعاد والتأني بطلان المقدم مثله بيان  
الشرطية ان الامام انما وجب لكونه لطفا للمكافاة الى امر عليهم الى خطا  
والامام مكلف فلو جاز عليه الخط الاجتناع الى لطو آخر وهو امام  
آخر وجب بتقل الكلام اليه ونقول فيه مما قلنا في الاول بل هو الثاني  
المذكور واما بطلان الثاني فظاهر الثاني ان الامام حافظ للشرع فيجب  
ولما ان يكون معصوما اما الضعيف فلما مكافؤ بالضرورة فلا بد من حفظ  
مخفظ الشرع ولو صلح اليه والحافظ للشرع اما ان يكون هو القرائن  
الشبهة او الاجماع او القياس او البراء الاصلية اما القرائن والشبهة فلا يصلح  
لحفظ الشرع اما او لا فبالاجماع انما انما فاعدم لحاطتها بجميع الاحكام  
الحجية والثالث ايضا باطل والاول الدور وببطلان الاجماع انما يكون حافظا  
للشرع اذ اعلمنا انه محرم جسد وعلمنا بكونه محراما ان يكون عقليا او نقليا  
والاول باطل والآخر ان يكون كل اجماع حجة في اجماع اليهود والنصارى يكون حجة  
حسد وهو محال فلم يبق الا ان يكون نقليا وهو قولهم ومن يدع غير شيعي القائل  
والامر العقلية وقوله عليه لا تجتمع امة على الخط او الغي ذلك من ادلة العقلية ينظر اليها  
الفتح والتحصيل فحسد ادلة الاجماع انما تنجز العلم اذ اعلم في النسخ والتحصيل  
لها وذلك التي غير معلوم بالضرورة بل انما نؤمن ان نقول لو وجد لواصل وانما  
يتم هذا اذا ثبت ان الامام لم يخل بتقليد من الشرايع وانما يعلم ذلك اذ اعلمنا  
ان الامم معصومون فلو استدل لنا على عصمتهم بالنقل لزم الدور وايضا فبالاجماع

الذي

لا يصح الا اذا كان هناك دليل يستدل به اهل الحل والعقد كلهم على ثبوت حكم  
ويجوز عليه وبعضهم يدعي بعضهم محار من مجازات القرآن او ايمان والكل  
بامر واحد او امور مختلفة فيجب عليهم غلبة المنزلة والاولى القول به  
في الدين تجرد الشبهة ومثل هذا الاجماع حكم محال لا يستحال التناقض يكون  
كل حكم دليل فاطع يستدل به الكل والبعض لا مشاع الاشتراك بين العقلاء في  
الامان بان لكل امان واجبة او امانات مختلفة فيجب لهم غلبة الفقيه  
بامر واحد فيكونون مشتركين فيها وفيما هي محل منها وايضا فبالامان  
لا تكون دليل الا على حكم لا يكون مغاضا فلا يشمل الاحكام كلها اذ اكثر  
مختلف واما القياس فليس يحجج بامان او لا فلا ينفذ المنزلة الذي قد  
يجلي غلبا واما انما انما انما انما القياس لا يجوز الا في صورة يكون فيها اثبات  
متماثلة مجتمعة حكم صحيحة فيجمع بينهما في حكم اخر شرعا كبر ما يتبع بين  
المختلفات ويثبت من المتماثلات اما الاول فكما في الجامع والبق  
مثلا فلا نهما مختلفان بحسب الحقيقة وقد يجمع بينهما في وجوب الصلوة  
واما انما اليوم العبد وما قبله وما بعده فانها متماثلة في اليومية ومفارقة  
في وجوب صوم احدها وخرم من الاخر ونسب الثالث ولا يجوز ايضا التماثل  
بالبراء الاصلية بان يقال الاصل ان يكون الذم من يدعي تلك الاحكام  
لانها انفس في جميع الاحكام فلو لم يبق الا اسماء واما الكبرى فلا نه  
لو لم يكن معصوما لزم من ان لا يخطئ في الشرع عيات ونفوت اللطف  
بذلك لبقدر لا نه ثبت من قبل ان شرعيات الطائف **قوله** ويجب ان



يكون افضل من غير تعبد تقدم المفضول على الفاضل ولقولنا تعبد اخبر بهدي  
 الى الحق الحق ان يتبع امر لا يهدي الى الاثم ويهدي الى التوبه ذلك كونه  
 اذ هو وادع واستج وعلم والكرم والتجرب ان يكون منصوباً عليه لان  
 شرطنا فيه العصمة وهي من الامور الباطنة التي لا يطالع عليها الا الله  
 فيجب ان يتبع بالضر لا يتبع **بقول** الامام يجب ان يكون افضل من غيره  
 والدليل عليه انه لو لم يكن افضل لكان امساكاً او اقصر منه والاول  
 باطل لانه ليس احد مما يكون امساكاً ولا اقصر مما هو من العكس فيلزم  
 اما كونهما امساكاً وهو باطل لاجتماع اولي يكون واحداً منهما اماماً وذلك  
 باطل لبطان خلو الزمان من امام والتالي باطل اي القبح تقدم المفضول على  
 الفاضل فيما هو افضل منه عولاً وهو ضروري ونقلاً لقولنا تعبد اخبر بهدي  
 الى الحق الحق ان يتبع ويدخل في كونه تجرب ان يكون افضل كونه اذ هو وادع  
 واستج وعلم والكرم لانه لو كان في الامه احد افضل من غيره من الصفات  
 يلزم تقدم المفضول على الفاضل بالنسبة اليه في تلك الصفات وقوله تجرب  
 ان يكون منصوباً عليه لانه لا يمكن كلفون بالقباعه وقد شرطنا فيه العصمة  
 وهي من الامور الباطنة التي لا يطالع عليها غير الله تعالي فلو لم يكن النص لغيره  
 لزم تكليف حال ابطاق وفي قول المصنف بالضر لا يتبع نظر اذ لو جاز ان يتبع  
 لما باطن الجرح عليه كما في التايم عليه **لان** قولنا **التايم** في الامام بعد  
 رسول الله صلى الله عليه واله على ان يخطب عليه ويدل عليه وجه الاول الامام  
 محض ان يكون معصوماً عما ينهاه ولا شيء من الصحابة الذين ادعى لهم الامامة معصوم

نفس

ذلك

مقبول

مقبول ان يكون هو الامام والمقدم من اجماعه الثاني النقل المتواتر من الشيعة  
 خلفاً عن سلف ونقله المخالف ايضا ان النبي صا ومن عليه يامر بالمؤمنين ويمنه  
 خليفة بعده الثالث قوله تعبد اخبر بهدي ليكن الله ورسوله والذين آمنوا  
 الذين يعقون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم الغنى والاشد الان يتبع  
 على عمد ما احدهما ان لفظ الاما مقيد بالحد وهو متفق عليه بين اهل القدر  
**الثاني** ان لفظ الاول في هذا يراد بها الاولى بالتصريف وهو مشهور عند  
 اهل اللغة وتتملك العرف لقول صلوا ما امره فكلت نفسها بغير اذن  
 ولها فتكاحها باطل وقوله السطان اولي بالربيع وولي الدم وولي  
 الميت الثالث ان المراد بالدرس انوا بعض المؤمنين ايضا فهم بصيرة البيت  
 عامر لطل المؤمنين ولا نه لو كان الجمع كان الولي والمولى واحداً وهو  
 محال **الرابع** المراد بذلك بعض من هو على علو الاجتماع على انه هو الذي  
 تصدق بخاتمته حاله ركوعه فقلت الآية **بقول** لما عرف الامام وبين  
 وجوب نصبه على الله تعبد وما يجب ان يكون موضوعاً من الصفات  
 التي شرط في الامامه في تشييع الامام وتعيينه بعد الرسول عليه  
 والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه واله امير المؤمنين عاين الى طالع علو وال  
 عدا لك من وجه الاول ان الامام يجب ان يكون معصوماً وعلمه على طاع  
 ليس معصوم فغير علمه للبر بالامام فيجب ان يكون علياً اماماً وهو  
 المطلوب اما الصوري فتد عدم بيانها واما الكبرى فالاجماع الاول وان  
 الذي ادعى لهم الخلاف بعد النبي عليه غير علي هو ابو بكر والعباس ولا شك

ليل



في كونها كافرين ثم استلوا ذلك فيافي العصمة فلا يكونا معصومين واما  
 اما بيان انه اذا كان عبر علي بن ابي طالب وجبان يكون عليا اماما فلامنه  
 لودلك لخللا الاجماع عن الامامة وذلك باطل لان الاجماع حق الثاني  
 النقل المتواتر من الشيعة خلقا عن شيوخنا بصري علي بن ابي طالب وكونه  
 خليفة بعده ونقله الخواص ايضا للشيعة دعم انه غير متواتر الثالث قوله  
 تعالى اما وليكم الله ورسله والذين امنوا الذين يعقون الصلوة  
 ويؤتون الزكاة وهم راكعون والاستدلال بما يتوقف على قوله  
 الاول في لفظة انما بقدر الحصر وذلك من غير عند اهل اللغة الثانية  
 ان المراد بالولي هنا هو الاول بالبر في هذه المشورة هذا المعنى عند اهل  
 اللغة وتعمل في العرف لكونه عليا امرا ونكتتها في غير ذلك وليها  
 فتكلمها باطل لانها بطايع علي بن ابي طالب الذي ذكرناه في المصدق لقوله  
 المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض اي اصدقوا بعض وليس المراد  
 هنا المصدق لانها ليست مخصوصة بالمعصوم والاصل عدم مع آخر  
 نقلا لا لاثباته في غير ان يراد به ما ذكرناه في الباب **ان المراد من الوصي**  
 امير المؤمنين لا كلهم لو جهل الاول انه موصوف بمقتضى لبيته عامه  
 للكل الثاني انه لو كان الجميع لكان الولي والولي عليه واحد لان  
 التغيير الولي انما هو للمؤمنين ان هذا المعنى ثابت بالنسبة الى الجميع فكل فرد من افراد  
 المؤمنين يكون وليا اذا التقدر ذلك وقولي عليه لان من المؤمنين والولاية  
 بالنسبة اليهم فيانهم حينئذ يكون الولي والمولي واحدا وذلك محال  
 فقبح

فقبح ان يراد به من الدين امنوا بعض المؤمنين الرابع **ان المراد بذلك**  
 البعض هو علي بن ابي طالب هو الذي تصدق بخاتمته حال ركوعه فنزلت هذه  
 الآية اذا تقررت هذه المقدمات بالضرورة ولا يرد عليها خلافا  
 وامامة وذلك هو المطلوب **قوله الرابع** الخبر المتواتر يوم الغدير من قوله  
 الله اني ابيكم منكم باقستكم قالوا اي ياد رسول الله فقال من كان منكم  
 فعلى مولاه الله منكم وال من اياه وعاد من عاتقه وانصر من نصره واخبر  
 من خذله لا رالحق مع انما دار لقطعة مولي يراد بها الاول بالبر واما  
 اولاد استتمال كما قال سيد العبد مولا اي اولي به واما ما نقلنا  
 معانيها متوي المطلوب اما بالنسبة لان معز من الخبر بكونه عليه الخامس  
 قوله عليه اشقي من لم يهرول من موني الا انه لا ينبغي جدي والمنزلة هنا  
 للعبه والامام لا استندنا منها ومن عمل من اهل هرون انزلوا عن  
 بعد موت كان خليفة لانه كان خليفة في حال حيوة بولاه اخافني محوي  
 فيكون كذلك بعد وفاته والاصح ان معز لا من تلك الولاية قطعا  
 عن منصب النبوة وان كان كذلك لا يقتضي الطاعة فلو عاين وجهه عليهم  
 طاعته السادس انه صلوات الله عليه افضل الصحابة فيكون هو الامام اما المقتضى  
 الصوري فمن وجوه الاول انه جمع من الغمام القسما كالعلم والادب  
 والصوم والفضائل الدينية كالزهد والعبادة والشجاعة وغير ذلك مما لم  
 يحصل لاحد من الصحابة الثاني انه عليه السلام كان غاية الذكاء والفضيلة والحزم  
 على تحصيل المعاد في الدنيا والفضل في الآخرة لا يترك علوه والى ما كان شريفا



على التمثيل والملازمة بينهما حيث لا ينكح عند في اكثر الاوقات حصول  
الغاية وانما المانع يحصل التاثير على الباع احوالها الثالث قوله صلو افضا  
والاقتضا يتنازع العلم والدين ومولانا مذهب العلم وعلى بابها وانفق  
الغرض على قولهم وتعيها اذن واعية المراد به على الرابع قوله  
هل لو كثر سبلها لو سئل لمحت بين اقل التوربين من رايهم وبين اهل الخبر  
انجيلهم وبين اهل الزبور بزورهم وبين اهل التوراة بفرقانهم ودليلهم  
على احاطتهم بجميع الشرايع ولم يحصل لغيره من الصفا ذلك **الخامس ان الصفا**  
كانوا يرجعون اليه الاحكام وياخذون عنه الفتاوى ويقلدون ويرجعون  
عن اجتهادهم اذا خالفهم واخطا اثرهم في الاحكام ودلهم على انهم  
اليه **اقول** هذا دليل رابع على امامه المسمى صلوات الله عليه وان يقول  
ان الله صلاص عليه بالخلافه فيكون خليفته ما الظاهر في ظاهره واما الذي  
يذكر عليها الخبر المتنازع يوم الغدير وقوله الميرزا كافر اما الشيعة فيقولون  
متواترا وغيرهم قلده ومنع تواتره وهو قوله صلوات الله عليه وسلم  
خم الستة اولى مني صفا بآفته صلوات الله عليه وسلم والى ما رواه الصدوق  
فعله مولاه والمراد بالمولى هنا الاول بالصفة هو المسمى بالخليفة وذلك  
لوجهين الاول مقدم الخبر على قوله صلوات الله عليه وسلم في منكم بالفتنكم  
والثاني انتقامها من المطلق اذ لا يبين بكال النبي صلوات الله عليه وسلم  
سائر علماء من المخلوقين او اصحابه بالتروى قلده الظاهر في ذلك المكان  
الحج لعلهم ان عليا علمه من الوفاء فانه لم يرد عليه ما قلناه

وهو الاول لو لم يكن اماما وهو المطلوب الزمان الخامس **الاول** على امامته على قول النبي  
صلوات الله عليه وسلم فيكون من موسى الا انه لا ينبغي ان يكون له هذا المعنى والامام  
الاستثنائي اذا الاستثنائي اخرج ما لو دخل فيكون المخرج جند ان جميع ما ثبت  
لنبي صلوات الله عليه وسلم المنزلة انما ينسب اليه من يكون ثابتا على علمه بالنبوة الى النبي صلوات الله عليه وسلم  
من اهل مروى من موسى انه لو عاش بعد كان خليفة لان كان خليفة له جاح حوته  
هو له اهل في قومي ويكون كذلك بعد وفاته والا لكان معروفا من تلك الولاية  
فيكون خطا لمصطفى النبوة وذلك غير جائز فوجب صوته حلقه بعد وعي عليا  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم والرفوع بان يكون خليفة على قومه بعد مقتضى الطاهر  
عليهم فيكون اماما وهو المطلوب **الدليل السادس** الاول على امامه امير حلقه  
المؤمنين علمه ان كان فضل الصفا فيكون هو الامام اما المقدمه الاولى في ان  
الفضائل قسما من رتبة وتسمانية وقد كانت باجمعها له علو وبلغ فيها ما لا  
يلفح غير كما تبين في تفصيله من الفضائل التي بل اعطها صفة العلم وقد بلغ  
فيه ما لم يبلغ احد من الصفا وذلك لوجوه الاول انه كان عليا في غاية الذكاء  
والفطنة والحصر الشديدا في فضيل المعارف واقتنا الفضائل والميلا في الطيب  
للرسالة عليه والنبى صلوات الله عليه وسلم كان شريفا حرم على تليده وهو اعلم المخلوقين  
المعلوم بالضرورة ان الفاعل اذا كان عالما على اتم احواله وجميع شرايطه  
ووجد الفاعل وانتفت جميع موانع القبول حصل التاثير التام على الباع الاحوال  
فيحصل فلهذا احدا انه على رايه من العالم ما لا يبلغ احد **السابع** قوله صلوات الله عليه وسلم  
في عهده اقتضا حكمه والفضا بغيره لا يجمع العلوم فيكون عالما بالجميع ولم



ينص على أحد بذكر أن نقل شيء من النصوص في حق الشيء فليما هو على علم خاص بقوله  
 ملوا فراقكم إلى أي علم صوابا يراد التزاعل في أمثال ذلك وأصول المعزون  
 أيضا أن قوله به وتعيينها إذن واعية المراد بها علمه ويدل على المانع  
 في وصفه لئلا يظن أن العلم كما قلناه الثالث قوله فليلو كسرتك الوتان  
 لحديث من أهل البصرة يوردهم وليس أهل الأصل بل عليهم الخبر وهو يدل على  
 أحاطته بجميع الشرائع وهذا مما لم يحصل لعين من الصحابة بل كان الصواب كما  
 جاهلين بظواهر الاشتقاق في هذه التابور كما نقل الرابع أن الصحابة كانوا يجهلون  
 البنية العلوم والأحكام ويأخذون عنه الفناوي بقلده وبنو كور لجهلهم  
 إذا خالفهم وهو يدل على اعتقادهم بانه أعلم منهم وكان أعلم قبل أن يفصلوا  
 ما روي في الفضائل الثقات والدينه وأما بيان الطبري وهو أن كل من كان  
 أفضل كان أمما بعد عدم من فتح تقدم المصنوع في الفضائل مبنية أن عليا  
 علومه هو الامام بعد رسول الله صلو وهو المطاوع **قوله السادس**  
 الفضائل الغريبة والحكم العجيب التي حكم بها أولئك شيئا من حكمه على  
 الخلف صدق من قبل العبد وهو في حله قبل حله بوضع جلد مع القيد  
 قصوة مما لو كان ما ثم رفع القيد ووضع براك الحديد حتى صعود الماء إلى مكانه  
 أولا وأما صدق براه البراك في حكمه من غنة العنفة وبين  
 صاحب الثلاثة لما إذا قال في الأكل في لها ثمانية دبراهم لثالثا  
 بأن صاحب الثلاثة دبراهم وأحدك ولصاحب الخمة الباقى قسم الأغصه  
 على أربعة وعشرين جزءا وعبر ذلك من النكت التي لا تعد ولا تحصى **الشام**  
 أن جميع الفضائل يقتضون البهتان أهل التفسير في علومهم إلى عبد الله **ع**

قول  
 قول  
 قول

لقول

وهو تليد على علو حوى روى اندرج لما ليس بسم الله الرحمن الرحيم أول الليل  
 الآخر والمعتزلة والاشاعرة من المتكلمين يأخذون علومهم عن علي بن أبي طالب  
 مؤتلفه والدال عليه وواصفه لا في السمود الرقوي وعلمه لا هو من جود  
 في كلامه دون كلام غيره وغير ذلك من العلوم الثامن **أنه كان صحيح**  
 حتى أن الفتح جامعها ما كان بينه وبين غيره من أهل الأئمة وقايعه في الحروب مشهور لا يخفى  
 شيء ولم يبق بعد تقدمه ولا تخلف أحد آخر عنه التاسع **أنه كان أفضل الصحابة** ولم يترك  
 الدنيا أحد يتوابعه أنه طوعا مثلكا مبالغة تركها والفضل لها ولم تكن أحد من حبار  
 ولا نحو أحد من حجة في الزك حتى كان يصوم ويفطر على قليل من جزير الشعير وكان  
 يحبه علوه قبل ذلك فقال أخا أن أصبح أحد ولد في غير أداما وقال والله لقد  
 رفعت من رعتي هذه حتى انتحيت من رافعتها وقد أشبل لم يتسل كما أحد سواء العاشر  
 أنه علو كان بعد الناس ولم يكن أحد من الناس يهتف أن زين العابدين علومه كثير  
 عباد ونسلكه وكان يصلي كل يوم ويلبس ثوبا من حرير كان يري صحبه على كثر  
 ويقول إلى لي عباد على الحادي عشر **أنه علو كان أكرم الناس** بعد رسول الله صلو فأنه عشر  
 بينه وبين غيره بصدقها وأثره وفوقه عبادا لم يزل ينادي بالبينه والاشيعر  
 على الطوبى لمن يراه ويرى ويظهر الطوامر عا حبيب متكبنا ونبتنا وأشبنا إلى آخره  
 وصدقوا ما بعد من رار ولم يخلو شيئا من المال أصلا **الثاني عشر** أخباره بالغبية  
 على ما أفضله ذلك عدة مواضع كخبره عن نزل الشرف بالفضل ونزل ولوى الحزن  
 وأخباره وقعة النهروان وغير ذلك وهو كثير بعدوا في الخصم وقد ذكرنا طرفة ذلك  
 في كتابها بالمرام وأما ما فصله أن روى ما تقدم **اعلم** أن من علم ما يتدبر على فضيلة

3  
 به

به



فضيلة على علمه من صفات العلم امر منها فضيلة الغيرة وحكامه المحمدية لا تقتدى بها  
 الاخذاق الملهة المذمومة الحكمة على الخائف بصدقته من قدر العبد وقدر جلدته بان يوضع رجل  
 العبد مع القيد لنا وتوضع عليه ما الى ان يصل الى نهاية سطح القيد ثم رفع العبد ووضع  
 براده الحديد عودا الى ان يثني صعودا الى المكان ولعمري بصدقته من البراهين  
 ومن فضايها العجيب على يد صاحب الارغفة الحرة والثلاثة لما جلتها باكلان فتم  
 شخص آخر واذناله في الاكل فاكما معهما وورديهما فاشهدوا انهما قد ارضا  
 الثلاثة ان احدهما في صاحب الحرة فترافعا الى امر المؤمنين فحكمما فقلت  
 فقال لهما نصالي وامر صاحب الثلاثة ان يقتل ما جعله له من الحرة فحسب كان  
 جعله له ثلاثة دراهم فاني قال اريد محض الحق فقال لك درهم واحد وفضا  
 واصلحك بعد جنتك في الارغفة على ان بعد وعشرين جزا وعبدك من التكت  
 العجيب وهذا دليل على ما احسنه علمه وفطنه واطلعه على الغيبة في منها  
 ان جميع الغيبة لا يلتصقون اليه بل على اصوله فغور من كلامه وايضا فان  
 رؤساهد من العلماء من يحسون اليه وعلم الغيبة هو الذي وضعها واهل الثقات  
 يتنبؤون اليها ايضا وهو لا يرجع من الى عبد الله بن عباس وهو تلميذ علي بن ابي طالب  
 ان شرح في الباس بسم الله الرحمن الرحيم من اذ الليل الى اخره وذلك ان  
 عاكما فضله وعلمه ومنها شجاعة وزهاده وعبادته وكرمه كما هو مذكور في  
 هذا الكتاب وفي كتب اخرى في القيد وهي كتب التبر والاحاديث وقد بلغ في كل  
 واحدة من هذه الفضائل لا يبلغ احد ولا يبلغ باجماع الخالف والموافق وذلك  
 دليل على انه افضى الكمال في العباد والعلية ومنها اخبارها بالغيث كما  
 اخبر عن نفسه الشريفة بالقل وكاخباره عن ابن الحنفي علمه بذلك ايضا عن

كر

ذلك مما لا يعد ولا يحصى كما هو مذكور في كتب مناقبه وهذا دليل على عاقبه الى الله  
 بحيث يظهر على الغيوب فكان افضل قد ثبتت فضيلته عاذا بانه من الامور المتعددة  
 مع ان كل واحد منها باقرا له في فضيلته فكيف المجموع فيكون اما ما تقدم من  
 وجوب عدم الحصول على الفاضل على الفضول وذلك هو المطلوب في **قوله** في الغيبة  
 في امامه باقرا لا يبدل الى غير علمهم اللهم لما بينا العصمة في الامام وحيث احصاها  
 الامام بالاي غير علمهم اللهم والافخر في الاجاء اذ كل من اشد العصمة بالامامتهم  
 حاضرة دون غيبتهم ومن القل المتوار عن التبعة خلا عن يوفى النبي صلى الله عليه وآله  
 واحد منهم ونصر كل امام على من بعده ولا رعبه من زمانهم لم يكن افضل  
 منهم ولا سواهم في الفضل بل كل واحد في مكان افضل من كل موجود فيهم  
 اشخاص البر فيكون ولي الامام في ما غيبه امام علموا ما هو في علي  
 نفسه من علية او خوفه على وليه فلا يظهر لاعماله ولا خاصا واما المصلحة  
 خفيه استأثر الله بعلمها ولا استبعد في طول عمره على قدر وجد الانفس  
 الماضية والقرون الخالدة من عمره امد يد اطول من عمره علموا وادانت ان الله  
 قادر على كل مقدور ولا شك في ما كان يغيبه عليهم من طوبى ولا استبعاد ووجوب  
 القطع بوجوده علموا هذا العمر الطويل للفضل الذي علمه من النبي عليه وآله المتقول  
 متوارا من الاماميين ولو حور نصب النبي صلى الله عليه وآله وجور عصمته  
 ما اشد امام علي عليه السلام في اثبات امامه باقرا لا يبدل علمهم اللهم الاولاد والدليل على ذلك  
 من وجوه لا ازيد من نقل امامتهم للزم خرق الاجماع وذلك باطلان في احوال امامتهم  
 واما قلنا ان الاقل قلنا بالعصمة ونقل امامتهم كان ذلك مخالفا لجميع المتكلمين

والله اعلم

منهم

ام



اماما عند الشيعة فلا يشرط العصمة واما الشيعة فلا يقولون بغير امامتهم الثاني النقل  
 المتوارى من غير الشيعة خلفا عن خلف النبي عليه السلام واحد منهم وتعيينه  
 ونص كل واحد منهم على من بعده والتوارى من غير الشيعة فبان امامتهم حق وذلك  
 هو المطلوب الثالث ان كل واحد من هؤلاء الائمة عليهم السلام كان افضل من كل من كان  
 في زمانه فوجب ان يكون اماما لما تقدم من وجوب تقدم الفاضل على المفضول واما  
 سبب غيبته الامام عليه السلام فبان ان تصور الخلفه على نفسه واما المصلحة فغيره  
 استأثر الله به بعلمها واما استبعادكم من المخالف فهو جهل محض لان الله تعالى قادر  
 على كل مقدور فبان ان نعم خصا هذه المدة الى اكثر منها مع انه وحده لا اله الا هو  
 الماضيه والغزوات الخالصة من عمره كمدبر اطوارهم على كونهم والحضرة  
 الانبياء والرجال وغيره من الاشياء واذا جازت الطائفة اغتبطت الانبياء وطبقة  
 الاشياء فاهم لا يجوز ان يوجز هذه الطبقة المتوسطة على طبقة الاولين واما  
 الحرم والقطع لوجوده على هذا الزمان فان الامام عليه السلام لا يرفع الكون  
 لطفها كما تقدم والعصمة شرط فيها كما سبق وكل مقال يهتزن المقاتلين لغيب  
 القول ما علو فيكون حيا موجودا اما ما هو المطلوب **فصل الثاني**  
 في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الامر بطلب الفعل القول على وجه الاستعانة والمعروف  
 هو الفعل الحسن المحض بوصف زائد على حده اذ عرف فاعل ذلك ودل عليه والنهي  
 ضد الامر والامر ان يكون قولا او فعلا ولذا النهي في الامر بالمعروف هو العمل بما  
 فعل الطاعة والنهي عن المنكر هو المنع عن فعل العصية **اعلم** ان هذا تحت عنوان  
 ودان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الاطال انهما متباينان والطاعة وجه البحث  
 عنهما اما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاستغلا فقولنا طلب الفعل جاز شاملا

طوره

والوصف الذي

الم

هو طلب الفعل

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

لا بد والالتزام بالسواء قولنا عاجزة الاستعانة بالالتزام والسؤال  
 والعرف هو الفعل الحسن المحض بوصف زائد على حده اذ عرف فاعل ذلك  
 او دل عليه ومعنى مجموع الامر بالمعروف هو العمل بفعل الطاعة والقول المنع لذلك  
 او اذاعه وقوعه من المأمور والنهي عن المنكر منقوضا معوقا معوقا فاعل ذلك  
 قلنا في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر امر بطلب ترك الفعل والمنكر هو الفعل المنع  
 اذ اعرف فاعل ذلك ودل وبمجموع النهي عن المنكر هو المنع من فعل المعاصي او القول  
 المنع لذلك وكراهية وقوعها من المنهي **فصل** وفيما قد عجزنا باليد الثالث ان عند  
 الشرايط والافعال مطلقا واما وجبا لكونها الطائفة من المكلف متي عرف ان  
 ترك المعروف او فعل المنكر من ذلك على بعض الوجوه كان ذلك كافيا لترك المعروف  
 وفعل المنكر وما انقسم المنكر المعروف الى الواجب والمندب القسم الامر بالمعروف والمنكر لا ينقسم  
 ولا ينقسم النهي عنه **اقول** اجمع المسلمون على انه يجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 ان كانا ليدان واللسان كائنا مشروطا بشرطين ذكرهما واما الثالث وهو الارادة  
 والاضامه فوجوبها مطلق غير مشروط ان اراده وقوة بالمعروف وكراهية المنكر  
 مانع مع سنها فلهذا كان المطلق غير مشروط فان قيل ان تعذر الامر بالمعروف والنهي  
 عليه والنهي المنكر كما هو بيان الرجل والمنع فخصيان الاجل والجانبياني  
 التكليف ودل على غير جاز قلنا منع اقتضاها لاجل ابدان يصح فعل المنكر  
 وترك المعروف من كل من رآها ولم يكن ذلك سائعا وقوعها ولا رافعا الاختيار  
 المكلف ولا يملك ان يحل له لو اشع وقوع المنكر وارقاء المعروف بالكلية واما ابدان  
 فمحصن الامر مع البها واما وجبا لكونها الطائفة من المكلف متي عرف ان



قد عرفت بيانها وأما الضمري فلا ان المكلف اذا علم انه اذا حاول فعل المنكر او ترك  
 المعروف منع منه على بعض الوجوه كان ذلك يعلم صافيا عنه عن الفعل والترك وجوب  
 ذلك محوري اقامة الحدود في باب اللطو وعدم الاجابة اذا علم المطلق ان الامام  
 يقطع اذا شرف وقبله اذا قل او تحده اذا رنا او شرب لطف في ترك هذه القباح  
 وان لم يبلغ ذلك الى حد الاجابة وكذلك تقع هذه الامور من كثير من المكلفين حال تمكن  
 الابهة من اقامة الحدود فلذلك هي فيكون الجملة والمنع موقفا الى الطاعة ومبعدا عن  
 العصية ولا يقع باللطف لذلك فيكون لطفيا ومكان المنع واجبا وسدوا كان  
 الامر بذلك والامر بالواجب واجب والمنع وسدوا كان المنكر كذا فيجوز ان كان المنع  
 عنه حكمة واجبا **قوله** وطريق وجوبها التمتع والامر بانواع كل معروف وان يقع كل منكر  
 اخلا للتع بالواجب والتلا فيقسم بابل بان الملازمة ان الواجب العقلي على كل من  
 نحو فيه وجوبها وتلك الامور المعروفة هو العمل عليه والنهي عن المنكر هو المنع منه  
 فلو وجب العمل لوجب العمل به فان فعله لم يرتفع المنكر وقوع العرف والوجدان  
 بخلافه وان لم يفعله ما كان الله تعالى محلا للواجب وهو باطل لما تقدم وانما يجب  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط العلم بالامر والنهي فيكون المعروف موقفا والمنكر  
 منكر الثاني فيكون الامر والنهي التام الفقد عليه وعيا به من لا يتحقق وجوبه  
 على الكفاية لان العرض خصيل المعروف وارتفاع المنكر **قوله** اجمع المنكرات على وجوب  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو معلوم بالضرورة من دين محمدا وعلما ايضا واختلعا  
 في طريق وجوبها فذهب بعضهم الى ان العقل وذهب آخرون الى انه التمتع وهو  
 الحق والدليل على انهما لو جبال العقل لما ارتفع معروف ولا وقع منكر وكان الله تعالى

فله

اور

لا

مخلا بالواجب واللازمان ظاهر الفساد والمرد ومثلهما بيا الملازمة انه اذا كان  
 حقيقا الامر بالمعروف هو العمل عليه وحقيقه النهي عن المنكر هو المنع منه فلو كان  
 ذلك واجبا للعقل لما كان واجبا على الله تعالى لان كل ما وجب بالعقل فانه يجب  
 على كل من حصل وجبه الوجوب حقيقة فان شكر المنعم لما كان واجبا عاما فكل  
 من كان منعم عليه وجب عليه شكر المنعم وكذا القول في القباح العقلي فكان  
 يجب الله تعالى العمل على المعروف والامتناع عن المنكر ذلك يقتضي الاجابة وهو يميل  
 التكليف وان لم يفعله ما مع وجوبها عليه ان مخال بالواجب وهو محال فقد  
 بان الملازمة واعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يتوقف وجوبهما على شرط واحد  
 ان يعلم الامر والناهي المعروف وموقوف والمضمر من كل لانه متى لم يعرف ذلك لم يمتنع  
 يكون ما اعتقك مع وفان منكره فبصون مرا بالضر ولا يامر ايضا ان يكون ما اعتقك  
 منكره موقفا فبصون ناهيا عن معروف فبما انها ان يكون المنكر مما شهدك  
 والعرف ما يتبع لانه لو انكر المنكر بعد وقوعه وامر بالمعروف بعد تركه كان امره ونهيه  
 عتالا لان العرض من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوع المعروف وارتفاع المنكر والمنكر  
 الواقع لا ينفك عنه ونالته ان يجوز ان ينفك عن الغرض من ذلك هو كذا كذا  
 من ارتفاع المنكر وقوع المعروف فبما علم ان علمه على غاظة ان امره ونهيه لا يورث مكان  
 له صانته وبه عيا ورابعها ان يعلم ان مقتضى ذلك دمه ولا  
 دينه ويدخل في هذا الوجه ان لا يورث في قوع منكره عظمه والاختلاف من  
 ضرر يتوجه لذلك لانه نفت او ماله والى بعض الموقفين العرض من المنكر

وقد عرفت بيانها  
 وقد عرفت بيانها  
 وقد عرفت بيانها



ارتقاء المنكر فاذا كان المنكر موجودا الى ذلك صار مودبا الى وقوع المنكر والمودعي الى  
وقوع المنكر منكر اذ لا يكون لانك لا تعرفه في تلك الجور في تلك المدة  
وجا لا يضاد واد اوجب فليح على الطالب لان العرض المقصود في ذلك هو ارتقاء المنكر  
وقوع المودع فاذا حصل هذا العرض من الغير فامعني لا يجب على الطالب ان ياتي به  
احد بذلك مع وجوبه كان كل عالم بذلك كما ترمي على الاصل بل به وكذلك الامر  
يحصل الكفاية بالمنكر كان الطالب من مضمون من على الاضلال بذلك فاذا اقصا فلما  
يجب ان يبرأ بالاشهد فالاشهد فان على طهارة الاكابر ان يوثق في ارتقاء المنكر  
فلا يجوز ان ينكر به وهكذا يجوز العود في امسح لاصح العالم والظن  
الاشهد لا يوثق في العرض المطلق **والفصل الثالث عشر** في تعاد وفيه  
مباحث اول تحقيق لا نشأ اختلاف الناس اختلاف عظماء وقد سداهم  
واضطرب اراوهم وورينا الكرم في كتاب المناهج واستيقنا ما فعلنا من قول  
العلماء في كتاب النهاية في تفسير هذا المختصر على المشهور وهو من هب الالف  
ما ذهب اليه المتكلمين من ان الانسان عبارة عن الجسد الصلي البشري  
والله اعلم  
اول الامر اخذنا في طريق البراءة والقضا **والفصل الرابع** في ان الانسان  
عبارة عن جوهه مجرد متعلق بهذا البدن لعلق العاشق بعشقه واستند الى اللون  
بان كل عاقل محم على نفسه بالفعل والاضمار بالعرض والتمسك من غير ان يشعر بذلك  
المجرد وفتح الغرور بان ههنا سواك من غير متغير فالعلم به من غير متغير محل العلم بها  
من غير متغير وكل جسماني يفتح ان كل جسماني لا جسماني ففهمنا ان مع موقفا

الاول في معرفة العلم  
والثاني في معرفة العلم  
والثالث في معرفة العلم  
والرابع في معرفة العلم  
والخامس في معرفة العلم  
والسادس في معرفة العلم  
والسابع في معرفة العلم  
والرابع في معرفة العلم  
والخامس في معرفة العلم  
والسادس في معرفة العلم  
والسابع في معرفة العلم

<sup>العلم</sup>  
الاولي ثبوت العلم <sup>العلم</sup> وهو ظاهر فان العلم واحد وجودي وهو غير متغير  
ولان العلوم ان كان شيئا فهو غير متغير وان كان مركبا استحال معرفته  
الا بعد معرفته بالسطر ولا الفطر والوجدان وكان معلوما في ما لا  
غير متغيره بعد ذلك المطلوب **الثاني** ان العلم بهذه العلوم كان متغيرا  
لانه العلم كان حيزا اما ان يكون علما في تلك العلوم او يكون علما في تلك  
المعلوم او غير المعلوم فالقسم الثالث ما ظهر في الاول فان عند اختلاف الاجزاء  
ان لم يحصل امر واحد لم يكن العلم علما وان حصل كان الترتيب فقابل العلم ان  
فاعلم كفيه واما الثاني فلا اثنان امهات فاة في الحز والكل وهو محال  
ولما كانت فالتسليم ان العلم بالعلوم وقد فرض من غير متغير **الثالث** ان العلم  
العلم غير متغير لان العلم لو انقسم فان كان حاله في حيزه فقلنا ان العلم بالعلم  
حل في كل حيز من العلم وقد فرض من غير متغير او حلول العرض الواحد محال  
متعدن وهو محال **الرابع** ان كل جسماني متغير وهو ما عاين في  
الجواهر لا يتجزى ولا يعترضها **المقدمة الاولى** في قسمها واما الثانية فتعبر  
لاستلزامها في الماهية المركبة منع كون الترتيب في القابل او القابل خالصا عما قد  
حصول الزيادة ونوع المساواة في الحقور عما قد برك اواة في القاف والمثالي  
ايضا والاضا والى **الاجز** ايضا وقد تقدم **اولا** لما قد وجوب العدد و  
الشيء ككلمات متلود في التعاد عنه وهو عبارة عن عود النفس الى البدن بعد

الاستفاض بالوجود

ذلك

انور



مفارقة في الماخوذ وما كان هذا الحق يتوقف على معرفة الانسان في بيان  
 ذلك او لا واختلف الحكماء في ذلك اختلافًا عظيمًا وتعددت فيه مذاهبهم  
 واضطربت ادواهم وفردت في ذلك الذم المطول والتدكر من ناك الافاديل ما هو  
 مشهور والحق عندهم وهو من هاهنا لا ذل ما ذهب اليه اكثر المنكرين  
 من الانبياء عيان عن اجزاء اصلية البدن من اول الى اخره ولا يبدى بالجزء  
 ولا ينقص بالذبول والثاني مذهب الحكماء وبعض الحكماء وهو ان الانسان عيان  
 عن جوهره محض يتعاقب هذا البدن بغير التدبير والتصرف وتعاوي العاشق فيكون  
 واستدلوا على ذلك بان كل عاقل يحكم عاقلها بالافعال والافعال بالحوادث  
 من غير ان يتغير ذلك الجرد فلو كان الانسان عيان عن الجوهر لوجت صورته حاله الحكم  
 لان الحكماء التي يتصور ويتصوره واذ ليس فليس واجمع الحكماء بان ههنا معلوم  
 غير منقسم فالعالم بهما منقسم فكل العالم غير منقسم وصل جسمه وجمالي منقسم  
 يلحق ان محل العلم ليس جسمًا او اجسامًا فلو كان حورًا مجردًا او محله النفس لا يتغير  
 فلو ان النفس حادثة عيان عن جوهر الجرد وهو الطول الثاني وهذا الدليل  
 هو على بيان ان مقتضى الاول ان ههنا معلوم من منقسمه والدليل على ذلك  
 من وجوه الاول في ان العلم واجب الوجود وهو غير منقسم الثاني انما يتبين ان  
 ان يكون بسيطًا او مركبًا فان كان بسيطًا فهو غير منقسم وان كان مركبًا انما  
 معرفة لا بعد معرفة الباطن الثاني ان العلم النقطي والوجود والآن معلوم  
 وهي غير منقسم فقد ثبت ان ههنا ما هو غير منقسم الى سائر العلم بهذا  
 المعلوم الذي لا يتخلل اما ان يحصل من اجزاء من اجزاء العلم بالعلم

تعليمهم

الذي ذكرناه غير منقسم لانه لو انقسم لكان جزء اما ان يكون علمًا بذكر العلم لم يقدر  
 اجتماع لا يتخلل اما ان يحصل امر زائد عن الاجزاء فيحصل به العلم بالمعلوم او فان  
 حصل كان في كل حال هو العلم بالحققة اذ لا يكون يحصل العلم ولا بعد من  
 يتبع اما ان يكون حاصلاً من اجزاء او من غير اجزاء كان من الاجزاء كانت فاعلمت  
 له فيكون التركيب فاعلم العلم اذ لا يكون حاصلاً من اجزاء كان التركيب في العلم  
 وهو الاجزاء التي العلم وان لم يحصل امر زائد لم يكن ذلك علمًا بالمعلوم وقد فرض  
 كان الثاني هو ان يكون الجزء شيئاً بالمعلوم بل من من في الجزء للكل وهو محال اما  
 الثالث اعني ان يكون محل العلم منقسم لانه لو انقسم لكان لا يتخلل اما ان يكون  
 العلم حاصلاً في كل جزء وفي بعضه فان كان حاصلاً في كل جزء لم يكن العلم بالعلم  
 بعضه وقد فرض حلوله فيه وان كان حاصلاً في كل جزء من اجزائه بل من  
 حلول القوس الواحد محال متعده وهو محال الرابع ان كل جسم  
 وكل جسماني منقسم وهو باعني في الجزء الذي لا يجري في كل علم العلم  
 جسمًا ولا جسمًا فلو كان مجردًا وهو المطلوب وهذا هو ما قالوه في اثبات  
 الجوهر والاعتراض على ذلك اما الموزع الاول اعني ان ههنا معلوم ما  
 بسيط فله واما الثالث من منقسمه لا يستلزم اقسامها في الماهية المركبة  
 بان يجري الدليل الذي ذكرناه عليها في كل مركب ويوم تغير ايضا  
 فانما منع كون التركيب في الفاعل او القابل حاصلاً في حصول الامر الزائد بل  
 فيها ونفع المتأوه ايضا اذ لا يلزم من ان العلم المتأوه في الحقيقة



والثالث منقوض بالوحد والاضافه واما الرابع فمردود بطلانها  
في اساس الجزاء الذي لا يتجزى والا في حيد القول بان الاتان عيان عن  
اجزاء اصلية كما ذهب اليه محمدا المتكلمين قوله البحث الثالث  
في اعاده المردوم اخلف لنا ترهنا فنقول المحذور واندر اخرون ام  
الاولون فقد احموا بان ما عدم لم يزل هو يدعي يصح الحكم عليه  
فان لمكان ولا بد لو اعيد لا يعدم وقتئذ يكون مثله معاد او لا يتقافه  
امتيان عن مثله لو وجد واما الاخرون فقد احموا بان كل الوجود والعدم انصا  
ما هتبر بهما فيكون قابلا للعاقع عدمه لا يخرج عن الامكان لا يتخالف انشغال الشيء  
الامكان الى الامتناع وقد رد حساء كلام الفريزي في كتاب المنهاية المقصد لا دعا الضرورة  
على الحكم الاول **اعلم** انه لا يخاف المناقش في اعاده المردوم هل في المنع من ذهب الحكم  
ومحقق المتكلم الى انه يمكن اعاده المردوم واحقق عليه بوجوه اما الاول فلان المردوم  
لم يزل هو يدعي في الحقيقة التخصيص وما لا هو له لا يصح عليه الحكم بالامكان الثاني  
انه لو اعيد لا يعدم جميع عوارضه من جملة الزمان فيكون مذكورا معاد  
الثالث انه لو امكن وجود مثله لوجب في الامتناع الحكم كعدمه حاله واللازم  
الاتيينه من غير قابز والمراد بالمثل هنا هو الماويج الزان والعوارض واللازم وذلك  
بحال فلا يمكن اعاده وذهب اخرون الى جواز اعادته احموا بان يمكن الوجود والعدم  
لانصا ما هتبر بهما فيكون قابلا لهما وعدمه لا يخرج عن الامكان لا يتخالف انشغال الشيء  
من الامكان الى الامتناع وقد رد المصنف عما ذكره كلام الفريزي في كتاب المنهاية  
واحتار الاول ادعا الضرورة في ذلك بحال لان المنع اما هو المردوم فحيث

اعاد  
٨

وهو يتبدل الخاضع لجميع عوارضها وتخصاتها ولا شك ان اعاده مثل هذا حال  
**اقول البحث الثاني** في عدم العالم خلافا للقول بتقدمه **المردوم**  
لان عدمه يكون ماهية قابله للوجود والعدم بالضرورة ولا ان يتخالف العدم  
لو كان لذاته كان واجبا لذاته من خلفه لا انفس المطلق وهل يعلم ام لا منع  
منه ابو الحارث بنو اشعرة والا لم يرد لا يتخالف الاعاد المردوم عنده بل ما سرق  
اجزائه ومن جواز اعاده المردوم حكمه بوجوه من قولهم كل شيء هالك الا وجهه  
واول ابو الحارث بنو الخرجوع والاشعاع والحق اشتداد العدم الى الفاعل لا الضد هو  
المقاوفا الى ان في قول العالم ما تقدم من بطلانها وتجاوز الحق لا فلا كذا انشغال الكل  
لانها ممكنة بخبره وهو واقع لاحداث الصداق عليه اعلم ان العدم جاز  
الشيء للعالم خالف بعض الفلاسفة والكرامية والدليل على صحة القول امرانه  
محدث كما تقدم فتكون ماهية قابله للوجود والعدم بالضرورة فيكون جاز  
العدم لان استحالة العدم عليه لو كان لذاته كان واجبا فو محال ومن  
عدم ام لا منع كل من اعاد المردوم كابي الحارث البصري وابنا عبد الله اربصال  
الثاني المتحقق واجب والاعاد ممتنع فلو وقع انوار لم يكن اتصال  
الثاني محال بل ما سرق اخراجه ومن جواز اعاده المردوم علم بعد  
لقوله كل شيء هالك الا وجهه واول ابو الحارث بنو الخرجوع والاشعاع وهل الاعاد ام  
مستند الى الفاعل او الى الضد وفي قول الباقي الاول والقسمان  
الساويان بطلانها او لا فلا يمتنع وبلى الضد فلا يكون احدها  
اولي بالعدم والاخر واما الباقي فلان ما اعتادي لان دعاءه في مقارنته

المنع



الوجود  
الذات

الوجود للزمان والمكان امد هي والوجود الممتد وجودي فلا يصلح حديد  
للعلم فيجب الاول فيكون الخلق الافلاك وانفصل او عاوا وابداء الكواكب  
او ممكنه وفي اقوال اخبار الصياد وغيره ما **فولدت تحت الرابع**  
في امكان خلق عالم آخر والخلق مع الفسلا لا يمتنع لما وجد هذا العالم لوجوب  
متاوي الامثال في الاحكام والجمع وقوله مع اولي الذي خلق السموات  
والارض قادر على الابد والخلق الفلاشفه بامكان الخلق اجنبه ضعف لما تقدم من  
جوانه وتخصيص العناصر بامكانها باختياره **فله** انه يمكن الخلق عالم آخر مثل  
هذا العالم خلافا للفلاشفه والدليل عليه من وجوه الاول ان ذلك العالم متاوي  
للعالم في الطبيعة فهما مثله في كماله لاجل المتشابه وجب ان يمتنع  
لوجوب متاوي الامثال الثاني لاجتماع على ذلك وهو حق لما نت قولنا مع اولي الذي  
خلق السموات والارض الابد واجمع الفلاشفه بانه لا يمكن الخلق مثل هذا العالم  
بما على ما اعتدق ومن نظر ان الخلق في ايام الداخل وهو محال فلا يمكن  
وجود مثله والجواب بالقول بامكان الخلق وقد تقدم فجاز الخلق في مثله من غير  
لزوم الداخل قوله وتخصيص العناصر بامكانها اشارة الى جواب سؤال مقدر  
تفريه ان يقال له اجبت عناصر هذا العالم بهذا الامكنه دون عناصر تلك الجواب  
انه مع قادر بخلافه كما تقدم فتخصيص هذه العناصر بامكانها باختياره تعالى فلا يلزم  
الرجوع من غير **في المحل الخامس** في وجوب انقطاع التكليف لانه ان وجب ابطال  
الثواب الى متحقق وجب القول بانقطاعه لكن المقدم حق اجماع لما بينا من  
قولنا في مثله وبيان الشرط انما هو لا انقطاعه لزم الابد وهو منافي  
للتكليف

بامتناع

اعلم

في المحل الخامس

التكليف والحدود ليست ملجئه لتجوز متحتها عدم الشعور به ونحوه التي تصلح  
الاعتراض بين العقل والاشهاد الى وجوب ابتداء التكليف لا بد من دخوله في  
الاشهاد بعد الاشتباه واما ان سماعه الادلة لخلق والوحي على كونه فانه  
يجوز ان لا يمتنع ادله الحق في الحصول لانتصاره وانما لا يجد لا يمتنع به  
ثوابا **اعلم** ان من جملة ما بل المبدء على القول بالحق والتبع العقلي وجب انقطاع  
التكليف وبيان ذلك ان قولنا كما وجب ابطال الثواب الى متحقق وجب انقطاع  
التكليف لكن المقدم حق فالنفي مثله لما حقه المقدم فلما ثبت بان اجماع  
ولما بينا من حكمته مع ان عدم ابطال الثواب الى متحقق فثبت ان الفقيه  
المتبحر مع ما تقدم افايان الملازمة فلو حيز احدهما ان الثواب بحت  
ان يكون خالصا لجميع الشوايه والمساو والتكليف مشف كاشق وهو مناف  
المساو فلا يمتنع والآخر انه لو لا انقطاع التكليف لزم الاتجا وهو مناف في التكليف  
فوجب انقطاعه ولا لزم ثبوته على عدمه وبيان الملازمة ان المكلف اذا شاهد الحق في  
الحقيقة والثواب الجزوي كما ذكر ذلك متوقفا على اياه او تركه فانه لا يبعد الى ذلك بل يبعد  
الى ان ذلك الفعل فليتم في قوله والحدود ليست ملجئه لاشارة الى جواب سؤال مقدر  
يعرض ان يقال ان التكليف بين الاتجا والوحي فان الله تعالى شرع الحدود كالقصاص والجلد  
والرجم والقطع ونحوها مما يحد من المكلف من الاشياء التي هي اللهع عنها وكله  
بها ولا شك ان هذه الحدود تنع من الاقدام على تلك الشواهي فتكون ملجئه  
وقد كلف بها فلا منافاه حديد من الاتجا والتكليف على اجاعه منع كنهنا خبير لان  
فاعلمها بوجوه عدم الشعور وعدم المواخذة واما المحصر الذي يلو الاخر الى بين العقل

اعلم

فولدت



والاسلام فانه ما لم يتبين تكليفه فهو حزين في ابتداء التكليف وفائدة الدخول في الاسلام  
 فاستبصاره وسماعه الادلة الحقة فانه لم يبق الا ان القائل لا يفي بهذا الوقت بعد الاسلام  
 وقبل استبصاره واسلامه الحقيقي لم يدخل الجنة جملة ولا يستحق ثوابا وهذا ثابت  
 بخلاف ما يسمعون ذلك فانه يبيح كونه ولم يحصل له شئ من النجاة لعدم استبصاره  
 وبما ادلة الحق **والجواب الثالث** في ان كان المعاد البدن والحق فيه مع  
 الغلبة اعلم ان صاحب البدن يوفق على امر واحد منهما اندفع قادر على  
 كل مقدور والماتى ان يسمع عالم بطلان ما لم يوافق هذا فان الضمما العزير قد اشتمل  
 على العباد الذين هم مواضع وكل موضع حكم فيه بانثاقه وليس المقدم من امثاله  
 افعان الى المقدور فظاهرا **والعلم** المختار في ما يصح بها واما العلم فلا لا يقدّر ان  
 الحق اذا انقضى واداد الله سبحانه جميعا وجب ان يدخل في كل حال في صاحبه وانما يتم  
 ذلك بعلمه الاجل وتناهيها حيث لا يخفى من بين من مع حزين من عمره وكذا ان جونا  
 اعاد المعلوم وقبلنا بعدم العالم بخله **واما** ان كان الاعاد بعد فاني المقدرين  
 وظاهر ان جميع الاجل بعد توفيقها لا شك في امكانه كما ثبت وكذا ان جونا  
 اعاد المعلوم واما الوقوع فيدل عليه الشئ فانما نعلم من دين محمد صلواته وقوع العلو  
 البتة ولا نأفد قلنا اندفع حطهم وصل كل متحقق الى متحقق فلا بد من الاعاد  
 احتجوا بان الاعاد ان وقعت في العالم لزم التدخل وان وقعت في عالم اخر لزم التدخل  
 ولان الانسان لو اكل مثله فان اعاد لما اكل الى بدن الاول طاع الثاني والثاني  
 والجواب عن الاول ان التدخل انما يزم لو يفي هذا العالم وكان له اما على تقدير  
 عدمه او يثبت في الاول فلا وعى الثاني ان الما كوالا التبدل الى الكل ليس من

بدل  
 الجواب

العمل

الاصلي

الاصلي فيرد الى الثاني ولا يصح احدهما اذا ثبت كل فاعلم انه يختص بالاعاد  
 من يستحق ثوابا وعصا على الله تعالى او عجزه لوجوب الانتصا من شئ على العوض  
 وبما اعاد الظاهر والاطفال لم يميزوا عن غيرهم ولا لهم اعاد **اعلم** انما  
 بين المعاد واثبت شئ في تعذيبه وقد اختلف الحكماء والمكلمون في ذلك فذهب  
 الحكماء الى امكانه وقال بعضهم بامتناعه وذهب المنكرون وجميع ارباب الملوك  
 القول بالمعاد وهو الحق كما ينبغي وبما هو موقوف على تقرير مودته وقدرته  
 العلم والماتى القدرة واما قلنا انه يوفق عليهما لان المعاد الذي يجمع اجزا كل  
 شخص من المكلف ليس بمراد ذلك الشخص بعينه ويوصل اليهما الثواب  
 والعقاب كما يتحقق ذلك الشخص بمحمد محمدا يكون للدين قادر والممكن  
 ذلك وعالم باليد لا يصح بعض اجزائه ذلك الشخص او ليلد ضم اليه بعض اجزائه  
 فلا يصل الثواب ولا العقاب الى متحقق فقدر طهر توفيق الاعاد البتة ثوابا  
 الصغار **والجواب** ولما ذكر موضع ذكر فيه المعاد الذي من المكلف الذي  
 فيه ما نبي الصغار لقولهم قل خيبرها الذي انشأها اول من هو كل حال اعلم  
 وامثال ذلك واما الدليل على وقوعه فهو وجه واحد مما بين وقدره الصادق  
 عليه السلام به وكلما كان كذلك وجه القول به فيكون المعاد البدن الثاني انه ثبت  
 ايضا لكل واحد من الثواب والعقاب الى متحققه والانسان كما تقدم عبارة الاجل  
 الاصلية وهذا انما يكون تجميع تلك الاجزا او ضم بعضها الى بعض وجعلها بذلك  
 الشخص المتحقق للثواب او للعقاب ايضا لها اليه وذلك هو المعاد البدن  
 وهو المطلوب واجمع من مع الاعاد الذي هو جهر الاول لانه لو امكن كانت

للم

عالم



لا عاين اما في العالم او في عالم آخر ان كان الاول يتم الدخول وان كان الثاني يتم الخلا  
وهاي حالان فلا يمكن العاين الثاني لاصل الانسان مثله صار جزاءه فان اعيد  
الى احد هاضع الاخر ان اعيد اليها لزم حصول جسم واحد في زمان في امكان متعدي وهو  
محال والحواجز عن الاول النافع لزم الدخول لجواز ان يعمد هذا العالم ويوجد اخر مع  
اعادتهم من حيث او من عالم آخر وبقوله به لجواز الخلافه جابر صا فاقدم ولذا ثبت ذلك واعلم انه  
يجب عقلا اعاده من يستحق ثوابا بطاعته وعوضا بالامساك به من ماله الباري تع  
واما من لا يجزى عادته عقلا كالقروا طفال المؤمنين فان التمتع دل على وجوب  
اعادتهم ايضا وقد وجد اعاده الصل **فولنا في التتابع** في استحقاق المطيع الثواب  
والعامي العقاب الثواب هو نفع المطيع المتحق المقادير للتعظيم والاحلال وقد اختلف  
في استحقاقه بطاعته والى العروا نافع قبل الاستحقاق والبلخي لما ان التكليف مشقه  
فان لم يتبين غمضا ان يتحق ذلك العوض انصح الاستدراك ان توطئ التكليف  
عنا فمعبر الثاني واحتمل الاشياء بان لا تقع ان كان هو الحاكم فلا يتحقق عليه شيء  
وبان المتدبر ان وصل اليه الثواب **فولنا** لا يتحقق في الاعطاطة عومر واجتبه البلخي  
بان نعم الله لا تحصى فالتشكر عليها بكن في المبلغ ما يكون في فعل العباد والتدليل فلا  
يستغنى ثوابا فان المودي للواجب عليه لا يتحقق به عوضا والجواب ان الوحيات ليس  
هو الذي يتعلق بالمدح والرياء لا يتحقق ثوابا لان شرط استحقاق الثواب الموفاه  
ولم تحصل لانقال الموفاه لو كانت شرط لزم ان يكون له بعد انما تقرر حال  
عدها لاجال وجودها لاناقول الاستمرار على الطاعة هو الشرط وهو المزمع  
بالموفاه لا عدم الحيق وقول البلخي ضعيف فان الشكر هو الاعتراف بنعم الممنع

قول  
الشيخ  
مع

على  
المتن

مع ضرب من التعظيم وهو ضروري للعقلا ان يحكم كل عاقل بوجوده في المنعم به ان المع اما كونه  
الشرائع فلا واما استحقاق العامي العقاب بالمعصيه فقد انقضت على كل الاشياء ككفرهم  
اختلافوا فالعزله على انه عقلي والمرجو فيه الاماميه على انه شيعي واحتجني المعتزله بان فعل  
العقلا طيف فيكون واجبا اما المقدمه الاولى فلا يمكن له اعلم انه عصي عوفيه كان  
ذلك جارا له واما ان الله عز وجل يخلق ما يشاء **فولنا** ان الثواب هو المنفع المتحق المقادير  
للتعظيم والاحلال فقولنا التمتع جازئ شامل للفضل او للعوض والتعظيم وقولنا المتحق  
فضل يخرج به الفضل انما في ان يكون نفعا لكن ليس مستحقا وقولنا المقادير للتعظيم والاحلال العزم  
خرج به الثواب اذ ان ذلك فقولنا مختلفا في استحقاقه والمكلف بالطاعة للثواب  
والمعصيه للعتاقا المعزله **فولنا** الاول وان في غير الاشياء والكفر والخوف مذهب اليه المعنى الاول  
عليه ان التكليف مشقه فلو لم يتبين عومر كان قدس الحيوان بلا فائدة وهو في  
بالضرورة فلا يصدر منه شيء وقد صدر في ان يتبين عومر وادراك العوض انصح  
ايضا الى المكلف استدرام غير توطئ التكليف كان توطئ عينا فغير ان يكون متدخل  
فيكون موصيا وهو المطلق واحتجنا ان يكون الى اجم الموصل لاشي هو الباري  
تعالى فلا يجب عليه ادا احكام بوجبه عليه شيء الثاني ان الزند الذي طاع للشيء  
منه وعصاه بعد ذلك معقول متنافان اجماع القدر لصاد الاستحقاق في من حقه  
الاشياء واما البلخي من العزله فقد اخبر بان نعم الله كثيرة لا تحصى من الوحيات والقدر  
والحواس الظاهره والباطنه بعد ذلك مما لا يعد كثرة ولا حصى فيمكن ان يكون ذلك المبلغ  
ما يمكن ان ياتي المنعم ولجبه المبلغ ما لا يصدر من العبد هو العجز والتدليل في قولنا

صواب  
لر



فلا يستغقب ثواباً مثله كالمودي لما لا يستحق به عفواً والجواب عن كلام  
 الاشاعري اما عن الشهادة الاولى فلا يراد بالوجوه هنا ليس الشرح حتى يتم  
 ما ذكره من العقل فلا يراد ما قاله هو الذي يقتضي حد ذاته ان كل امر حصل  
 له العلم به وجب عليه وحكم بوجوده كما وجدنا الا بصاح واجب هو الحق  
 المعقول بالمدح اي الوجوه العقلية اما عن الثاني فالمنع من استحقاق الرتب الثواب  
 لان شرط استحقاق الثواب التوفاه ولم يحصل فان قلت لو كانت التوفاه شرطاً  
 في الاستحقاق لزم ان يكون العبد انما هو حاله من حال وجودها لان التوفاه  
 لا تحصل الا صرف المصطفى غير في الطاعة حتى يعفى العبد من الطاعة  
 حصلت التوفاه فلا يكون العبد الذي هو مؤثر في وجوب التوفاه حال العدم وذلك حال  
 قلت ان شرطها هو الاستمرار على الطاعة وذلك وحده وهو المراد بالتوفاه  
 لانها عبارة عن عدم الجور واما الجواب عن قول البلخي فان كل المنع الذي هو لا ينافي بالنعمة  
 مع صحتها المعظم ضروري ولا شيء من كونه الترابيع بضروري كل شيء من كونه المنعم  
 بالعبادان وينبغي ان لا شيء من العبادان يشارك في استحقاق المطيع  
 للثواب اما استحقاق العاصي للعقاب بالمعصية فقد انعم الله على العبد ايضا  
 حلالاً لانهم هم كما تقدم اهل العدل في التوبة والرجوع الى الله تعالى  
 انهم عفا المرحمة وهم فرقة من العترة والامامة عفا انهم عفا والرجوع الى الله تعالى  
 مطلقاً ان فعل العقاب لطف وكل لطف واجب ففعل العفو واجب ما التوفاه

لا يرد

الاولي ولا ان المكلف اذا علم انه متى عصى عوقب على المعصية كان ذلك  
 زاجراً له عن المعصية فيكون مقرباً الى الطاعة ومبعداً عن المعصية ولا  
 يعي اللطف الا ذلك فيكون لطفاً وامتاً المقدم والثاني وهو ان  
 اللطف واجب الدرع وقد ثبت باب اللطف **باب الجنت الثامن**  
 في مقام مباحث وهي تبين الاول حيث هبت العترة الى ان العلم بدوام  
 الثواب عقلي لانه داخل في باب اللطف وهو ان اخلا في الجور ولا راد له  
 والعقاب الطاعة والمعصية وهما علان للمدح واللدن الدائم فيستلزم دوام  
 العترة في دوام المعولان الاخران ولا راد له في العقاب حيث خلق هاتين الثواب  
 فلو كانا منقطعين لكان الثواب مشروطاً بالعلم بالعلم ما قطعاً بالعباد  
 كذلك الثاني محصور في الثواب على شرطه والاول المحصور بالمدح والجامع  
 بالني صلوات الثواب لان معرفته بالدفع طاعة مستقلة بنفسها او شاقطة بالعقاب  
 كقوله تعالى لبي شركك لجبطر علك فقول العمل لم يقع باطلا في الاصل  
 على بعد الشرك والامانة بطلان الله على الشرك المتجرد اذ انبى من اول استحقاق  
 ان كان ثابتاً كان معي عدم بطلان الله بطلان الشرك المتجرد وان لم يكن ثابتاً كان  
 معي بطلان الله عدم الابتناء شرط الاستحقاق الذي هو التوفاه فلم يبق الثواب  
 فيكون العمل باطلا **اعلم** ذهبت العترة الى ان العلم بدوام الثواب والعقاب

التي

التي شرطها هو ان

اعلم



كان الثاني لم ينف احد من الخرافات السابقة وان كان الاول اجتمع الوجود والعدم  
في كل واحد منهما لان المنافاة ماسة من الطرفين فليس اتقان ان يقال الطاري اولى  
من العكس فضلا وواحد منهما من حيث انه وجب لرفع الخرج ان يكون متحققا من  
حيث ان الخرج واجب لرفع احد من الطرفين فيكون ما قلناه وهو ان يكون  
كل واحد منهما موجودا مع عدمه في حال واحد وذلك محال احيى امانه  
ولا العباط لبقية الصالحات والمصالح والقيح ونحوه لا يتحقق بل ان لم يرفع من  
ذلك من انهم على شخص بانواع متعددة من النعم التي لا تحصى ثم كثر قلة ان يحسن  
وذلك باطل عند العقلاء وهو لا يتم من عدم القول بالعباط فان حقا وهو المطلق  
والجواب باننا لان لم ان هذه النسبة التي هي محل انما يتحقق عليها اللزم  
عائده ما في الباطل يتحقق عليها ان اولها لا بد لها من نحو من حاكمها لثقل الخلق  
التي له وهذا المعقول لا بد ولا يستغنى فيه فيكون الاجباط باطلا ما قلناه  
وهو المطلق **والخامس** وعيد اهل الكبار منقطع خلافا للمعتزلة لما قول تعالى  
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والمطيع بايمان اذ اعين  
الله لا يتحقق ثوابا او عقابا فان ما لزم المحال ان انقطع الثواب لزم ناهي الثواب  
عن الثواب وهو باطل بالاجماع فتعين العكس لقوله ان الله لا يعجز ان يشركه  
وليعجز ما دون ذلك لمزيت اما الكفار فان عيدهم دائم **سادس** عذاب القبر  
والصراط والميزان والحياب وانطاق الجوارح وتطاول الكبر والحوال الحسية والنار

والصراط والميزان والحياب وانطاق الجوارح وتطاول الكبر والحوال الحسية والنار  
والصراط والميزان والحياب وانطاق الجوارح وتطاول الكبر والحوال الحسية والنار  
والصراط والميزان والحياب وانطاق الجوارح وتطاول الكبر والحوال الحسية والنار

التي لا تحصى

الحياب

وامور مكنية وقد اجر الصادق علومه وبنوهم فافوزوا **فصل في** **اعمال** من الوعد عبادهم والافاض  
بمصول اخر من المشتبه الذنوب الكبار والوقوع الدائم عليه مخصوصه كقولهم ان الذين  
ياكلون اموال اليتامى ظلما الا يبدوا ان يورد ذلك فاعلم انه قد اختلف في وعيد اصحاب الجوارح  
هل هو منقطع ام لا الحق انقطاعه خلافا للمعتزلة لما قولهم من يعمل مثقال ذرة خيرا يره  
ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والمطيع بايمان اذ اعين الله لا يتحقق ثوابا او عقابا  
بالعصيان فضلا الكبر في فعل واحد لزم المحال فتعين وصولهما في ميزان فاما ان يصل الثواب باله  
اولا ثم العقاب فباطل بالاجماع وقوله تع ان الله لا يعجز ان يشركه ويعفو ما دون ذلك لمزيت اذ اعين  
منقطع وايضا قوله تع ان الله لا يعجز ان يشركه ويعفو ما دون ذلك لمزيت اذ اعين  
ما قلناه بان قول الربوا الكبار عن الشرك فكلما دون الشرك مغفور والذنوب الجوارح  
مغفورة فتكون وعيد اهل الكبار منقطع اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فللاية اعني قوله  
تعالى ويعفو ما دون ذلك لمزيت فاما الصغرى فان عيدهم منقطع بالاجماع **والسابع**  
ان جميع ما احببه الصادق من الاحوال التي تحصل لان بعد المفارقة من عذاب القبر  
والصراط والميزان والحياب وانطاق الجوارح والحوال القيمية كلها كالذنوب التي لا يعجز  
الاعتناء بها واعفا حقيقتها والجزم بوقوعها لانها لو لم تكن والذبح تع فاذ اعين  
جميع الممكنات وقول اجر الصادق علومه وبنوهم فافوزوا **فصل في** **السناب**  
حق العقوبة كمنعوا واختافوا في منع عول فدهر الله العذاب يوم وقاه الضربون  
والجوارح العفو عقلا ووقوعه شاعرا اننا احسانا لكل احسان حسن والعقوبات  
ضرب بيان ولا العفا حقا تع في جاز من استقاط وقوله تع وان ربك ل ذو مغفرة  
للناس عاظمهم وعما ذكرنا في حال قوله ان الله لا يعجز ان يشركه ويعفو ما دون  
ذلك وكسر الملامع القيد لعدم العرف بينهما والله لو لم يسل الشاع وليست

التي لا تحصى



في زيادة المنافع والالتفات في غير موضع انشا المضاف **اعلم** ان جواز العفو حص  
من النقصان وغيره اصحاب الكبار فلهذا ذكره ادا العفو لا يرد على الحص واعلم انه قد  
احيلت هذه المسئلة على العفو عن الفاسق هل يجوز له ان يرضى له العفو عن الفاسق  
كما تقدم ومنعت المعزلة كافة العفو شتما واخفا في منعه عقابا فذهب اليه  
العدل بوزن نفاة البصير والحق جواز العفو عموما وقدر شتما كما في الاول  
فلان العفو احسان في كل احسان حسن والعفو شتما في كل شتما منزه والمعدل  
صوفي واصفا فان الخاق حق الله تعالى له ان يقطع واما الثاني فلو حل الاول  
فوله وان يترك له ومعه للناس على ظلمهم وعلم ان على الحال في حال ظلمهم  
وهم في تلك الحال فاستقروا فطعنوا في العفو عن الفاسق الثاني قوله  
ان الله لا يعفو ان يشرك به ويعفو ما دون ذلك والنسب ما دون ذلك الا ان  
فيغفر لا يقال المراد بغيره فقام التوبة لا يقال لا فرق بين الشرك وغيره في ذلك  
الثالث قوله على ان يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو  
ولا هو يحل ان يكون في زيادة المنافع والالتفات في غير موضع انشا المضاف **اعلم** ان جواز العفو حص  
من النقصان وغيره اصحاب الكبار فلهذا ذكره ادا العفو لا يرد على الحص واعلم انه قد  
احيلت هذه المسئلة على العفو عن الفاسق هل يجوز له ان يرضى له العفو عن الفاسق  
كما تقدم ومنعت المعزلة كافة العفو شتما واخفا في منعه عقابا فذهب اليه  
العدل بوزن نفاة البصير والحق جواز العفو عموما وقدر شتما كما في الاول  
فلان العفو احسان في كل احسان حسن والعفو شتما في كل شتما منزه والمعدل  
صوفي واصفا فان الخاق حق الله تعالى له ان يقطع واما الثاني فلو حل الاول  
فوله وان يترك له ومعه للناس على ظلمهم وعلم ان على الحال في حال ظلمهم  
وهم في تلك الحال فاستقروا فطعنوا في العفو عن الفاسق الثاني قوله  
ان الله لا يعفو ان يشرك به ويعفو ما دون ذلك والنسب ما دون ذلك الا ان  
فيغفر لا يقال المراد بغيره فقام التوبة لا يقال لا فرق بين الشرك وغيره في ذلك  
الثالث قوله على ان يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو

لم يجمعوا بعد ايراد الفاضل وان كان فعل مختص به كالمجرم والدم والعزم  
المستوفى وان كان عزمه كالمجرم كالمجرم لم يجمعوا لا يفعلوا ولو لم يجمعوا  
كفي الدم والعزم كالمجرم كالمجرم لم يجمعوا لا يفعلوا ولو لم يجمعوا  
لواجب وزواجين فكل التوبة الواجبة عن كل ذنب ومنع الوهاشم از التوبة  
انما قبل اذا كانت من القبيح لقمه والقبيح كالمجرم كالمجرم لم يجمعوا لا يفعلوا ولو لم يجمعوا  
كونه ناتجا عن القبيح لا يقبله اما الواجب فانما يرضى له العفو عموما وقدر شتما كما في الاول  
فلان العفو احسان في كل احسان حسن والعفو شتما في كل شتما منزه والمعدل  
صوفي واصفا فان الخاق حق الله تعالى له ان يقطع واما الثاني فلو حل الاول  
فوله وان يترك له ومعه للناس على ظلمهم وعلم ان على الحال في حال ظلمهم  
وهم في تلك الحال فاستقروا فطعنوا في العفو عن الفاسق الثاني قوله  
ان الله لا يعفو ان يشرك به ويعفو ما دون ذلك والنسب ما دون ذلك الا ان  
فيغفر لا يقال المراد بغيره فقام التوبة لا يقال لا فرق بين الشرك وغيره في ذلك  
الثالث قوله على ان يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو  
ولا هو يحل ان يكون في زيادة المنافع والالتفات في غير موضع انشا المضاف **اعلم** ان جواز العفو حص  
من النقصان وغيره اصحاب الكبار فلهذا ذكره ادا العفو لا يرد على الحص واعلم انه قد  
احيلت هذه المسئلة على العفو عن الفاسق هل يجوز له ان يرضى له العفو عن الفاسق  
كما تقدم ومنعت المعزلة كافة العفو شتما واخفا في منعه عقابا فذهب اليه  
العدل بوزن نفاة البصير والحق جواز العفو عموما وقدر شتما كما في الاول  
فلان العفو احسان في كل احسان حسن والعفو شتما في كل شتما منزه والمعدل  
صوفي واصفا فان الخاق حق الله تعالى له ان يقطع واما الثاني فلو حل الاول  
فوله وان يترك له ومعه للناس على ظلمهم وعلم ان على الحال في حال ظلمهم  
وهم في تلك الحال فاستقروا فطعنوا في العفو عن الفاسق الثاني قوله  
ان الله لا يعفو ان يشرك به ويعفو ما دون ذلك والنسب ما دون ذلك الا ان  
فيغفر لا يقال المراد بغيره فقام التوبة لا يقال لا فرق بين الشرك وغيره في ذلك  
الثالث قوله على ان يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو لا يرضى له العفو

**اعلم**



ان القيد هي الندم المعصية بالنسبة لزمان الماضي والعزم والحزم على ذلك المعنى الى الابد  
الزمان المتغير وانما شرطها فيها العزم على ذلك لولا طهره وانما شرطه عزمه على عدم  
فلا يكون ثابتا وهي واجبة بالنقل والعقل اما الاول فقولهم وتولوا الى الله والامر للحي  
واما الثاني فلا يثبت الا بعد دفع الضرر واجبة وهي وان كانت غلظا متعلما  
يتحقق لا بالحزم من ذلك المظلم الى المعلوم او الى رتبة ما لا يشبهه او غير  
وان لم يكن قادرا على اداية فمعظم عليه مع التام وان كانت اضلالا في احاد او حلقا لم  
ينجحوا لاعدائهم الضال وان كانت غلظا متعلما فمعظمه لشراب الجمر فلا كفاه الندم  
والعزم على ترك واجب ذلك وان كان تركه لا يجوز الا بفعل من امكن وان لم  
يمكن كفي الندم والعزم على ترك ذلك كصلاة العبد من وضوح من فيه دون فتح لانه  
كما يجوز الابتان بل يجب دون واجب فكذلك فيجب دون فيج ادلا من به بل هو ذهبت  
الى المانع من ذلك لان القبح لا يجوز تركه لكونه قبيحا في تركه القبح والالتفات  
ذلك عن طهره تارك القبح لا القبح فيكون سائى القبح والتقدير ذلك هذا حلقه وفرو قابل  
هذا القول في الفعل والترك فلو قال الانسان لا كل هذه الرتبة لمخوضها تحت  
استبعاد الجميع في الحال واجبة عن الاول اما ان لم ان ترك العزم لكونه مطلق القبح  
لا بل لكونه هذا القبح المحصور من تلك المحصورات فلو حصل في قبحه فلا يلزم  
ان تركه في تركه القبح واما التمسك باكل الرتبة فغير شري لان العزم  
والنفي ليس لكونه نفي بل لكونه ملزما فيبقى فغير العزم وهل سقوط العزم

فان كان  
الترك  
فان كان  
الترك  
فان كان  
الترك

بالنفس

والاو

بالنفس واجبة وقضيل المعزلة على الاول والامامية على الثاني وهو لا يثبت  
لانه لو وجب سقوط العقاب لما كان ذلك الملوحة قبولها او لزيادتها  
على العتق والاول منفي والا لزم منه قبول عدم فترات العزم ثم اعتد اليه  
والثاني باطل لما مر من قبله الى بطا واجبة من قال بوجوب سقوط العقاب  
انه لو لم يجز السقوط لغير التكليف بعد العصيان فادفع منه تعالى طلال  
باطل بالاجماع فالمقدم مثله وبيان الملامكة ان تكليفه حينئذ لا يخلو اما  
ان يكون كفائين او لا والمنا في حال لا يشترط امر العبد المستسلم للقيح المنفي  
عنه تعالى والاول اقا التواب او غير ذلك الثاني باطل اجماعا والاول محال ولا  
لا جمع الضدان اعني التواب والعقوبة والحجوب المنع من دوام عقاب الفاشق  
ادعوى من على من هذا العبد او كثر الطلوع وزيادتها على العقاب اذهب  
الغالبين بالتكفير في التكليف حسيدي وهو المطلق **فان كان التكليف**  
في الاسماء والاحكام والايان لغيا المقصود واصطلاحا هو تصديق  
الشواصل في جميع ما علم بالضرورة محتمل مع الامر باللسان وعند المعزلة  
ان فعل الطاعة لانه قد لا يمان بنفي الظلم في قولهم تع الذين امنوا ولم يلبسوا

بالنفس



ايماهم بظلم وعطف عليه فعل الطلاق في قوله تع الذكر امنوا وعلى الصالحين  
وصلا ذلك برادى المعاني اجتمعا بان فاطع الطريق تحزى والمؤمن لا تحزى  
فقاطع الطريق ليس بمؤمن اما الضعيف في قوله تع يدخلهم النار لقوله تع انك  
من يدخل النار بعد اخرين واما الكبري فعوله تع يوم لا تحزى الله النبي والذين  
معه والحوادث منع الحصار العذاب العظيم دخول النار لا يدخل حصصها  
بالكفار لان المؤمن لا يحارب الله ولا رسوله كما انما لا يحارب الله ولا رسوله  
منع نفي الحزى عن المؤمنين المصاحب للمنع صلوة فلا يعجزهم والامان لما كان  
هو التصديق لم يقل النبي والنقص اخلافا للمعزلة ولما كان عبارة عن التصديق  
كان صاحب الكثير مؤمنا خلاقا للمعزلة فانهم لم يسموا الفاشق مؤمنا ولا كافرا  
بل ائبوا من الذين المزلتين والكفر وانكار ما علم بالضرورة في الرسول صلوة  
والشوق لغنى الخروج عن الشر والفاشق في مقتدر خروجها عن دينها وفي الشرع  
الخروج عطف على الله فيما دون الكفر والنياق اظهرا الايمان وابطان الكفر  
ولكن هذا الحيوان زكوة في هذه المعزلة وقيل ان النظر في فعله كتابا النبي  
بهايد المرام في كل علم وفرايد التي صراط فعله كتابا في كل علم وفرايد

علم

من جنبا والحمد لله وحده **اعلم** انه يذكر في قوله تع النبي لا يمشي المصطفى عليها  
نيز المنكر كالايمان والكفر فيهما والاحكام المتعلقة بها في ان المؤمن لا يخرج  
بفقد الايمان لم لا يخرج فبين الايمان وهو لا يخرج المصطفى فاصطلاحا  
هو التصديق الرسول عليه في جميع ما علم بالضرورة بجبره مع الاقرار  
بالتان زاملا او ما تقوم مقامه مع العجز وقال المعتزلة الايمان عيان  
عن الاقرار بالتان والاعتقاد والعمل بالان كان الحق اذ هو الدليل عليه انه لا  
كان العمل الصالح دخلا في الايمان لكان تقييد الايمان ووصفه بنوع الظلم  
عنه وعطف العمل الصالح عليه تكملة من غير قابيل وهو جواز واحتجوا بان  
قاطع الطريق تحزى والمؤمن لا تحزى فقاطع الطريق ليس بمؤمن مع انه مصدق  
فلا يكون الضمير كافيا في الايمان اما مع الضعيف في قوله تع يدخلهم النار  
لقوله تع ولهم في الاخرة عذاب عظيم يصل من يدخل النار فهو تحزى لقوله تع  
انك من يدخل النار فقد اخرجت واما الكبري في قوله تع يوم لا تحزى الله  
النبي والذين امنوا معه والحوادث المنع من الحصار العظيم في الدخول الى النار  
تلمناة للذين يحملون الحصى بها بالاف وهو الاولي لانها مخصوصة

بالخلاف







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَا لَا يَخُورُ عَنْهُ فِي الْقُرْآنِ فَالْتَمِصْ أَلَمَامَ الْأَجَلِ  
الْأَوَّحِدِ وَالْعِضْلِ عِدَالِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَبِيبِ الرَّازِي  
رَحْمَةً لِلَّهِ عَلَيْهِ أَمَّا دُرَّتُهُ وَالْأَفْئِدَةُ عَوَامُ النَّاتِرِ وَهِيَ مَا يَبْرُجُ  
**أُولَئِكَ يَوْفُونَ يَوْفُو بَاقِهِ تَوْفُونَ وَمَا تَوْفِدُونَ**  
**وَالْمُفُونَ يَوْفُونَ دَاوُدَ يَوْفِي الصَّابِرِينَ تَوْفِي إِلَيْهِمْ**  
**يَوْفِيهِمُ اللَّهُ تَوْلِي مَا تَوَلَّى مِنْ تَقَاوُنٍ مِنْ قُرَابِ الْآلِفِ إِلَى نَصِيبِ**  
**أَشْرُوا الضَّلَالَةَ وَتَنَادَوْا فَلَا جَنَاحَ مَرْجُوا قِلَالَةَ فَوَادٍ**  
**فَتَنَوُوا وَلَا تَنْسُوا وَعَصُوا الرُّسُلَ فَالْقَوَالِ السَّامِ هَلْ تَسْتَوِي**  
**لَا يَسْتَوُونَ بِلُؤُورِ السِّنِّتِمْ وَلَا يَلُونَ وَأَنْ تَلُوا مَا وَرَى يَوَارِي**  
**شَوَاتِكُمْ وَنَبَلُوهُمْ وَنَبَلُوكُمْ كَلَامُهُمْ لِنَابُكُمْ يَوْعُونَ تَالِي عَطْفَةٍ**  
**بِلَا تَنْزِيلٍ تَوَنُّوا إِلَى رَيْكُم لَتَلُونَ لَتَرُونَ لَتَرُونَهَا فَمَا تَنْزِيلٍ**  
**فِي حَقِّ السَّمَاءِ عَادُونَ بَرِيءٌ مِنْ بَعْضِ اللَّهِ وَلَكُمْ**

دَكَرَ مَا وَفَى شَوْلَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مَاتَانِ جَبَرِيلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوَّلُ  
مَا وَفَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شُورِهِ الْحَمْدُ مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ  
أَبْتَدَأَ بِأَيِّكَ نَعْبُدُ وَأَيِّكَ نَسْتَعِينُ وَاقْضِ لَنَا شَيْئًا مِنْ هَذَا الْمَرِاطِ  
**الْبَقَرَةِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ وَمَنْ تَعْلَمُوا مِنْ حَبِيرٍ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سَنَدٌ وَلَا نَوْمَ**  
**وَهَذَا وَقْفُ الْفَضْلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا الصَّالِحِينَ تَلَاوَنَهُ الَّذِينَ يَتَّقُونَ**  
**أَمْوَالَهُمْ بِالْبَلِيلِ وَالنَّهَارِ أَوْ عَمَلٍ نَبِيٍّ الَّذِينَ يَكُونُونَ الرُّبُوبَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**  
**تَأْوِيلُ آيَاتِ اللَّهِ وَمَحْدَرُ اللَّهِ تَعْلِيمُهُ ثُمَّ ابْتَدَأَ وَاللَّهُ رَوْقُ الْعَيْدِ وَلَا**  
**تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ خَالِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ شَرٌّ ثَلَاثَ**  
**وَرُبَاعٍ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ وَتَقُولُ لِلَّذِينَ لَا يُلَاقُونَكَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَلُمُونَ فَاصْبِرْ**  
**النَّادِمِينَ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ مَا لِي بِأَخِي خَوْفٌ أَنْ يَنْصَرِفَ**  
**الضَّالِّينَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِلَى آيَاتِهِ تَدْعُونَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ الشَّيْطَانُ**  
**فِي الْأَرْضِ وَهَذَا الْخُورَانُ خَاوِرٌ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ وَمَا حَتَلَطُ بِعِظَمٍ فَلَا عِزَّامَنَا لَهَا**  
**الْأَعْلَفُ فَبَلَّغْنَا بَعْرُورَهُ وَقَالَ نَعَمْ وَبَيْنَهُمَا نَجَاتٌ هَالَا لَمْ يَحْطَوْا وَلَا كَرُ**



وَقَدْ أَوْفَى الْعَظِيمُ كَمَا لَهُمُ الْمَهْ وَهَذَا وَفَوْقَ حَالٍ وَالْأَغْلَالُ الَّتِي كَانَتْ  
عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَلْمِ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى فَاذْعُوهُمَا **الانفال** قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ  
لِيُظْهِرَ كَيْفَ دَانَ السَّبِيلَ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ خَيْرًا **التوبة**  
وَلَمْ يَخْشِ اللَّهَ وَقَعَى الشَّكَّ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ  
مَا لَكُمْ كَلَفْتُمْ عَقَالَ اللَّهِ عَنْكُمْ أَدَبْتُمْ وَقَدْ أَوْفَى وَعِصِدَ وَرَضَوَاتِ  
مِنْ اللَّهِ كَبْرَهُ عَلَى السَّوَالِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً **سورة يونس** أَنْ يَذِيرَ  
النَّاسَ الصَّالِحِينَ الْفَسَادَ فَلْيَسْتَنْبِطُوا أَخِي هُوَ قَالُوا يَرْبِإِ أَنْ يَنْزِلَ  
لَهُمُ الْبَرْقُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ أَذِلَّةٌ كَرَّ الْعَرْقُ الْإِلَ  
أَنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقَّ قَالِ لَمْ يَنْفَلِرْ أَدْلُفْضَلُهُ **سورة الاحزاب** فَالْمَنَارُ مَعَهُ  
فَمَذْأَوْفَى عَلَى الْإِلَهِمْ أَنْ يَغْوِيَكُمْ هُوَ يَكْمُ الْإِنْفَرَحُ وَقَدْ رَدَّ قِيَامُ اسْتَقْفَرَا  
رَبُّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ فَاسْتَغْفِرْهُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا رِبُّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ  
فَكَذَّبُوا لِلَّذِي كَرِهُوا صَبِرُوا **سورة احقر** الْقَصَصُ وَقَدْ خَبَرَ  
دَرَاهِمُ مَعْدُونَةٍ وَقَدْ خَبَرَ الْحَقَّ وَنَفَى عَنْ بَوَاقِ الصَّدُوقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
الْفَسَادُ وَالْجَوْرُ أَنْ يَكُنْ كُلُّ عَظِيمٍ وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ  
فَارْتَلَوْا فِي قُلُوبِهِمْ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ **سورة بقره** بَصِيرَ اللَّهِ الْأَمْثَالَ

الأم

يَحْيَا اللَّهُ مَا لَيْسَ أَوْفَى **سورة ابراهيم** لَوْ هَذَا اللَّهُ لَمَدْنَاكُمْ  
وَلَيْدَرُوا بِهِ **الحج** وَفِيهِمْ غَرْضٌ مِنْ اِبْرَاهِيمَ **النحل** وَالْإِنْعَامُ  
خَلَقَهَا فِيهِ سَفَا النَّاسَ أَتَابَ لَهَا نَشْرَهُ وَفَوْقَ الْعَالَمِ  
شَاكِرًا لَانْعَمَ بِهِ **سورة ابراهيم** بَارِكْنَا حَوْلَ النَّبِيِّ مِنْ أَيْنَاءِ الْإِسْلَامِ  
نَحْمَدُكَ وَالْحَقُّ أَنْزَانَهُ وَالْحَقُّ نَزَلَ **الكهف** أَذِلَّ شَطَطًا **سورة فاطر** فَاشْكُرْ  
الْبَدْرَ وَبِشْرَاهُ بِلِسَانِكَ وَقَدْ تَعَجَّبَ قَوْمًا لَدَا طَرَفَ خَدْعَا  
وَلَا تَخَفْ وَقَدْ أَمَرَ تَارَةً أُخْرَى بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ **الانبيا**  
فَاسْتَحْبَابُهُ ثُمَّ ابْتَدَأَ فَخَلَقْنَا **الحج** وَغَيْرَ مَخْلُوقَةٍ قُلِ الْإِنْسَانُ  
لِرَبِّهِمْ كَرِيمٌ **سورة المؤمنون** خَلَقْنَا نَحْنُ وَفَوْقَ عَمَلِ الْخَطَاةِ لِلَّهِ عَشِيرٌ  
وَهَلْ كُنَّا أَنْزَلْنَا السَّمَاءَ بِالْفَاعِلِ فِيمَا تَرَكْتَ كَلَامَهُ **النور** وَالْكَشِفُ  
بِعَنْدِهِمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ قَبْلُ نَبِيٍّ بِمَا عَمِلُوا **الفجر** وَاحْتَرَفَ بَرًّا  
هَمْزًا وَكِرَامًا **الشعر** فَإِنْ عَصَاكَ **الملك** قَالَتْ نَمْلُهُ فَامْتَا هَتَدُ  
لِقَسَمِهِ **القصر** قَرْنٌ عَزِيزٌ قَالَتْ أَحَدُهُمَا لَا تَفْرَحْ  
**العتيق** أَنَا مَنْزِلُ لَوْ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَتَخِطُّ فِي النَّاسِ  
مِنْ حَوْلِهِمُ الرِّقْمُ وَالْأَرْضُ بَارِعَةٌ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ **سورة لقمان** لَا تَشْرِكْ







ثم ان جاوركم من دونه من ريتنا ما اتوا من سنة من شهر من صدق من  
 طبيات ما در قنكم نظرون يتقون حنات قري جمعاً ثم استوي حجاجاً دكا  
 دكا غير بدو انعام علاماً زكياً قولا شديداً عداً بـ تدبيل ما به صابر قد  
 ضعفاً من طيبة ظلاً طلبلاً ما فزنا و ما عند الفاق والكاف والعنه فيها يبلغ من  
 اخواتها مثالك من قبل منك ثنائاً قليلاً انهم كبر لقرن مجرهما الى مخرج العنبر  
 و امثالك كنه فظهر عند الباء والفاء والواو مثالاً و ستم هم فيها عليهم ولا هم  
 لان اليم اقوي من شارب اخواتها فاقوي لا يخفوا عند الضعيف و امثالك  
 اليتا كنه اذا كان ما قبله مكثراً عند هاء فترقت مثل فرعون و شابه  
 الاعند حروف الا شتعلوا وهي تبعه احرف تجمعها قطع حصن ضعف فتم اليا  
 التا كنه عندها وان كان ما قبلها مكثراً مثل قراطيس و مرصا و ارصاد  
 و مرقه و قرق و كذا لك عند الكاف و التا لقب بـ مخرجها الى القاق  
 و الهاء و لكن شريطة ان يكون ما قبله مكثراً و عارضاً مثل باني زك  
 معنان اذ يتم اذ اذ تابوا و امثال الحروف المقلدة فحتم تجمعها قطب  
 جيد فملا اذا وقعت ساكنة تعثر و تفلت لا تكن ساكنة محضاً لان  
 الطاء و الدال اذا اشكتهما اسكاناً محضاً نلتان التا لقب بـ مخرجها

الى التا مثل احطنا لم يلد **م** القاق اذا اشكتهما اسكاناً محضاً صارت  
 هـ و هي مجزوءة مثل مفتا و كذا اذا ادعيتها عند الكاف لم يكن  
 ادعياً محضاً بل بقي اثرها في قولها المقلدكم و كذا لك المطاع عند التا في قوله  
 ليس بسطت و امثالها و الجيم اذا اشكتهما اسكاناً محضاً في انبايم و جعل  
 و كذا لك اذا اشكتهما في الوقت في قوله و ما كتب روح بهج فتخلطان  
 بحروف لا يعمهم وهي ب ح و امثال الكاف كنه و تعثر و  
 فيلغظ من تخمها لك لا تخلط بحروف لا يعمهم وهي ك و امثالها  
 الحروف الميم و شرفه تجمعها تحت كنه شخصه و البراق  
 مجزوءة و قد جمعها في قولهم مثل يعزوا و قرع من جند من اطاع  
 والله اعلم بالصواب و لا بد انقاري القارن من معرف الحروف  
 و مخارجها و صفاتها و مدارجها امثال الحروف فاضلوا في عدد  
 فقال حليل اني احد رجم الله عليها هات عشر و عشرون حرفاً و  
 الهن من هاء و فاء و قاف جامع من اهل البصر و عند الكسوف  
 واكثر اهل البصر انها ثمانية و عشرون حرفاً و الهن من هاء



















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

روا القاه انه لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم من اهل اليمن ملأوا دوابهم بدمه صلى الله عليه وسلم  
صلى الله عليه وسلم انا كنا نسير في طريقنا ادمرنا على جبل فلما قربنا منه انفتحت الجبال  
وسمعتنا قائلين يا محمد وديعه نوحى عن ان علوه والنا الدنا منه الا اوحى الى فلانها النبي  
وقال هذه الاوحى التي اترأت على نوحى عن ان علوه وقد بشرتني بها جبريل عليه السلام ان تصالوا  
الي بها ونفها وقرأها وديعي نوحى عن علوه وقال له يا ابا الحسن قد فاقها علم الاولين والاخرين  
الي يوم القيمة فقال ما اصنع بها فقال له رسول الله يا نوحى اني جئتتك في حلد تكون لك  
ولا اعلاك حذر الي يوم القيمة ومنه تعلم ما يكون من امر الله الي يوم القيمة من خبري  
وقد جئت منك نسخة تكون في ايدي شعبي على قدر ما تحل عقولهم وقال علوه يا غلام اني  
اريد ان اجد لك موضع مصادي فاناه بد قسرا فتخرج منه اورات ستلها الي رجل من  
اصحابه وقال علوه ان اذن من شعبي انتم هذا واذا فيها بسم الله الرحمن الرحيم  
**اذا كان** في الغمر لا يكون الا ثلثا بعدل البرد وتلك الامطار في تلك السنة وصباب الغمر  
الاشجار من الغوات وصباب الرزاق في بعض البلاد وتكون ارجاع مختلفا في الغل وتكثر  
الي في القوم يكون في السنة بعض الغلات في الطعام وتكون حروب بين السلاطين وتكثر  
عظم الشان لا علم من قتلهم وتقع بين العامة مثل العمارين وغيرهم الرمال وتقبل  
السلطان ويبيع منها الغرض وتصلح بعد ذلك امور القامه ان شاء الله تعالى **وان كان**  
الاثنين يكون اثنا عشر ويكون من ضرر تدبير في الصيف ويكون المطر يافع الغلات  
التي في المياه وتكثر القوم وتقع عنهم بعض المواضع وتراخي الغنم ويكثر الغنل وترخص الاقطار

في بلاد الجبل وتكثر الثمل وتكثر الغوات تلك السنة وتكثر الدواب في تلك السنة  
وتصيب غلات فارس اقله من حراد ويكثر في ارض الجبل وتنفذ في بعض الامصار احد  
ملوك العرب ويكون بينهم قتلى كثيرة وعظمها ويصاب ملوك الغنم وتكون الغلات  
بالغنم عليهم ولا اعلد ذلك **وان كان** في الحزم الثلث يكون الشتاء شديد البرد وتكثر  
الامطار في بلاد فارس ونباحية المشرق وتكثر الغلات وتسلم ويكثر الغنل وتصاب  
الاشجار وتكثر الروم ويكون بياض الحبوب والاشجار منه من النما من ريح وصباب  
الغلات ويخرج غارح على سلطان الشتاء وصباب اهل الشام غلات في احوال وتقبل الغنم  
بعضهم في بعض وتقع بينهم الدواب والطاعون من اشهرهم والله اعلم واعلم **واذا كان**  
الحزم الاربع يكون الشتاء بعدل البرد ويكون القصر صالحا نافعا ويكون القمار والغلات  
في الجبال كلها الا انها تفتح الدواب في المناس والبهائم ويصير ارضها على قليل  
ويصطرون بلاد العرب وملك الغنم ثقل كثيرا ويصاب بينهم قتلهم ولا يدرك  
من قتلهم والله اعلم واعلم **وان كان** في الحزم الحزم يكون في تلك السنة قليل البرد وتكثر  
الامطار والغلات وتكثر الحبوب وتكثر الدواب ويكون كثير في الصياد وتكثر  
الاشجار في بلاد مصر ويكون بين المسلمين وبين الروم حروب ويظهر بياض الحبوب  
فتنبت وتقع ايضا نباحية حروب بين العرب والغنم وتقع بينهم وملك بعض بلادهم  
ويكون الحزم سالما ان الله تعالى **واذا كان** في الحزم الحزم يكون في تلك السنة  
بارد وتقل الامطار وتقل الغلات في الجبال في بلادهم وتقع الموضع  
الناس وتقل الامطار والمشرق وترخص بالمرز كثير او خرج على السلطان



الشيء وجعل ان ينظر وانما لو باحدى امور انما يشوب العقل فتبين اختلافهم في  
اثبات صانع وتبين واثبات صفاته والاختلاف فيها وان كل واحد اعتقد شيئا من  
خالقه وتبين ان لا يكون متحققا لوجوب الاسم فانه اذا سمع هذا الخلاف واستعد  
من حيث العقل واخذت من العقل والهو بقليل من ان لا يكون له الوجود والاعتقاد  
وصفا له وان فرضنا انه لم يشترط في العقل ولم يسمع اختلافهم فانه يجوز ان يثبت  
من قبل نقشب بيان بانها متصرفه متقلدة من حال الى حال ويرى ان الصانع على  
والله في شئ من صفاته طاهر على الالف ان يكون له صانع صانع  
عليه واراد من شئ من صفاته ان لا يكون له صانع صانع  
له ما دللنا به على الله ان الخطر بالكلية لا يسمع بصيرته من شئ  
النظر والسمعة على جهته امانته والطريق الموصلة له تعرفته وفي الناس من قال ان الله  
حب ان يعث اليه من سمعه وتعرفه من ملك او غيره فحينئذ يجب عليه النظر في امسا  
الخاطر والاضحى من اقاويل من ان الله له كلام حتى يتبين من العقل ان الله  
لم يسمع بضم ما ذكرناه ولا يجوز ان يكون علما ولا اعتقادا ولا ظنا لانه لو كان له ذلك  
لم يكن له امر فعليه لا يسمع لا يقد على ان يفعل في غير علمه ولا اعتقادا ولا  
من فعل تعالى لم يكن له العلم اياه فان ضررنا وقد علمنا خلاف ذلك ولا يطعن  
على ما قلناه من الكلام الاصم الذي لا يسمع فان الاصم لا يدرك ان يكون هناك  
والعموم مقام الخاطو وان فرضنا ان الله لم يسمع ما يقوم مقامه ولا له طريقا للتنبه  
لا يسمع كلاما ولا يسمع انما الكناية فانها يجوز ان يكون ما يثبت بها العاقل الا انها لا تقع  
المكلفين لا يسمع عنهم لغوهم الكتاب ومنهم من لا يسمع له خارجا عن الكتاب هذا اذا  
الكتاب منضلة عنه فاما فعلها في جهتها وادخل اعصابها في الفاعل فيها ولا يسمع  
عليها فاولى الامم التي نعم اكثر العقلاء والكلام والحمد لله وصلواته

وصي الله الشيخ كرام العالم السخاوت به  
من روى تلاوة القرآن وروى شوا الامم الاثقان  
التحويد مد امضا او ما لا مد فيه لو ان  
وان تشدد بعد مد حمزة او ان تلو الحرف كانت كذا  
وان تقوم بهم من متروكا فبقر سامعا من الغيبان  
الحرف ميزان فلا تترك طائفا فيه ولا تترك مخش الميزان  
فا هممت في جهة متناطفا من غير ما ترو غير تواني  
تد خروفي المد عند ممكن من عزم ما ترو غير تواني  
فلا لازم الاستكان كان مد كثره او همزة حسنا انا احسان  
الهمز من قبل المشكك دون والهمز فوق وتحت والملاز  
والها تخفي فاجل في اظهارها قد مد للهمزات باستنقار  
والعيز والحامطة والعين قل في نحو من هاء في هنتان  
كالعين اقرب لا تخرج من تحتها في نحو من هاء في هنتان  
والفافت من جهتها وعلوها في نحو من هاء في هنتان  
ان لم تخفق جردا او همزا في نحو من هاء في هنتان  
والخا وحيت تفارق الحرفا في نحو من هاء في هنتان  
تخشي وتحمه وكالا حسنا في نحو من هاء في هنتان  
والحاف غلبها بحسن بيان في نحو من هاء في هنتان  
فما اجل القرين تحتلطار في نحو من هاء في هنتان



والجبر خواصه والطلاء خواصه غير جبار  
والا لو لم يضر به او لا لم يضر الله به حيث يلقاها  
وبين بعض ذنوبهم واغضض وانقض طهره او يترك ذنوب  
وكذا بين الطلاء وخرصته والطلاء لا يظن الاثنيان  
اذا اظهره واذا غمها وقطعت فاسبغ في القرآن امة الارباب  
واللام عند الراي اذ لم يتبعها صا او اخر فان يقتربان  
في خوف ربهم وما عت نافع فيه وعام الى القول لا ي  
وبيناه في خوفنا عار وقيل لكل منضل يقضيان  
ويقل تعالى قل سلا مني ومثل قل صدق في النيان  
والثوب من كنوع الثوبين قد شرحا معاني غير ما دون  
وشرح ذلك في مكان غير ذلك فاما يدال عن الاعيان غاي  
والراي من تدبكه عزان بري متكررا كالراي الرحمان  
والدال ساكنه مع كاد ال حصد اذ مع غير تعبر وتوان  
ولق لقينا مظهره ولقد تداي والمدا حصن تحت كل مكان  
والودق وارفع يد جلاله وقد نرى والتا اذ مع عند طابقتان  
وكذا الجيت واستطاعت منين والحق في بلا كتمان

والمعنى ان الله تعالى قد علم ما في القلوب من الخفيات والسرائر والاعيان والاعيان هي الاعيان التي لا يدرك بالحواس والاعيان هي الاعيان التي لا يدرك بالحواس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما

والجبر خواصه والطلاء خواصه غير جبار  
والا لو لم يضر به او لا لم يضر الله به حيث يلقاها  
وبين بعض ذنوبهم واغضض وانقض طهره او يترك ذنوب  
وكذا بين الطلاء وخرصته والطلاء لا يظن الاثنيان  
اذا اظهره واذا غمها وقطعت فاسبغ في القرآن امة الارباب  
واللام عند الراي اذ لم يتبعها صا او اخر فان يقتربان  
في خوف ربهم وما عت نافع فيه وعام الى القول لا ي  
وبيناه في خوفنا عار وقيل لكل منضل يقضيان  
ويقل تعالى قل سلا مني ومثل قل صدق في النيان  
والثوب من كنوع الثوبين قد شرحا معاني غير ما دون  
وشرح ذلك في مكان غير ذلك فاما يدال عن الاعيان غاي  
والراي من تدبكه عزان بري متكررا كالراي الرحمان  
والدال ساكنه مع كاد ال حصد اذ مع غير تعبر وتوان  
ولق لقينا مظهره ولقد تداي والمدا حصن تحت كل مكان  
والودق وارفع يد جلاله وقد نرى والتا اذ مع عند طابقتان  
وكذا الجيت واستطاعت منين والحق في بلا كتمان



کالیم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

حَفِظْتُ لِقَاءَ عَظِيمِ الْوَعْدِ يُوقِظُ مِنْ ظُلُمِ اللَّيْلِ وَشَوَاطِئِ الْخَطَرِ وَالْوَسْوَاسِ  
مَنْ يَكْظُمِ الْعِظَ يَكْظُرُ بِالظَّالِمِ وَمَنْ يَطْعُنْ عَنِ الظُّلَمِ يَطْلُلْ إِلَى السَّعْفِ

لَا تَنْظُرِ النَّصْرَ وَلَا قُوَّةَ الْعَلِيَّةِ وَلَا تَنْظُرْ ظَهْرَ ضَامِرٍ بِالْحَسَنِ  
أَنْظُرْ ضَامِرًا مِمَّنْ لَمْ يَنْظُرْ خَلْبَتِ عِظَامُهُ ظَفْرَ الظَّالِمِ وَالْحَسَنَ

فمنهم من كان يامعاً وقد حصر طائفة الغلمان من لطائف فاضحة  
لكن سبحة طائفة قد تشبهت بالصاغة في الذكر فاسمع قول مؤلف  
البناء والخطة والعطف الظلال مع الوغظ أنظ العظ والهم مدعى الرشي

فَالْحِطُّ لَا أَنَّهُ أَوْدَتْ بِأَصَادِيهِ الْفِرِّ وَالْمَأْسُونِ فَاسْتَعْنُ  
بِاللَّهِ وَاعْلَمِي أَنَّ الْحَافَةَ أَوْدَتْ بِثَلَاثِ لِبَاسٍ وَهَاتِئِذْ بِاللَّيْلِ

والجذر الصادق لا موضع في سبجى في حطو موطنه  
في سورة اقرب بعد العشب لها مثل وهادان الى المعنى غاشي  
والقسط الظاهر الا ما تفيض وعبر الما في هو في الهاد الى الش

ثم القائلون في الامم من غيرهم نقابل قولهم تدع بالوطن  
بالصادق نعم الا تتبعهم في بالظالمين العلم والشيء

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



لنوعها جهلوا نكلا منده في الخوا والخرق أخذ كل منكني  
 ط الذي ظلت بعد العكزة لظلموا من وجه الشرا حرقا فاني بيني وبينهم  
 اذا نزلت فظلت بعد فظلموا في ظلمة في الشرا في صديقي  
 قبل الحدي فظلموا في فواخرها فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 والوعظ اني بالظلمة في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 واعلم اني في الفراق من فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 في امل الى نيرة قبل النيرة في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 وفي القيامة اخرى في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 والفقر بالظلمة في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 وجميع النيرة في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 لكن في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 بالظلمة في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 وقد تلاها النوع في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 وقد فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 شعاع انوارها في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 شيتها ادره الغاري في فظلموا في فظلموا في فظلموا في

في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في

فصل اعلم ان النور الساكنة تكون متصلة بالخرق  
 الذي بعدها ومنفصلة منه والنور لا يكون الا منفصلة منه  
 لان التنوير نور ساكنة في الحق الا في بعد مثال شيت لفظا  
 ولا تثبت حقا فمثال النور المتصلة بالله كيتا ون ولسن في القر  
 غيره الا قولنا شتان في فراه من عامر واني بكر والمنفصلة من امر  
 والشوس كانت احكمت اجابة والها الانها في من هادي اير امرو  
 هلك الحار وخر من حاد الله نادر حاميه العيز انعت من عام حقيق  
 على الحار والمنفصلة من حير على خير الغني في فظلموا في  
 من على من ماء عبراتي في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 ويدعها في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في  
 ويقر عنه فالذي وقع بغير عنه هو عند الام والرا وليس لها  
 اتصال وقوله وليس لها اتصال يعني في القرآن لانك لو بينت مثل  
 فعل من علم لقلت علم من نور ظاهر ولو قلت علم لا لقلت بفعل ولذلك  
 لو بينت مثل فعل ايضا من شر في اقلت شر في بالاضهار ولو  
 قلت شر في التبر بفعل فلاجل التبر بالاضاعف اظهر النور  
 الساكنة عند اللام والرا اذا اتصالا كان حكم النور الساكنة  
 اذا اتصال بالواو واليا خصوصان والديا فانها الواو عمت  
 عند الواو وخصوصان شبه صواب وكذلك اليا الواو عمت في خوا الدنيا  
 التبر يدان وكذلك اذا اتصال النور الساكنة بالياء في غير الواو

في فظلموا في فظلموا في فظلموا في فظلموا في



ورنما وز ما فمثال المنفصل من لثنا لا يات لقوم من ربه  
سفر رجب والدي وقع بغنه فهو عند اليا المنفصلة والواو المنفصلة  
والهمزة المنفصلة والنون مثال ذلك بحلا الدنيا من المقوم  
يعلمون صنوان من وال شيئا واوليك وما وقع في القرآن  
نون ساكنة متصلة بالهمزة لكن وقع في الصلاة صلاة رنما مثال  
النون المنفصلة عن الهمزة وان من شيء والثوب من حرام من ريك  
حنه من نشا ملكا نقاتل فاجل هذا كله الادعاء بغنه الا ان النون  
المنفصلة باليا خوينديان والواو صنوان وكذلك النون المنفصلة  
بالياء السلامه عبر القرآن خورنا لاجل شبهه المضاعف فبما عاف  
الياديان والواو صوان والهمزة وماه وما بقي من المثالات  
فهو مدع بغنه على اصل الباب ثم قال وتقلبان عند الباسم  
اللفظ خوايتهم من بعد تبديت على اعلم انما تعدوا خفا  
التاكنه عند الباقية النون يما في اللفظ لان لها مشاركة  
بالياء من جهة الخرج ومشاركة بالنون من جهة الصفة وهي  
الغنة واعلم ان الغنة صوت من الخبيثات فحينئذ قلبت النون  
يما في اللفظ ثم اختلفت عند الباقية على احد قولين اعلم ان الساكنين  
في حال الخفاء عند الهمزة والياء والواو عند الخرج ثم قال  
وتخفيان بغنه عند باقي الحروف المحم مثال ذلك مشورا  
من ثم ما جلا بصرون ولكن صبر على صالحي يتفصون من  
قل

من قبل زرقا والواو اكثر الاما بال جتات تحري ينظرون  
ان يظن ظلا ظليلا يتفون من فواق شاعر فليان يترل  
من زوال نونا زاكبة ولا تحوا من كان لغنا لثرا ينطق  
فان طهر صعيدا اظييا وينثر من شاشي شهيد انداد من  
دون الله عملا دون ذلك وثبتون من سواء سلاما  
سلاما متدرون من الذي يقرض لعالم حكيم ذلك  
منجوك وان حنوا ولكل جعلنا متضود من ضعيف مكانا  
ضيقا واعلم ان النون الساكنة والثوبين اذا ادعنا  
فالغنة الثاني خوم من نشا ملكا نقاتل وان ادعنا في الهمزة  
للتاكي ايضا لا عند من كيان فان الغنة للاول خور وان من  
شي جراسي ريك وما عدا هذين الالفين والغنة للاول  
خوم من جاسي كان في قبل وفي بعد وحروف الغنة ثلاثة  
الثوبين والنون والهمزة ان سكن فصول  
اعلم ان الحرف الخفي في نفسه لا في غيره والادعاء لما هو  
ان يدغم الحرف في غيره فلكل يقع فيه الشدائد والغنة  
ظاهر مع الاختفاء كما كانت مع الاظهار لانه كالظهار  
فالغنة التي هي الحرف الخفي هي النون الساكنة الحقيقية  
وذلك ان النون الساكنة من طرف اللسان واطراف  
اللسان وما معها غنة خرج من الحيا شير فاذا اخفيت لاجل



ما بعدها زال مع الخنائج كانا تخرج من طرف اللسان منها  
وما بقي ما كان تخرج من الخياشيم ظاهرا وعلما خفا النون  
والشوين عند هذه الحروف ان النون الساكنة قد صاد لها  
مخرجان تخرج لهما وتخرج لعنتها فانتعت بذلك في المخرجين فخلق  
شابر الحروف واحاطت بانتساعها في المخرجين فحرف  
الهمزة تشاركها في الاحاطة فحقت عندها لاجل طلب  
الحذف والله اعلم بحروف المد واللين بلالة الالف ولا  
يكون الا ساكنة ولا يكون ما قبلها الا من جنسها وان ثبتت  
قلت مفتوحا والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء  
الساكنة المكسور ما قبلها ومتى وقع حرف المد واللين  
احرطه والهمزة اول كلمة اخرى شتى متصلا  
خوفا انزلنا قولوا امناني افتكروا متى وقع حرف  
المد واللين في كلمة والهمزة في كلمة واحدة شتى متصلا  
محوها وحذف وشق وحرفا اللين الواو والياء  
الساكنان المفتوح ما قبلها نحو خير وحور وكلهما  
في الوقت المد على قول والله اعلم فصلا  
في مخارج الحروف العدد وهو تسعة وعشرون حرفا  
ولها عشر مخرجا في ثلثة مواطن وهي الحلق والفتان  
واللسان فالخلف فيه ثلثة مخارج لسبعة احرف اه قيم  
الحلق ووسط وادناه فمن اقضاه وهو واحد بماء

الصوت تخرج الهمزة والالف والياء من وسطه تخرج العين  
والخاو من احد مائيل الهمزة تخرج العين والحاء وما اللسان  
فقيه عشرة مخارج ثمانية عشر حرفا في ربيع مواضع منها اقضاه  
ووسطه وخافته وطرفه فمن اقضاه وما يلية الحنك الاعلى  
تخرج القاف ومن ذلك الاقبع منفردا عن الحنك الاعلى متصلا  
الى الحنك الاعلى تخرج الكاف ومن وسطه ومن وسطه ومن وسطه  
الحنك تخرج الجيم والظا والياء ومن حافته من ولها الى منتها  
طرفة وما يلية من الاظا ومن اي الحنك شيت تخرج الصاد  
ومن ادنى الحافته وهو اقرىها الى طرف اللسان تخرج الحنك  
تخرج الالف ومن ادنى طرفة وما يلية من اصول الثقتين  
العليين تخرج الطاء والذال والناو من طرفة من الشق  
بين الثقتين العلين تخرج الصاد والسين والزاي  
ومن طرفة وما يلية من اطراف الثنايا عليها وشغلها  
تخرج الظا والناو والذال ومن ادنى طرفة وما يلية من  
الحنك الاعلى تخرج النون والشوين ومن ذلك الادلى  
داخلا الى ظهر اللسان قبله تخرج الراء في الاقبع مخرجان  
وفي الوسط مخرج واحد وبالحافة مخرجان وفي الطرف خمسة











امير المؤمنين عليه السلام قطب واستلر قد لك  
 حاشيه بقبه تابع ام الولد شمع عشر موصفا  
 قال تعذر الاصحاب رحمه الله تعالى الاستيلاء تمنع من بيع  
 المتولد الا في مواضع وفي معناه نقلها بصلاح او وصية وصداق  
 كفي من رقبتهات في غير ثمن رقبتهات ادا مات المالك وله  
 خلف من امواله قول ج كثر د لفقته اذ احملي بعد الفرس  
 واذ اجنب على مولاها اذا اسلمت عند الكافر على الاطراف  
 ادا مات ولد فاهاه اذا ارهنا في غير ثمن رقبتهات وجوزناه  
 ي بيعها على من يتفق عليه ببيعها بشرط العتق على قول يك  
 كتابتها عند من يجعلها ببيعها في كفن مولاها ادا لم يخلو من اها  
 البيع قبل الصلح في بيعها في ثمن شك على ذوى الاضام  
 مدنيته وخدمتها مشقة عرفان في الاعراف والاعوام  
 وخدمتها في الثاني بوش وكنت في اللوح بالاقلام  
 في الذي في العدم منها بعد ثلوم اهل القبر بالافهام  
 وجد الذي في الانبياء كذا لك حاشيه في قصص الاصنام  
 في اهل الفوق منها ناذي وسبا اليها مبلغ الاثام  
 هذا المعنى شعرا موقوف قد صيغته  
 ونصها بنصها **بسم الله الرحمن الرحيم**

ما لك التوج على الوضوء ولا شكت عوبى بالدعوى  
 ما اتره الا لاله اكم كاك حشبه الله

عن الامشش قال حدثني ابو جعفر الدواسعي حو واللبل  
 ان احب قال فبعيت متفكرا فيما بيني وبين نفسي فقلت ما بعيت  
 الى امير المؤمنين عليه السلام ولعلي ان اخبره فقلني في هذه ان  
 الا لبل لي عن فضائل علي بن ابي طالب قال فقلت  
 وصيتي ولبت كفي ودخست عليه فقال اذن فذوت  
 وعنده عروش عبيد فلما في مبدط طابت نفسي شيئا قال اذن  
 قد نوت حتى كادت تنزرك حتى ركبته قال  
 فوجدني راحية الخوطة فقال والله لصدقني ولا  
 صلحك قلت ما حاجتك يا امير المؤمنين قال يا شاك  
 من خطا قلت لي انا في رسواك في خوف الليل ان احب  
 فعلت عني ان يكون امير المؤمنين بعث الي في قبلي ان  
 ليكني عن فضائل امير المؤمنين عليه فقلني ان اخبره فقلني  
 فكنيت وصيتي ولبت كفي قال وكان متكبيا  
 فاستوت قلبي فقال لا حول ولا قوة الا بالله قال لك  
 بالله يا سليمان كحديثا ترويه في فضائل علي بن ابي طالب  
 قال فقلت شيئا يا امير المؤمنين قال كم قلت عشر الف حبة  
 وما زاد فقال يا سليمان والله لا حدثتك حديث فضائل



فَقِيلَ عَلَيْهِ رَأَيْتَ لَمْ تَسْأَلْ أَحَدًا مِنْهُمْ فَقَالَ قُلْتُ حَدَّثَنِي  
بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ بَعِ كُنْتُ هَارِيًا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَكُنْتُ  
أَزْدَدُ فِي الْبُلْدَانِ فَانْفَرْتُ إِلَى النَّاسِ فَعَصَا بِلَعْلِهِ الْإِلَاحُ  
وَكَانُوا يَطْعَمُونِي وَيَزِدُونِي حَتَّى وَرَدْتُ بِلَادَ الْكَلَامِ  
وَأَتَيْتُ لَوْ كُنْتُ خَلَقْتُ مَا عَلِمْتُ عَنْهُ فَتَحَتِ الْأَقَامَةُ وَانْجَالِحَ  
فَلَخَلْتُ الْمَنَاجِدَ لِأَصْلِي فِي أَنْ أَكُلَ النَّاسُ مِنْ عَتَائِي يَعْجُونِي  
وَالْمَنَامُ الْإِمَامُ دَحَلُ الْمَنَاجِدِ صِيَانُ فَانْتَعَتِ الْأَمَامُ إِلَيْهَا وَقَالَ مَرَحًا  
مَكَا وَمَرَحًا مِنْ أَسْهَابِهَا عَلَى شَهْمِهَا فَكَانَ الْحَجَّ حَتَّى تَابَ فَقُلْتُ  
بِأَنْبَاءِ مَا الصَّبِيَانِ مِنَ الشَّيْخِ قَالَ هُوَ خَلَقَهَا وَلَيْسَ بِالْمَدِينَةِ  
أَحَدٌ خَلَقَ عَلَيْكَ عَرَبِيًّا الشَّيْخُ فَلَا لَكَ سَمِي أَحَدًا مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ  
فَقُمْتُ فَرَحًا فَقُلْتُ لِلشَّيْخِ هَلْ لَكَ فِي حَدِيثٍ أَقْرَبُ مِنْكَ قَالَ  
أَنْ أَقْرَبُ مِنْهُمْ قَرِيبًا عَيْنُكَ قَالَ قُلْتُ حَدَّثَنِي وَالِدِي عَنْ  
عَدْلِهِ قَالَ كُنَّا نَعُودُ إِعْدَادَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَتْ  
فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَبْكِي فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَوِّءَ مَا يَبْكِيكَ يَا فَاطِمَةُ  
قَالَتْ يَا أَبَاهُ حَرَجَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ مَا أَدْرِي أَيْشَ مَا تَأْتِي فَقَالَ  
لَهَا النَّبِيُّ صَوِّءَ مَا يَبْكِيكَ وَاللَّهِ الَّذِي حَوْضُهَا فِي الطُّحْفِ  
بِهَا مِنْكَ وَرَفَعَ النَّبِيُّ صَدْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ اللَّهُ أَنْ كَانَا اخْتَدَا  
بِرَّاءَ إِخْوَانٍ فَحَظَرْنَا وَثَلَمْنَا فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ فَقَالَ  
يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَقْرِيكَ السَّلَامَ لَا حَسَنَ وَلَا حُسَيْنَ وَلَا نَعَمَ لَهَا فَاثَمًا

فَاثَمًا فَاصْلَانِ فِي الدُّنْيَا فَاصْلَانِ فِي الْآخِرَةِ وَابْنُهَا أَفْضَلُ  
بَيْنَهُمَا وَمَا نَابَهُانِ فِي حَضْرَةِ بَنِي الْحَارِثِ وَكَوْنِ اللَّهِ بِهِمَا مِلْدًا  
قَالَ قَعَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَحًا وَمَعَهُ أَحِبَّاهُ حَتَّى أَنْوَ حَضْرَتِي  
بَنِي الْحَارِثِ فَادَّاهُمُ بِالْحَسَنِ بِعَانَقَا الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِذَا الْمَلَكُ  
الْمَوْكَلُ بِهَا قَدَامُ فَرَسٍ أَحَدُ جَنَاحَيْهِ خُتْمُهَا وَعُطَاهُمَا بِالْأَخْرِ  
قَالَ فَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَالِدَهُ يَقِيلُهَا حَتَّى ابْنُهَا فَلَمَّا اسْتَقْبَلَا  
حَمَلًا لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ الْحَسَنُ وَحَمَلًا لَهَا الْحُسَيْنُ فَمَرَجَ مِنَ الْحَضْرَةِ وَهَمَّ  
بِقَوْلِ اللَّهِ لَا شَرَفَ لَكَ بِمَا شَرَفْنَا لَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ لَهُ ابْنُ بَكْرِ  
نَا وَلِي أَحَدَ الصَّبِيِّينَ أَحَقُّ عَنْكَ فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ الْحَامِلَةِ لِي  
وَبَعْدَ الزَّكَايَانِ وَابْنُهَا أَفْضَلُ مِنْهَا فَجَرَحَ إِلَى الْبَابِ الْمُنْتَحِدِ فَقَالَ يَا لَيْلَ  
هَلُمَّ عَلَى النَّاسِ فَنَادَى بِنَادِي رَسُولِ اللَّهِ فِي الْمَدِينَةِ فَاجْتَمَعَ  
النَّاسُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَابْنُهَا فِي الْمَدِينَةِ عَلَى قَدَمِهِ  
قَالَ يَا بَعْثُ النَّاسِ لَا أَدُلُّكُمْ عَلَى خَيْرِ النَّاسِ جَدًّا وَحَدًّا قَالُوا بَلَى  
يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَإِنْ خَدَّاهُمَا بِمَحَبَّةٍ وَجَدَّاهُمَا  
حَذَرًا مَلَّتْ خَوْلِيْدُ يَا بَعْثُ لَا أَدُلُّكُمْ عَلَى خَيْرِ النَّاسِ مَا وَابَا  
فَعَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَإِنْ ابَاهُمَا بِمَحَبَّةٍ  
وَحَذَرًا مَلَّتْ خَوْلِيْدُ وَالْحُسَيْنُ وَابْنُهَا فَاطِمَةُ مَلَّتْ خَوْلِيْدُ



باعترا الناس الا اذ لم على خبر الناس عما وقع قالوا يا رسول الله  
قال الحسن والحسين فان عنهما جعفر بن ابى طالب الطيار والحنه  
مع الملا بطة و عنهما ام هاني بن ابى طالب باعترا الناس  
الا اذ لم على خبر الناس خالا وظاه قالوا يا رسول الله قال  
الحسن والحسين فان خالهما القم بن رسول الله وخالتهم اذيب  
رسول الله ثم قال بيده هذا اخيرا الله ثم قال اللهم انك  
تعلم ان الحسن في الحنن والحسين في الحنن وجدهما في الحنن وجدهما  
في الحنن والمهمل في الحنن والمهمل في الحنن وعنهما في الحنن وعنهما في  
الحنن وخالهما في الحنن وخالهما في الحنن انك تعلم من خبرهما  
في الحنن ومن عنهما في الحنن قال فلما قلت ذلك للشيخ قال من انت  
يا فتى قلت من اهل الكوفة قال عتيق ام مولى قال قلت لى عتيق  
قال فانت تحدث بهذا الحديث وانت في هذا الكشاف في خلقه  
وحملنى على فعله فيغته ما ينادى به فقال يا ثابث اقرض عتيق  
قوا الله لاقرن عتيق ولا رثته الى ثابث يقر عتيق قال قلت  
ارشدني قال الى اخوان احدهما امام والاخر مودن اما الامام  
فانه يحب عليا بن ابي طالب من بطر امه واما المودن فانه يبعث عليا  
منه خرج من بطر امه قال قلت ارشدني فاحد يدى حتى اتي باب  
الامام فاذا انا رجل قد خرج الى قال اما البغلة والكنى فاني فيها  
وانه ما كان فلان تحمك ويكرك الا انك لحنه الله عز وجل

رسول الله صلى الله عليه واله اخبرني عن فضائل علي بن ابي  
طالب عليه السلام قال قلت اخبرني عن ابيه عن جده قال  
لنا فعود عند النبي صلى الله عليه واله اذ خات فاطمة عليها  
السلام تنكى بكاشد يد فقال لها رسول الله ما يبكيك  
يا فاطمة قالت يا ابا عبد الله من ثاقربش وقلن ان امك في وجهك  
من معدم الا مال له فقال لها النبي صلى الله عليه واله لا تبكي من ذلك  
حتى زوجك الله من فوق شمس طشهد بذلك حسن وميكائيل  
وان الله عز وجل اطاع اهل الدنيا فاختار من الخلائق اباك فيبعثه  
نبييا ثم اطاع الثانية فاختار من الخلائق عليا فزوجك ياه والحقة  
وصييا فعلى شيع الناس قلبا واحم الناس حكما واسمع الناس  
كفا واقدح الناس لكا واعلم الناس علما واحسن الناس  
اياه وهما سيدا شباب اهل الجنة واسمهما في التنين شير  
لكن اسمهما على الله عز وجل فاطمة لا تبكي فوا ابيه اذا كان  
يوم القيمة يكتا ابوك حلتين وعلى حلتين ولوا الحمد  
بيده باسطا فان له عليا لكرامته على الله عز وجل يا فاطمة لا تبكي  
فاني اذ دعيت الى رب العالمين تحي عليا معي واذا اشتهت  
الله شفعني عليا معي يا فاطمة لا تبكي اذا كان يوم القيامة  
انادي منادي في اقول ذلك اليوم يا محمد نعم الحمد







9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531

تلك اذا ثبت في الهواء مثل الدرة والجراد والاربع وعشرون من الحمار  
 والخنزير مثل ارضها يهوي قطع الدراع وهو الاربعون في الحروف من الرومي  
 في المهجان ينفخ فيه الحمار الطير مطبوخا في الحوض والوزن والوزن والوزن  
 وتليق الحوز والساجم ويثرب فيه لما الحار وثمانون المتكافؤ والقوة كلها  
 ويشرب ما الجزر وهو ان يوحى قيطح ثم يحل في طائر عسلان ورومي يقول  
 يثربون وعشريات فلفل ويثربون في الماء واثني عشر يثربون في الماء  
 ياذن الله من الماء وجع الوركين والطلب وهو موثق في هذا الشهر وشباب  
 مشهور السنن او يدخل الحمار في اول النهار ويدهن بدن حماري ويحب فيه  
 شرب الماء البيل لانه يجي فيه حروف الماء الاصفر ويحب في كل التماسك الطري  
 والماء وح وصيد الماء وكل شيء صالح ويقل الجماع ويحب الشرب والعسل والقول  
**كانون الاول** حروف ثلوث يومها برحب القوس سلطانة الباع في اول  
 يوم منه عيد الضاري وهو القاندر وتقوم شوق في مائة شوق في ايام  
 منه يطاع الغيا الشولية وتقط الفقع ولاشي عشر يوما منه يوم اول  
 طاع الفحل ونور الخطل واباهة ولثني عشر يوما منه يطاع الغيا الشولية  
 وتقط الفقع ولثني عشر يوما منه يكون النهار في ساعات  
 والليل خمس عشر ساعة في طول البالي السنة واقصر في فيها ليلة  
 خمس وعشرون ليلة من بلاد الاول واحد وثلاثين يوما منه يطاع  
 الغيا الشولية وتقط الزواج ويكثر النرا والبلد ويكثر الضباب ويكثر  
 القعود في المكان الواحد وتلقى البساتين من الغل والخشب







السباع من المجموع ومنها اللام ومخرجها طرف اللسان محاذياً  
 للحنك الاعلى وهو المخرج الثامن من المجموع وكذا الرالكن مخرجها  
 اسفل من مخرج اللام الى داخل اللسان قليلاً وهو المخرج  
 التاسع من المجموع ومنها النون المتحرك ومخرجها فمها من الرال  
 واللام وهو المخرج العاشر من المجموع ومنها الطاء والظا والذال  
 ومخرجها ايضا طرف اللسان محاذياً للحنك الاعلى وهو المخرج  
 الحادي عشر من المجموع ومنها الطاء والذال والثا ومخرجها ايضا  
 طرف اللسان وطرف اللسان بالقلب احادها منها شيا وفي اللام  
 وفي المخرج الثاني عشر من المجموع ومنها الصاد والراء والسين ومخرجها  
 ايضا طرف اللسان وحاذيه وهو المخرج الثالث عشر من المجموع  
 ومخرج العاشر من الفم قامياً الشفاه فاربعا ومخرجها  
 اثنان منها الفاد ومخرجها طاناً الفاد وطاناً الشفاه الطان وهو المخرج  
 الرابع عشر من المجموع ومنها الباري واميم ومخرجها من الشفاه وهو المخرج  
 الخامس عشر من المجموع ومخرج الراء من الشفاه وامن النون كذا مخرجها  
 الحبثوم وهو المخرج السادس عشر من المجموع وهو مخرج  
 صوت الحارج الحروف بعد السين وساسم الولا

والباء والبرد وفوق السين والشعر وتسبع من ايام منته بطلع الفجر بعد  
 تسعود وتسقط الجبهة وهي الحجرة الاولى من الحجرة والجم فوعيد  
 الصاد والجم عشر يوماً من تنق الضفادع ومخرج الماء العود وتسقي  
 الرزق وتخرج بقول الصيف والقنا والخيار والبطيخ والعصفور ولد الجوز  
 وتصوت الطيور في المخرج الحظا وتلد العز وتولد الباشم والنجس  
 وبعض الباشم والسنون وبوق الصرم ويكثر العشب وعشرين يوماً من بطلع  
 الفجر تسعد الاخيرة وتسقط الرأس وهي الحجرة الثانية مخرج الدبيب  
 البواغيت وخمس وعشرين يوماً من ايام العز ويكون النهار احدى عشر  
 والليل ثلث عشر ساعة وظهر فيه الدفاق يخرج منه بطر الارض ويخرج الرياح اللوايح  
 وينتهي كتاب الصرم ويكون فيه صوم الصاد في طرق الفجر في الارض  
 ويسكن في فيه الاكوت وينبع فيه كل الحلال والكفاة والقطر والثوم والقائمة  
 اليابس والرقاق ويدهر في الحمام بدهر تسع ودهر نرجس وتجنب  
 فيه كل الجز العتيق والبصل والسمك الطري والملح واللبن والكز والروث  
 وكل شيء يورع طامح وتجنب الاطلاف من الثور **آذ** احدى وثلاثين يوماً من جبر  
 الحوت سلطان الدم وثلاثين ايام منه تطلع الفجر الفرج المقدم وتسقط الصفة وهي الحجرة



الثالثة وتخرج الجراد وكذا آله ليبر لها عظم عشرة يوم منه يطلع الفجر بالفرع ثم تر  
وتسقط العوا وتسعد عشر يوم منه تجري السور في البحر ويصلح دونه ويطلب ثلثه  
وعشر يوم منه تنوي الليل والنهار فيصير واحد منهما أي عشر شاعر تهبط الرياح  
الطوايح وتقل فيه البناء وتنبل فيه الحظنة وتسقى النجى وبكبر البناء والغنى وتنبل  
البنو والباقي وتخرج هوام الأرض ونحو الفانر فليس التمساح ويعود اللوز والتفاح  
والمشمش ويورد الشجر ويعثر الصرم يرفع فيه كل الحلاوى والبصر والغاله  
الباب والارز وبرع الحليمة ويترخ في الحمام بدفن من حر او يوق او ناجل ويدر  
الحمار والجماع ويغصد فيه فانه نافع عاذاً للشعر في هذا الشهر من الرياق فانه ياكل  
البلغم وينشف المن ويغتر الرياح ويطلب بالنور في هذا الشهر ثلث قرات كل  
تد منه من الثور المك الا في كثير الزرع ويطلب ثلثها فان ذلك يقوم مقام  
العصا والحمار الروايات السبعة فيه اكل السمك الطري والملاح وكل لحم  
**نيسان** ثلثون يوماً رجه الحمل وتسلطانه العوا في ايامها الطبع الخبيث  
لحوت ويسقط السماء طويحي المطر ولا هو عشر يوم منه يطلع الفجر بالفرع  
وتسقط الغفر وعشر يوم منه تهيج الرياح الشرقية والطيور ويطلب الثور ثلثه  
وعشر يوم منه يكون النهار ثلثه عشر ساعة والليل احدى عشر ساعة وعشر يوم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لا نقدر على  
 هذا العمل العظيم  
 محمد



[illegible]

H. Hüsnü'